

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-

-ملحقة مغنية-

كلية العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

## أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية

دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970-2014)

تحت اشراف:

د.مكيديش محمد

من اعداد:

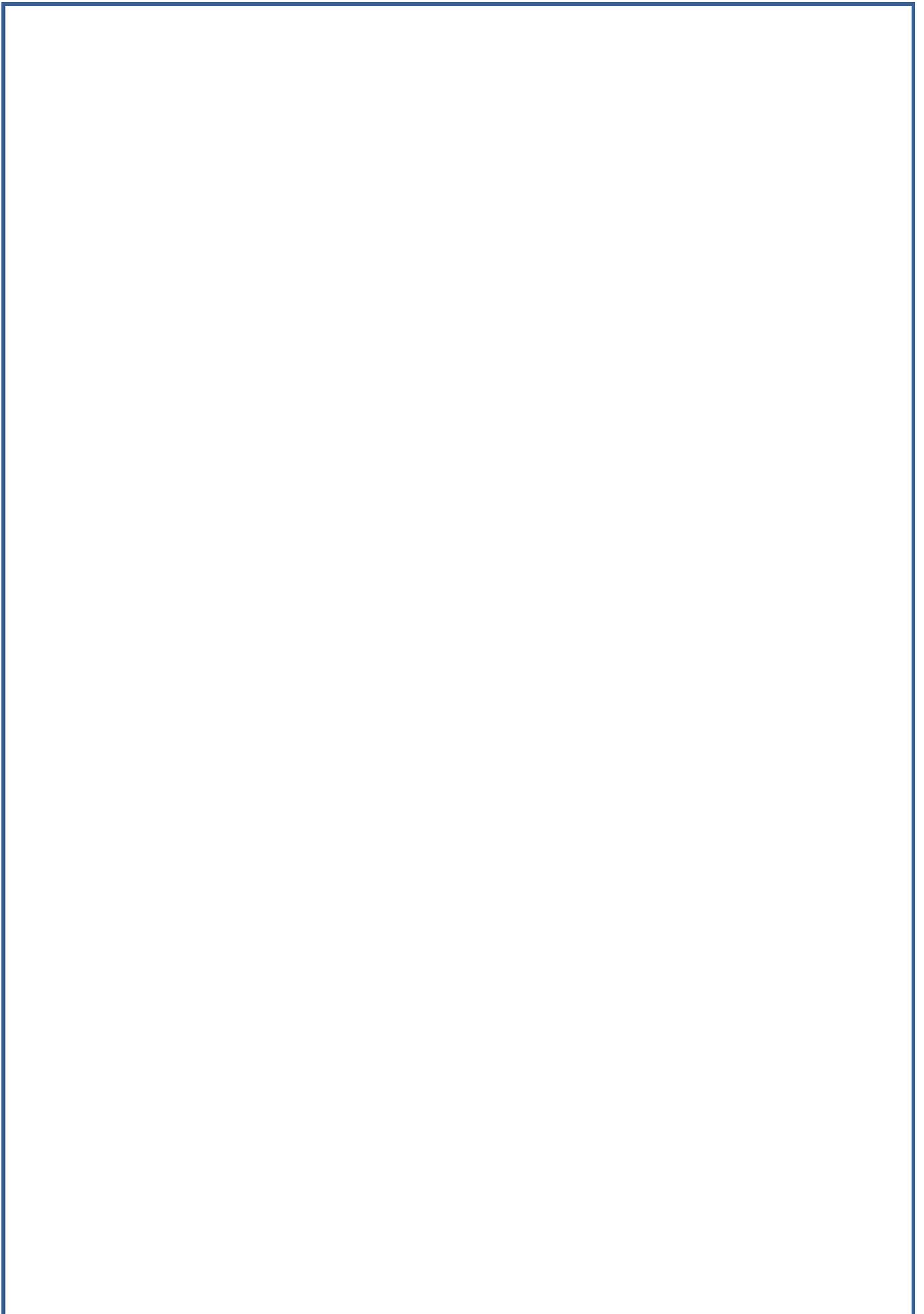
دحاوي عربية سعاد

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان (ملحقة مغنية)	أستاذ محاضر	د.ساهد عبد القادر
مشرفا	جامعة تلمسان (ملحقة مغنية)	أستاذ محاضر	د.مكيديش محمد
ممتحننا	جامعة تلمسان (ملحقة مغنية)	أستاذ محاضر	د.بن عنزة محمد

السنة الجامعية: 2015-2016.

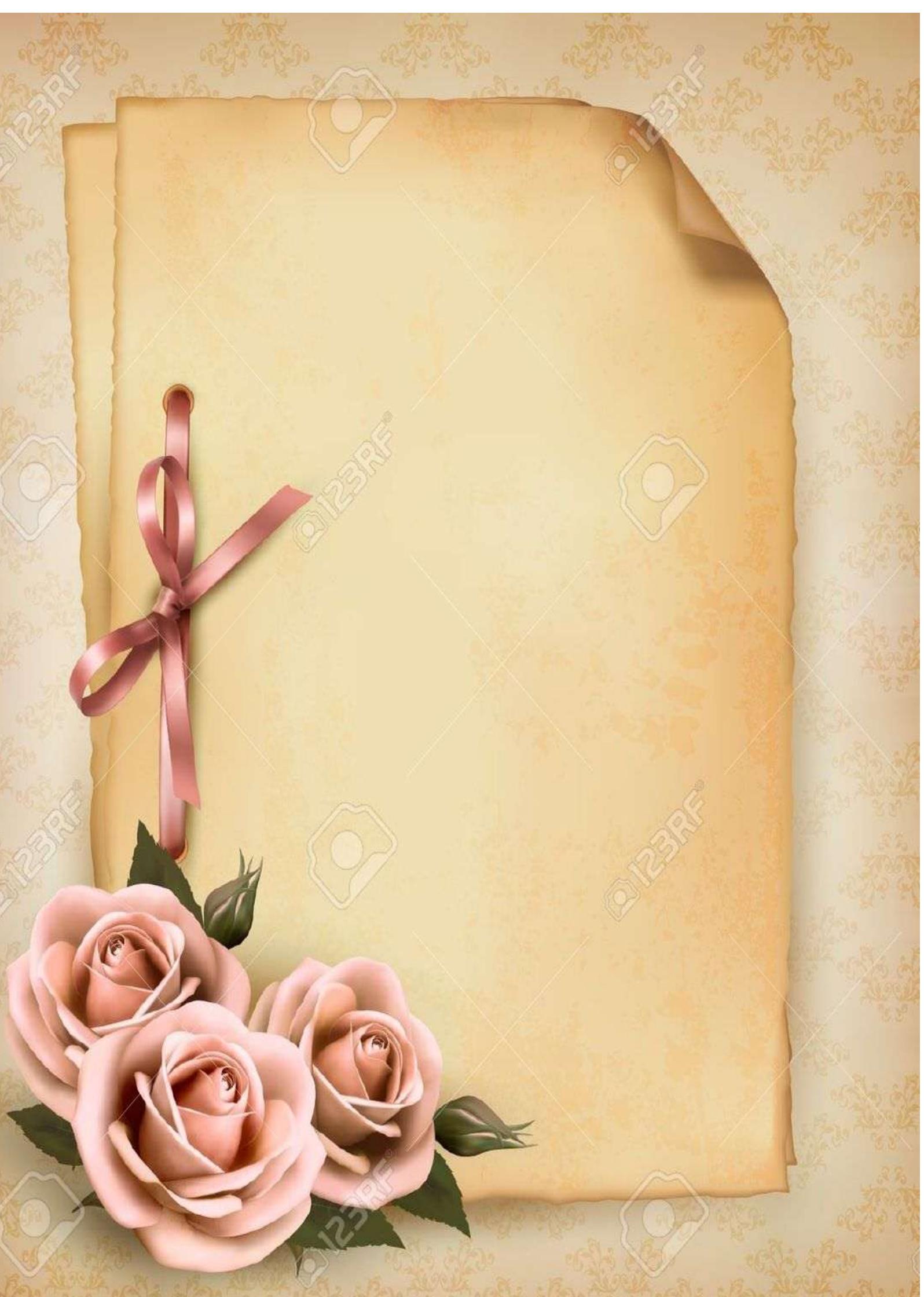




## دعاء

"يا ربه لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا أخفقت، بل ذكرني دائماً أن الإنفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، يا ربه إذا أعطيتني نجاحاً فلا تأخذ تواضعي، و إذا أعطيتني تواضعاً فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي، و إذا أسأت يا ربه إلى الناس، فامنني قوة الاعتذار، و إذا أساء الناس إلي فامنني شجاعة العفو".

آمين



## شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له، الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

لا يسعني و أنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري و تقديري و عرفاني و امتناني إلى الأستاذ المشرف الدكتور "مكيديش محمد"

الذي لم يبخل علي بإرشاداته و التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، و كذا صبره و سعة صدره و حرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة.

و إلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إنارة دربي

و تصويري محلي، إلى كل هؤلاء شكراً.



# محتويات الدراسة

# محتويات الدراسة

الصفحة	المحتويات
	دعاء
	شكر و تقدير
	إهداء
	فهرس الجداول و الاشكال
أ-	المقدمة العامة
	الفصل الأول: السياسة المالية و دورها في النشاط الاقتصادي
1	مقدمة الفصل
	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
2	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
3	المطلب الثاني: أسس السياسة المالية
3	أولا: أسس السياسة المالية في الفكر التجاري
3	ثانيا: أسس السياسة المالية في الفكر الطبيعي
4	ثالثا: أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
4	رابعا: أسس السياسة المالية في الفكر الكينزي
7	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية
7	أولا: السياسة المالية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية
8	ثانيا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
9	ثالثا: تخصيص السياسة المالية للموارد الاقتصادية
10	رابعا: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني
	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية, آلية عملها و العوامل المحددة لها
11	المطلب الأول: أدوات السياسة المالية
11	الفرع الأول: النفقات العامة
11	أولا: تعريف النفقة
11	ثانيا: تقسيم النفقات العامة
14	ثالثا: قواعد الإنفاق العام
16	رابعا: ظاهرة تزايد النفقات العامة

17	خامسا:مضاعف الإنفاق العام
19	الفرع الثاني:الإيرادات العامة
19	الفرع الثاني:الإيرادات العامة
19	أولا: تعريف الإيرادات العامة
20	ثانيا: تقسيم الإيرادات العامة
20	I.الإيرادات السيادية
26	II. إيرادات القطاع العام ( الدومين العام)
26	III. القروض العامة
27	الفرع الثالث: الموازنة العامة
27	أولا:تعريف الموازنة العامة
28	ثانيا:أهمية الموازنة العامة للدولة
28	ثالثا:القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة
29	رابعا:سياسة العجز الموازي
29	I. أسباب العجز الموازي
30	II. أنواع العجز الموازي
30	III. الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازي
31	المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية
31	أولا:الفجوة الانكماشية
32	ثانيا: الفجوة التضخمية
33	المطلب الثالث: العوامل المحددة للسياسة المالية
<b>المبحث الثالث: نماذج للسياسات المالية و موقعها ضمن الإصلاح الاقتصادي</b>	
35	المطلب الأول:السياسة المالية في اقتصاديات الدول الصناعية
36	المطلب الثاني:السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية
37	المطلب الثالث: موقع السياسات المالية ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المنظمات الدولية
37	I. مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي
37	II. أنواع سياسات الإصلاح
38	III. فعالية السياسة المالية بالمقارنة بالسياسة النقدية
40	خاتمة الفصل

الفصل الثاني: البترول و تقلباته	
41	مقدمة الفصل
المبحث الأول: ماهية البترول	
42	المطلب الأول: مفهوم البترول و أهميته
42	الفرع الأول: مفهوم البترول
45	الفرع الثاني: أهمية البترول
45	المطلب الثاني: أنواع البترول و منتجاته
45	الفرع الأول: أنواع البترول
48	الفرع الثاني: منتجات البترول
49	المطلب الثالث: تسعير البترول و العوامل المؤثرة فيه
49	الفرع الأول: تسعير البترول أساس النقطة
50	الفرع الثاني: تسعير البترول في ظل الشركات النفطية الكبرى
51	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التسعير النفطي
55	المطلب الرابع: الأسواق النفطية و أنواع أسعارها
55	الفرع الأول: الأسواق النفطية
57	الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط
المبحث الثاني: الصناعة البترولية و أهم الصدمات العالمية	
60	المطلب الأول: البترول في العالم
60	الفرع الأول: إنتاج البترول في العالم
62	الفرع الثاني: الطلب على البترول
64	الفرع الثالث: احتياطات النفط الخام العالمية
68	المطلب الثاني: الصناعة البترولية
69	المطلب الثالث: المؤثرات الرئيسية في تذبذب أسعار البترول
74	المطلب الرابع: أهم الصدمات النفطية
75	أولا: الأزمة النفطية لسنة 1973
76	ثانيا: الأزمة النفطية لسنة 1979
77	ثالثا: الصدمة النفطية لسنة 1986
79	رابعا: الأزمة النفطية لعام 1998

79	حامسا:الأزمة النفطية لسنة 2004
81	سادسا:الأزمة النفطية لسنة 2008
82	سابعا:الأزمة النفطية الراهنة2014-2016
<b>المبحث الثالث: واقع و أهمية قطاع المحروقات في الجزائر</b>	
86	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر
86	الفرع الأول: اكتشاف البترول في الجزائر
86	الفرع الثاني : تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك
87	الفرع الثالث:تأميم المحروقات
89	المطلب الثاني : قطاع المحروقات و الإصلاحات الجديدة
95	المطلب الثالث: إمكانات الجزائر البترولية
95	الفرع الأول: تطور احتياطي النفط الخام بالجزائر
96	الفرع الثاني: تطور إنتاج المحروقات بالجزائر
99	خاتمة الفصل
<b>الفصل الثالث:أثر تقلبات أسعار البترول على متغيرات السياسة المالية دراسة حالة الجزائر 1970/2014</b>	
100	المقدمة الفصل
<b>المبحث الأول: هيكلية الاقتصاد الجزائري</b>	
101	المطلب الأول: بنية الناتج المحلي الإجمالي
104	المطلب الثاني:النفط و التجارة الخارجية الجزائرية
106	المطلب الثالث:بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر
<b>المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1970-2014</b>	
109	المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر
123	المطلب الثاني:تطور النفقات العامة بالجزائر
131	المطلب الثالث:تطور الموازنة العامة في الجزائر
<b>المبحث الثالث: التقييم القياسي للسياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول</b>	
130	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي و أهم الطرق و النماذج القياسية
130	الفرع الأول: مفهوم و أهمية الاقتصاد القياسي
132	الفرع الثاني: التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ وسببية غرانجر « Granger »
137	الفرع الثالث:منهجية بوكس-جانكيس (نماذج ARMA)

143	المطلب الثاني: نمذجة قياسية لتطايير سلسلة سعر البترول للفترة 1970-2014
143	المرحلة الأولى: دراسة استقرارية سلسلة أسعار البترول
146	المرحلة الثانية: تحليل السلسلة الزمنية لأسعار البترول وفقا لمنهجية بوكس-جانكينس
148	المرحلة الثالثة: نمذجة تباين سلسلة بواقى أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH
150	المرحلة الرابعة: حساب سلسلة تطايير أسعار البترول The volatility of oil prices
151	المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين تطايير أسعار البترول و المتغيرات السياسية المالية في الجزائر
151	أولا: وصف المعطيات
153	ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية و التحليل
159	ثالثا: نتائج الدراسة
161	خاتمة الفصل
162	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

# فهرس الأشكال و الجداول

# فهرس الجداول و الأشكال

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
43	معدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط	1
46	درجة الكثافة النوعية و كثافة ال API لمختلف أنواع و المنتجات و المشتقات النفطية	2
47	نسب الكبريت في بترول بعض الدول	3
60	أهم الدول المنتجة للنفط سنة 2015	4
66	احتياطي البترول في العالم 2010-2015	5
76	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة 1972-1975	6
77	الصدمة النفطية الإيجابية لسنة 1979	7
78	الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986	8
79	أسعار البترول ما بين 1990-1995	9
79	الأزمة النفطية السلبية لسنة 1998	10
81	الأزمة النفطية الإيجابية 2001-2004	11
82	الصدمة النفطية السلبية لسنة 2008	12
83	الصدمة النفطية السلبية 2014-2016	13
85	الأزمات النفطية التي شهدت تراجعات حادة خلال أربع العقود الماضية	14
89	الإنتاج الجزائري للمحروقات	15
96	تطور الاحتياطي المؤكد للنفط الجزائري من البترول في الفترة 1970-2014	16
97	تطور إنتاج البترول من 1970 إلى 2014	17
101	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 1970-2014	18
103	بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات 1997-2014	19
105	تطور صادرات الجزائر في الفترة 1995-2014	20

107	تطور بعض المتغيرات الأساسية الاقتصادية في الجزائر أثناء الفترة 1985-2014	21
109	تطور الإيرادات العامة للجزائر للفترة 1970-2014	22
111	هيكل الإيرادات العامة في الجزائر	23
115	تطور المديونية الخارجية الجزائرية في الفترة 1999-2014	24
116	تطور نسبة الإيرادات الضريبية نسبة إلى الإيرادات الكلية	25
117	تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 1970-2014	26
120	تطور الهيكل الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر من 1991-2000	27
132	تطور بنود الموازنة خلال الفترة 1970-2014	28
145	اختبار الجذور الوحدوية ADF	29
146	بيان الارتباط الذاتي لسلسلة D(LP)	30
147	ARIMA(1,1,1) D(LP)AR(1)M(1)	31
148	نتائج عملية تقدير النموذج AR(1)	32
148	الارتباط الذاتي للبواقي	33
149	حساب التأخر الأول	34
149	حساب التأخر الثاني	35
150	نتائج اختبار نموذج ARCH	36
153	اختبار جذور الوحدوية العليا ADF	37
154	نتائج اختبار التكامل المتزامن	38
157	تحديد عدد التأخرات	39

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
6	دور الإنفاق العام في تحديد التوازن	(1-1)
32	حالة انخفاض الطلب الكلي	(2-1)
33	حالة زيادة الطلب الكلي	(3-1)
54	محددات أسعار البترول	(4-2)
56	آليات العمل في الأسواق النفطية	(5-2)
61	الإنتاج العالمي من النفط من مناطق مختلفة من 1930 - 2010	(6-2)
62	العلاقة بين إنتاج النفط الخام من دول أوبك وأسعاره	(7-2)
63	إجمالي الطلب العالمي على النفط 2010-2014	(8-2)
63	توزيع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2010-2014)	(9-2)
65	احتياط النفط الخام العالمي المؤكد وفق المجموعات الدولية (2014)	(10-2)
74	أسعار النفط الخام خلال الفترة 1970-2014	(11-2)
102	تطور الناتج المحلي الاجمالي 1970-2014	(12-3)
104	بنية الناتج المحلي الخام في الفترة 1997-2014	(13-3)
115	تطور المديونية الخارجية في الفترة 1999-2014	(14-3)
123	القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014	(15-3)
126	تطور بنود الموازنة خلال الفترة 1970-2014	(16-3)
126	رصيد الموازنة في الفترة 1970-2014	(17-3)
139	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	(18-3)
144	التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول من 1970 حتى 2014 ، معطيات شهرية	(19-3)
145	بعض المعلومات الإحصائية الوصفية المتعلقة بسلسلة سعر البترول	(20-3)
146	التمثيل البياني (LP) D من 1970 حتى 2014 (معطيات شهرية)	(21-3)
151	تطور تطاير سعر البترول معبر عنه ب(2)CSDARCH	(22-3)
152	المتغيرات المستعملة في الدراسة إلى جانب (2)CSDARCH	(23-3)
164	استجابة متغيرات السياسة المالية لصدمة في تطاير سعر البترول	(24-3)



## المقدمة العامة

## المقدمة العامة :

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية بدت على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بإفرازات العوامة والثورة التكنولوجية من جهة، والتحولات السياسية من جهة أخرى ( كالأزمات الدولية والحروب ). حيث ارتقى الإنسان مع إطلالة القرن العشرين الميلادي باكتشاف خصائص ومزايا البترول واستخداماته في تلبية حاجات النهضة الصناعية والخدمية فاشتد الإقبال عليه, و ذلك بعد إزاحة الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية .

ومع تركيز الاحتياطات البترولية في مناطق محدودة من العالم ازدادت حدة الصراعات الدولية في السيطرة على تلك المكامن البترولية الغنية بطرق ووسائل مختلفة ، كل هذه الأبعاد الجيولوجية والاقتصادية والسياسية أدت إلى تزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم... الخ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، و ارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول. و منه فإن أهمية البترول كسلعة تنبع من الفارق الكبير بين نفقات إنتاجه و الأسعار التي يدفعها المستهلكون, و هذا ما أكسب سوق تداولها مميزات خاصة كانت لها آثارا عميقة على تطور قطاع المحروقات و التوازنات الداخلية و الخارجية للكثير من الدول وخاصة العربية منها. فهو بمثابة بوابة نحو النمو و التطور الاقتصادي , غير أن آثاره تختلف باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية إذ تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على أي دولة في العالم , و ذلك يبدو جليا من خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينات إلى يومنا هذا تارة بالهبوط و تارة أخرى بالارتفاع و التي نتجت عليها آثارا سلبية أو إيجابية على التوازنات الداخلية و الخارجية.

و تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات و الوسائل الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة للتصرف في مواردها الضريبية و تنفيذ خططها و مشاريعها, عن طريق اعتماد النفقات اللازمة, و ما أكسبها هذه الأهمية تطور دور الدولة في الاقتصاد فبانتقاله من دور الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة, تحولت السياسة المالية من المحايدة إلى الموجهة. و أصبح من أولوياتها تحقيق أهدافها و أهداف السياسة الاقتصادية ككل باعتبارها من أهم سياساتها إلى جانب السياسة النقدية, و ذلك من خلال محاولة الوصول إلى مرحلة العمالة الكاملة, استقرار الأسعار و الأجور, تحقيق العدالة و الرعاية الاجتماعية, و التنمية الاقتصادية. لذا تلجأ الحكومات إلى زيادة أو تخفيض النفقات العامة و الضرائب بما يقتضيه الوضع الاقتصادي.

و لقد انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسات مالية توسعية تارة, و انكماشية تارة أخرى. حيث اختلفت باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة في كل مرحلة, و الاجتماعية و المالية الناتجة من إيرادات قطاع المحروقات. مما جعل الاقتصاد الوطني يرتبط ارتباطا قويا بهذا القطاع, و أضحي يسمى بالاقتصاد الريعي المعتمد على مورد ناضب من خلال



عوائده في تنفيذ خططه التنموية و النهوض بقطاعاته, و أصبح السير الحسن للسياسة المالية, مرتبطا بحركة التقلبات السعرية للنفط و التي تسيطر عليها عوامل خارجية يصعب التحكم فيها, وهذا ما يترتب عليه آثارا ملموسة على متغيرات هذه السياسة, خصوصا و أن ميزانية الجزائر تعتمد على النفط بنسبة 75%, و 45% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري مصدره الرئيسي هو النفط و الذي يمثل 98% من الصادرات الجزائرية. حيث نجد الجزائر مثلا حققت وفرة مالية في فترة 1973-1986 و هذا نتيجة القفزة القوية لأسعار البترول, لكن بظهور أزمة 1986 و التي عرفت أسعار النفط انخفاضاً تدهور الاقتصاد الوطني , و بالتالي اختلال الموازين الداخلية و الخارجية, و بابتداء تحسن أسعار البترول في 2000 انتعشت الأنشطة الاقتصادية و الأوضاع المالية, و بفعل الأزمة المالية سنة 2008 انخفض الطلب على النفط مما أثر سلباً على أسعاره حيث بلغ سعر البرميل 32 دولار للبرميل نتيجة أزمة الرهن العقاري, ما أفرز عجز موازنة و تباطؤ في النشاط الاقتصادي . و مع بداية 2009 بدأت تتحسن الأسعار ويتعافى الاقتصاد العالمي فارتفعت من 70 دولاراً في 2009 إلى 110 دولاراً سنة 2011 لكن ما فتأت و أن وصلت إلى 120 دولاراً في 2013 حتى بدأت تراجع في أكتوبر 2014 , حيث بلغ متوسط معدل الانخفاض 60% , وفي 2015 وصل سعر خام البرنت إلى 50 دولاراً.

## إشكالية الدراسة:

إن الأزمات النفطية المتتالية أعطت انعكاسات سلبية أو إيجابية على أسعار النفط هبوطاً أو صعوداً, الشيء الذي أدى إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي عامة و الجزائري خاصة الحساس لكل تغير يخص أسعار البترول. و منه فإن معرفة آثار تقلبات أسعار النفط أصبح حتمياً و لزاماً, و ذلك لما يطرأ على العالم من تطورات متسارعة تجبر الاقتصاد الوطني الالتحاق بها في ظل تبعيته للموارد النفطية و إصابته بالعلة الهولندية. و عليه فالتحدي الأكبر للجزائر يكمن في كيفية إدارة الثروة النفطية, و تنفيذ سياستها المالية بحكمة و من دون تبذير و تبديد للعائدات المحققة و العمل ترشيد نفقاتها و حسن استغلالها, تخصيص الموارد لأجيال متعاقبة.

و على ضوء عرضنا السابق تظهر ملامح إشكالية الدراسة, و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

" كيف تؤثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية في الجزائر؟".

و الماما للموضوع ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية و التي نراها ضرورية للوصول لإجابات موضوعية لإشكالية الدراسة:

1. ما هي الأدوات التي تستعملها السياسة المالية لأجل تحقيق أهدافها؟ و ما آليات عملها؟
2. ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعاره ؟
3. ما هي أبعاد الصناعة البترولية في العالم؟ و ما موقع الصناعة البترولية الجزائرية منها؟
4. ما هو الأثر لتغير أسعار النفط على بنود الموازنة العامة للدولة ؟
5. أي رهانات تواجهها السياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول



## فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من أهمية موضوع الصناعة النفطية باعتبارها صناعة إستراتيجية, و اعتماد اقتصاديات العالم على النفط كمصدر أساسي للطاقة, و الذي يتميز بالنضوب و تدبذب أسعاره, و ذلك بالرغم من المحاولات المستمرة لكل من الدول المنتجة و المستهلكة أو الشركات المسيطرة على السوق منع حدوث الاضطرابات السعرية. و باعتبار الجزائر تقوم على الاقتصاد الريعي و هذا لتمثيل الجباية البترولية أكبر نسبة في الإيرادات العامة. فإنه يمكننا تقديم فرضية دراستنا على النحو التالي:

- إن تأثير الصدمات البترولية يكون طردياً على مستوى الإنفاق العام وعكسي على الجباية البترولية بسبب دورية السياسة المالية .

## أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من :

- المكانة الكبرى التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية و الجزائر واحدة منها.
- كون البترول سلعة إستراتيجية, أساسية, هامة و مؤثرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية, مما أكسبها مركزاً هاماً لدى دول العالم من مصدرة إلى مستوردة, لكن تعرض أسعارها للحد و الجزر يجعل الصدمات التي تخلفها تترك آثاراً على متغيرات السياسات المالية لهذه الدول.
- أن معرفة هذه الآثار تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل و خاصة في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العالم و الدول العربية .

## أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى الأهداف التالية:

- التعريف بالسياسة المالية و دورها في اقتصاديات الدول.
- الوقوف على أهمية النفط و دراسة وتحليل تطورات أسعاره و العوامل المؤثرة فيها.
- الكشف عن العلاقة التي تربط متغيرات السياسة المالية الوطنية بتقلبات أسعار البترول.
- الوقوف عند مشكلة تبعية الإيرادات و النفقات العامة و الاقتصاد الوطني ككل لقطاع المحروقات, و على السياسة المالية في الجزائر و ما مدى توفيقها في تحقيق أهدافها و أهداف السياسة الاقتصادية.
- محاولة اقتراح طرق جديدة لتفعيل دور السياسة المالية لمواجهة الصدمات البترولية و الحفاظ على التوازنات المالية للدولة.



## دوافع اختيار الموضوع:

أمام هذه الأوضاع السابقة الذكر فإننا نلاحظ و كأن سيناريو 1986 يعيد نفسه, و هذا ما شد اهتمامنا و حفزنا للبحث عن كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات السياسة المالية باعتبارها الشق الثاني للسياسة الاقتصادية إضافة إلى السياسة النقدية, و البحث عن السبل التي ترفع من كفاءة السياسة المالية و تحررها من عبوديتها لقطاع المحروقات بالرغم من عدم استقراره , ولا سيما و أن اقتصاد الجزائر وضع أكثر من مرة في وضعية مزرية و حرجة من جراء هذه التقلبات.

أما فيما يتعلق بالجوانب الذاتية, فاختيارنا لهذا الموضوع كان لإشباع الفضول لدينا لمعرفة كيف تؤثر الصدمات البترولية على سير السياسة المالية في الجزائر , خصوصا في ظل الأزمة الراهنة و ما نلمسه و نعيشه من مخلفات انخفاض أسعار النفط العالمي, من سياسة التقشف و ارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي, ارتفاع المستوى العام للأسعار و معدلات البطالة, و ما إلى غير ذلك من آثار تدفع بالقلق حول ما سوف تكون عليه الأوضاع في المستقبل خصوصا إذا ما واصلت أسعار البترول تدهورها. إضافة هذا أردنا أن يسهم هذا العمل و لو بجزء بسيط في إثراء مكتبة الملحق .

## حدود الدراسة:

-**الحدود الموضوعية:** تتمثل في دراسة السياسة المالية في الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد النفط في ظل تقلبات أسعار البترول العالمية.

-**الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر.

-**الحدود الزمنية:** ارتأينا ان تكون فترة الدراسة 1970-2014.

## الدراسات السابقة:

### 1. دراسة "Gavin and Perotti" 1997

#### «Fiscal Policy in Latin America»

يعتبر الباحثان أول من أثبت دورية السياسة المالية في دول أمريكا اللاتينية، حيث لاحظا أن عجز الميزانية في أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين 1970 إلى 1995 , فشلت إلى حد كبير في الاستجابة للنمو الاقتصادي مما يدل على أن الميزانية التقديرية استخدمت على نحو مسامر للاتجاهات الدورية وذلك بغرض التكافؤ مع عوامل الاستقرار التلقائية على سبيل المثال زيادة النفقات لموازنة الإيرادات غير المتوقعة في الأوقات الجيدة، وقد توصل الاقتصاديين إلى أن السياسة المالية في هذه الدول تتجه إلى أن تكون دورية مقارنة بالدول الصناعية، بحيث تكون توسعية في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات السيئة.

### 2. دراسة "Talvi and Vegh" 2005



### «Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries»

بالاعتماد على عينة مكونة من 56 دولة فأما من بينها 20 دولة صناعية من ضمنها مجموعة السبعة [فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية و كندا]، و 36 دولة نامية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1970-1994. وقدما تفسيراً آخر لظاهرة دورية السياسة المالية يرتبط بالسلوك الأمثل لمجابهة القيود السياسية، مما يؤدي إلى رفع تكلفة تشغيل الفوائض المالية في الأوقات الجيدة وبالتالي خلق عدة ضغوط لزيادة الإنفاق العام، ونظراً لهذا التشوه السياسي فإن الحكومة التي تواجه تقلبات كبيرة في القاعدة الضريبية سوف تختار تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي في الأوقات الجيدة، وزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي في أوقات الانكماش، وفي ظل هذا التشوه السياسي فإن السياسة المالية المثلى تكون دورية. وقد توصلنا إلى :

-إثبات وجود علاقة ارتباط طردية بين مكونات الإنفاق العام والنتائج الداخلي الخام في الدول النامية بحيث قدر الارتباط في المتوسط ب 0.56 مما يثبت دورية السياسة المالية في هذه الدول .

-أن معامل الارتباط في المتوسط كان معدوماً في الدول الصناعية مما يثبت عدم دورية السياسة المالية.

### 3.دراسة "دراوسي مسعود"، أطروحة دكتوراه دولة 2005:

#### "السياسة المالية و دولاها في تحقيق التوازن الاقتصادي"

عالج الباحث موضوعه بطرحه الإشكالية: "هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى و المقبولة، من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك و التراكم، تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحقيق التوازن الاقتصادي العام". و توصل في آخر الدراسة إلى أن لتحقيق التوازن الاقتصادي، يجب أن تتوفر العناصر الآتية الذكر مجتمعة، وهي إنفاق عام أكثر رشداً، اقتطاع عام أكثر جدوى، تجارة خارجية أكثر ربحاً و موازنة أكثر شفافية.

كما أشار الباحث إلى أن الموازنات الاقتصادية في الجزائر أكثر حساسية لأسعار النفط.

### 4.دراسة: "Lutz Kilian" 2009<sup>1</sup>

#### « Oil Price Volatility: Origins and Effects »

هدفت هذه الورقة البحثية إلى معرفة أسباب التغير في أسعار النفط، و توصل الباحث إلى أن:

- صدمات الطلب المضاربة تتسبب في آثار فورية كبيرة على السعر الحقيقي للنفط، حيث لعبت تطلعات سلوك التجار دوراً هاماً في 1979 ( في أعقاب الثورة الإيرانية ) ، في عام 1986 ( بعد انهيار أوبك)، في 1990-1991 (بعد غزو الكويت ) ، في 1997-2000 ( في أعقاب الأزمة الآسيوية )، وفي أواخر عام 2008 ( أثناء الأزمة المالية العالمية ) .

- لا يمكن تقييم الآثار المسببة للزيادة في أسعار النفط على الاقتصاد العالمي لأن الكثير من هذه الزيادة في أسعار النفط سببها النمو القوي في الطلب العالمي على السلع الصناعية في المقام الأول.
- كلا من انخفاض الإنتاجية وارتفاع أسعار النفط قد يكون ناجما عن الخيارات السياسية المحلية الفقيرة.

## 2-دراسة "داوود سعد الله", رسالة الماجستير 2012

### "اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012"

اهتمت هذه الدراسة بالبحث و الكشف عن علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق العالمية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2010, وهذا بدراسة تأثير نماذج تأثير الصدمات الخارجية و تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية لمواجهة الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة و الاقتصاد الوطني. و قد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي, التاريخي التحليلي و القياسي.

و سطرت نتائج الدراسة كالاتي:

- لقد لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا هاما في تمويل عجز الميزانية مما خفض من مدفوعات خدمة الدين العام, إلا أن الإجراء يحمل مخاطرة في حالة انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية, مما يلغي استفادة الاقتصاد الوطني من الاحتياطات النقدية لدى الصندوق, و هذا ما يهز استقرار السياسة المالية.
- تراجع تأثير تقلبات أسعار النفط منذ 2004 على الاقتصاد الكلي و السياسة المالية بسبب دور العناصر النقدية في معالجة هذه الآثار السلبية .

## 3-دراسة"بو الشعور شريفة", رسالة ماجستير (الأردن)2012:

### "تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980-2011"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة القطاع النفطي في الاقتصاد الكلي الجزائري, و البحث عن أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد خلال فترة الدراسة, و استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي الوصفي و المنهج الاستنباطي التحليلي. و كانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- عدم وجود أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الناتج المحلي و البطالة في المدى القصير, غير أن هناك الأثر يكون إيجابيا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي و سلبيا بالنسبة للبطالة في المدى الطويل.
- وجود أثر إيجابي لتقلبات أسعار النفط على التضخم و سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل و القصير.
- عدم وجود أثر لتقلبات أسعار النفط على عرض النقود في المدى الطويل.

## منهج الدراسة:

إتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي, و تحقيقا لأهداف الدراسة, و لأجل التحقق من فرضيات الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يتعدى وصف الظاهرة إلى تحليلها الكمي, كما استوجبت الدراسة التطبيقية استنباط النتائج و تحليلها بعد استقراء مسار البيانات الإحصائية, مستخدمين في ذلك نموذج ARCH ومنهجية Box-Jenkins برنامج Eviews لمعرفة الأثر الحقيقي لتقلبات أسعار البترول على متغيرات السياسة المالية.

## محتويات الدراسة:

للإجابة على التساؤل السابق طرحه قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تتقدمهم مقدمة عامة و تليهم خاتمة عامة و تمثلوا في الآتي ذكره:

\* الفصل الأول: "السياسة المالية و دورها في النشاط الاقتصادي", و تضمن عموميات عن السياسة المالية من مفهوم و أسس , أهداف و أدوات, و آليات عمل. كما عرضنا بعض نماذج للسياسات المالية في الدول الصناعية ثم النامية و موقعها ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي.

\* الفصل الثاني: "البترول و تقلباته", و تبلور بين ماهية البترول, و الصناعات البترولية مع ذكر أهم الصدمات النفطية العالمية, كما أشرنا إلى واقع قطاع المحروقات في الجزائر كنمهيذ للدخول إلى الفصل الثالث.

\* فصل الثالث و الأخير: "أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-" قمنا من خلاله إعطاء لمحة عن هيكلية الاقتصاد الجزائري, ثم عرضنا تطور أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة. و أخيرا أجرينا دراسة تطبيقية و قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على متغيرات السياسة المالية اعتمادا على إحصائيات فترة الدراسة 1970-2014 .

## الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

### مقدمة الفصل:

تشمل السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات منها المالية, و النقدية, و الائتمانية, و سياسة سعر الصرف, غير أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات, لأنها تحقق أهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك أدواتها المتعددة و المؤثرة في كل الجوانب الاقتصادية , و الاجتماعية للمجتمع, و ما أكسبها هذه الأهمية هو تطور دور الدولة الاقتصادي عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929, حيث تحولت الدولة من خلالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة, فمنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي, تعمل في تنسيق و تكامل مع السياسات الأخرى لأجل تحقيق أهداف و المتمثلة في إشباع حاجات المجتمع من مختلف السلع و الخدمات و خاصة السلع العامة, تحقيق النمو الاقتصادي و زيادة فرص التوظيف لمعالجة مشكل البطالة, تحقيق الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار للمحافظة على مستوى معيشة المجتمع و خفض معدلات التضخم. فللسياسة المالية أدوات خاصة بها تستعملها حسب ما تراه مناسب في حالة الرواج و في حالة الركود الاقتصادي.

و على هذا الأساس ارتأينا أن نتناول هذا الفصل في ثلاث مباحث هي على التوالي:

➤ **المبحث الأول:** ماهية السياسة المالية , و الذي سنتناول فيه تعريف للسياسة المالية, و دراسة لأهم أهدافها و المرتبطة بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية باعتبار السياسة المالية واحدة من بين وسائلها.

➤ **المبحث الثاني:** أدوات السياسة المالية , آلية عملها و العوامل المحددة لها, و الذي نتطرق فيه إلى تحليل النفقات العامة ثم الإيرادات العامة و أخيرا العجز الموازي.

➤ **المبحث الثالث:** نماذج للسياسات المالية و موقعها ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي, و الذي نعرض فيه إلى الدول الصناعية ثم النامية لعرض الاختلافات الموجودة في أهداف السياسات المالية في كل منهما, و نتحدث أيضا عن موقع هذه السياسات ضمن الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، نخرج من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية و التطرق إلى تطور أسسها، و الأهداف التي تقوم على تحقيقها كتمهيد للمباحث اللاحقة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

كانت السياسة المالية مصطلح ترادف في المعنى مشتق الكلمة الفرنسية "Fisc"، و تعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>1</sup>. و يتضمن معناها الأصلي كل من المالية و ميزانية الدولة. غير أن مع تطور دور الدولة الاقتصادي و ظهور وظائف و مهام جديدة لها في المجالات الاقتصادية، أصبح هذا المعنى يضيق من المفهوم الجديد للسياسة المالية الذي يعبر عن النشاط المالي للدولة و المتعلق بسياسات الإيرادات والنفقات العامة<sup>2</sup>.

و عليه نجد تعاريف السياسة المالية قد تعددت و تنوعت بالرغم من عدم وجود اختلاف جو هري بينها، و منها ما يلي:

\* هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الأنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني و العمالة و الاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة<sup>3</sup>.

\* السياسة المالية هي سياسة الحكومة فيما يخص مستوى الإنفاق الحكومي، التحويلات و هياكل الضرائب بغرض تحقيق أهداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي فضلا عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي و مع الحد من الارتفاع الحاد و العشوائي في الأسعار<sup>4</sup>.

\* السياسة المالية للدولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة و تنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و ذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار و نمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخل بين أفراد المجتمع... الخ)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> طارق لحاج، " المالية العامة"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1999، ص201.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، طبعة 1992، ص44.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، "المالية العامة و النظام المالي"، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2000، ص 182.

<sup>4</sup> محمود يونس، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2002، ص 163.

<sup>5</sup> حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2000، ص16.

\* تتمثل السياسة المالية للدولة في تدخل هذه الأخيرة بصفة مباشرة على مستوى الإنتاج و التشغيل عن طريق النفقات العامة و بصفة غير مباشرة بالتأثير على حجم الاستهلاك عن طريق الضرائب, الأجور, الخدمات الاجتماعية<sup>1</sup>. و زيادة التعريف السابقة تتمثل في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي باستخدام الإيرادات و النفقات العامة لإشباع الحاجات العامة, و ذلك عن طريق تخصيص الموارد الاقتصادية, تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي, و التوزيع العادل للدخل الوطني.

### المطلب الثاني: أسس السياسة المالية

لقد تطورت السياسة المالية بتطور دور الدولة عبر العصور فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعفت السياسة المالية, و حينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة و متدخلة في كل مجالات الحياة, ظهر دور السياسة المالية مؤثرا في الحياة الاقتصادية, و الاجتماعية, و السياسية كما أن السياسة المالية تختلف من دولة لأخرى تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.

### أولا: أسس السياسة المالية في الفكر التجاري

ركز فكر التجاريين على دور الضرائب في النشاط الاقتصادي, غير أن Thomas Min رأى أن الضرائب قد تسبب خطورة على الاستقرار الاقتصادي و تدهوره, و هي مصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة و زيادة قوتها بل يجب أن تعتمد على زيادة التصدير و بالتالي تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها باعتبار أن الدولة هي المحتكر للتجارة الخارجية. و أما عن W.Petty فقد رأى عكس Thomas Min أي أن الضرائب تلعب دورا كبيرا في ازدهار الاقتصاد إذا نفقت في الخدمات العامة و التي يستفيد منها المجتمع, كما أوضح W.Petty ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأنه يسحب الأموال من دائرة النشاط الاقتصادي, و دعى إلى عدم الإسراف في الإنفاق العام و ترشيده, أي التركيز على الخدمات الرئيسية كالإدارة, العدل, الدفاع, و يعد أول محاولة لوضع نظرية في السياسة المالية<sup>2</sup>.

### ثانيا: أسس السياسة المالية في الفكر الطبيعي

باعتبار الفكر الطبيعي يقوم على ضرورة ترك النظام الاقتصادي حر تحكمه القوانين الطبيعية التي توجهه للتوازن الطبيعي. فقد أكد François Quesney على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط التجاري, و تخصيص الضرائب على الناتج الصافي للملكية الأرضية فقط و ليس على أجور الأفراد و لا على المنتج, لكي لا تزيد تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع الأسعار و مما يلحق الضرر بالنشاط التجاري و الثروة, لذا يجب توحيد كل الضرائب في ضريبة واحدة إلى

<sup>1</sup> Edmoud Alphantery, Gorges Desupeme, "Les politiques de stabilisation", PUF, 1974, P24.

<sup>2</sup> عبد الرحمان يسرى, "تطور الفكر الاقتصادي", الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع, الإسكندرية, مصر, طبعة 1997, ص 159-161.

و هي ضريبة الربوع, و الضريبة المتحصل عليها تضخ كلها و في مرة واحدة في حركة النشاط الاقتصادي, حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلبا على دورة النشاط الاقتصادي. و بالتالي لم يضيف الطبيعيين إسهامات أخرى للسياسة المالية<sup>1</sup>.

### ثالثا: أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لم يظهر للدولة أي دور في النشاط الاقتصادي, و بالتالي كانت السياسة المالية حيادية, حيث تحدثت أسسها فيما يلي:

- تقليل النفقات العامة لاعتبارها صورة من صور الاستهلاك, و ذلك حتى لا يؤدي إلى سوء استخدام الموارد و تدهور الإنتاج.
- توازن الميزانية, باعتبار التقليديين لا يرون أي سبب لإحداث عجز و يجب تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات و الإيرادات, لأن الدولة غير مسؤولة عن استهداف أي غرض اقتصادي أو اجتماعي بواسطة سياستها المالية.
- تغطية النفقات العامة بإيرادات الدومين و في حالة عدم كفايتها تكمل بالضرائب و خصوصا ضرائب الاستهلاك لأن ضرائب الادخار في نظر الكلاسيكيين, لأن الادخار هو مصدر التراكم الرأسمالي الذي لا يجب أن يتأثر بالضرائب .
- الحرص على أن لا تؤثر الضرائب على الأسعار.
- لا يوجد أي أسباب للاقتراض أو الإصدار النقدي.

لم تستطع هذه الأسس الصمود أمام التطور الاقتصادي مما أدى إلى تفاقم الأزمات, و هذا دفع بالدولة أن تقوم بحفظ التوازن و حماية النشاط الاقتصادي و إشباع الحاجات العامة, و هياً المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.

### رابعا: أسس السياسة المالية في الفكر الكينزي

إن التطورات الكبيرة السياسية و الاقتصادية التي حدثت في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي من كساد عالمي و الحرب العالمية الثانية, أدت إلى تغيير بعض الأفكار في الدول الرأسمالية. و كان كينز أول اقتصادي ناد بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التشغيل الكامل و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جورج ناهانز, "تاريخ النظرية الاقتصادية", ترجمة صقر أحمد صقر, المكتبة الأكاديمية, القاهرة, مصر, الطبعة الأولى 1997, ص 81.

<sup>2</sup> Levine (Chars) and Rubin(Jrene), "Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication", Beverly Helis, London, 1980, P13.

لقد أكد كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً عند مستوى العمالة الكاملة كما اعتقد الكلاسيك, حيث خلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج يتوقف على الطلب الكلي الفعال, و إمكانية حدوث التوازن عند مستوى أكبر أو أقل من مستوى التشغيل الكامل, حيث تظهر الفجوات التضخمية أو الانكماشية<sup>1</sup>. و هذا الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي أي أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل<sup>2</sup>. و نتيجة لهذا تخلت السياسة المالية عن دورها المحايد و أصبحت المسؤولة عن سلامة و قوة الاقتصاد الوطني و أداة رئيسية لتحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية بالتأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد, ففي أوقات الكساد حين يقل الطلب على المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج, تتدخل السياسة المالية بشقيها الإيرادات و النفقات, حيث تعمل إلى زيادة عن طريق الإنفاق العام باللجوء للعجز المنظم للميزانية, و استخدام الضرائب استخداماً يشجع الطلب الاستهلاكي الخاص و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل و الإنتاج.

و في حالة التضخم, و التي يكون الطلب فيها يفوق قدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج عند مستوى التشغيل التام مما يسبب ارتفاع الأسعار, هنا تتدخل السياسة المالية بترشيد الإنفاق العام و زيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتناع القوة الشرائية الزائدة و منعها من التداول, و بالتالي تكون قد قيدت الطلب, و ضبطت وقف التضخم أو على الأقل قللت من حدته و تفاقمه.

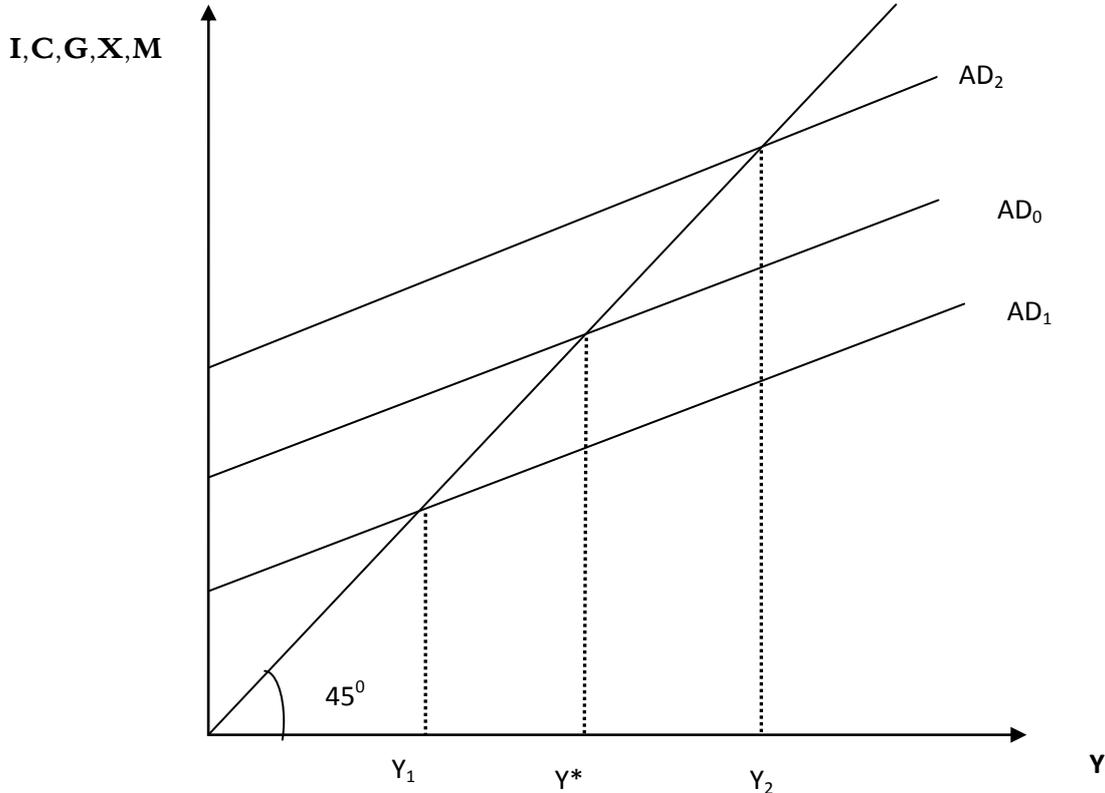
و منه أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي, و لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة كان من الضروري لها أن تصمم للسياسات المالية أسساً تتماشى و المفهوم الجديد, و هذا ما أعدته مدرسة Hansen<sup>3</sup>, والذي حلل نظرية كينز مستعينا بمعادلة الدخل الوطني و مستعينا بالشكل التالي:

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان , "مقدمة في الاقتصاد العام", الدار الجامعية للطباعة و النشر, الإسكندرية, مصر, طبعة 2000, ص 26.

<sup>2</sup> عبد الفتاح قنديل و سلوى سليمان, "الدخل القومي", دار النهضة العربية, القاهرة, مصر, طبعة 1979, ص 146.

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز, مرجع سابق, ص 31.

الشكل (1-1): دور الإنفاق العام في تحديد التوازن



المصدر: حامد عبد المجيد دراز, مرجع سابق, ص 31.

الدخل الوطني = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

$$Y = I + C + G + X - M$$

من خلال الشكل السابق نستنتج أن منحنى الطلب الكلي هو الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد الوطني. حيث يتكون منحنى الطلب الكلي من المجموع الجبري لدوال الإنفاق, و النقطة  $Y^*$  تمثل نقطة توازن الاقتصاد الوطني, حيث تلاقي منحنى الطلب الكلي و المنصف محددًا نقطة الطلب الفعال, و منه فإن هذه النقطة تحقق مستوى التشغيل الكامل مما يعني أن النقطة  $Y_1$  تمثل نقطة أقل من التشغيل الكامل, أي وجود فجوة انكماشية مع بطالة إجبارية, لأن مستوى الطلب الفعال  $AD_1$  يكون في هذه الحالة أقل من مستوى التوظيف التام. و أما إذا كان الطلب ممثلًا في المنحنى  $AD_2$ , فإن نقطة التوازن هي  $Y_2$  و التي تقع فوق مستوى التوظيف الكامل, مما يسبب فجوة تضخمية, و ستكون الزيادة في المستوى العام للأسعار نظرًا لتعدد الزيادة في الإنتاج الوطني الحقيقي, و تبدأ الضغوط التضخمية في الظهور<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز, مرجع سابق, ص 33.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية باستخدام إيراداتها و نفقاتها العامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي و تخصيص الموارد الاقتصادية و إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك بتكليف أدواتها، و فيما يلي نتعرض بالتفصيل إلى هذه الأهداف.

#### أولاً: السياسة المالية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنية و هيكل الاقتصاد الوطني و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها معظم الأفراد<sup>1</sup>.

كما تعرف على أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية على أساس من إستراتيجية ملائمة<sup>2</sup>، أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة و تراكمية و دائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

و منه يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية و كفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية الاستخدام الأمثل أو بإجراء تغييرات جذرية الرامية إلى التخلص من التبعية الاقتصادية و السياسة للعالم الخارجي .

و تعتبر السياسة المالية وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية للأسباب الآتية الذكر<sup>3</sup>:

- علاقة السياسة المالية بالمكون المالي لنشاط الدولة و وضعه حسب النفع الاقتصادي، باعتبار هذه السياسة مجموعة من الإجراءات و القرارات الموجهة لإيرادات الدولة و نفقاتها العامة نحو الاستخدام الأكفأ.
- حجم النشاط المالي و الذي يأخذ أكبر نسبة من الدخل الوطني يمنح السياسة المالية قوة التأثير على النشاط الاقتصادي إما بالسلب أو بالإيجاب حيث أصبح من الضروري مراقبة القرارات و الإجراءات المالية بجدر حتى لا تحدث آثاراً لا يحمد عقبها على النشاط الاقتصادي .
- اشتراك كل من التنمية و السياسة المالية في القرارات المتعلقة بمحشد المدخرات و توجيهها و استخدامها حسب الأولويات مع مراعاة الكفاءة الاقتصادية العامة.

<sup>1</sup> علي لطفى، "التنمية الاقتصادية"، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1980، ص.18

<sup>2</sup> محمد زكي شافعي، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، طبعة 1980، ص.77.

<sup>3</sup> أحمد مجذوب أحمد علي، "السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي"، دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الاعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية

- توفير السياسة المالية المناخ الاستثماري من خلال توفير البنى التحتية اعتمادا على النفقات العامة, كما تستعمل الدولة الامتيازات الضريبية لإغراء و تحفيز الاستثمار الأجنبي.

### ثانيا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما<sup>1</sup> وهما:

أ - الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب - تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

ففي حالة الكساد و ما يترتب عليها من بطالة, تعمل السياسة المالية على رفع منحني الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي و الإنفاقي، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية التوسع في النفقات العامة من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية و شق الطرقات والمدارس والمستشفيات..... الخ.

أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخل الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الاستثمار<sup>2</sup>، و هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة. كما تستخدم الإيرادات العامة تخفيض الإيرادات الضريبية في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار.

و أما في حالة التضخم فإن السياسة المالية تمثل في خفض أو إعادة مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العام.

<sup>1</sup> سلوى سليمان، "السياسة الاقتصادية"، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى 1973، ص 162.

<sup>2</sup> وجدي حسين، "المالية الحكومية والاقتصاد العام"، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، طبعة 1988.

### ثالثاً: تخصيص السياسة المالية للموارد الاقتصادية

يتمثل دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد بتقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

فهنا تعمل السياسة المالية على تحسين توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها تقصير من جانب الأفراد

و الوحدات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.

- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها , و من أولويات السياسة المالية حيث ترفع من

أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها و البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه

الموارد منخفضة السعر، يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها، و بالتالي نضوبها دون توفير بدائل مناسبة تقوم مقامها<sup>1</sup>.

كما يمكن للدولة أن تلجأ العامة القروض الداخلية لتحويل جزء من الموارد التي يملكها الأفراد و المؤسسات إلى الدولة لتمويل النفقات العامة، و بهذا تستبدل الدولة قرار الإنفاق الخاص بقرار الإنفاق العام.

و من بين الإجراءات المساعدة على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى مجالات الإنفاق و هيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، تلك الشاملة كل من المنتجين والمستهلكين.

\* بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة.

- الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.

- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.

- تقديم إعانات استثمارية رأسمالية للمنشآت الصغيرة.

- الإنفاق من أجل توفير البنى التحتية.

\* بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة

الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجديدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار

عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية. هنا تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى

كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها أو بتدعيم الأسعار وفي كلتا الحالتين تدفع الدولة

للمنتجين إعانة استغلال.

<sup>1</sup> رياض الشيخ، "المالية العامة"، مطابع الدجوى القاهرة، مصر، طبعة 1998، ص 160.

و بهذا تكون السياسة المالية قد لعبت دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تغيير أنماط الإنتاج.

#### رابعاً: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

يوزع الدخل الوطني عن طريق ملكية عوامل الإنتاج، و هذا ما يعرف بالتوزيع الأولي و الذي يكون غير عادل و متفاوت من حيث توزيع الثروات و الدخول، مما يحدث طبقة في المجتمع.

و يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، و من الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني ما يلي:

**1-** تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات: حيث تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

**2-** إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق: كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة<sup>1</sup>. أو تفرض ضرائب على التركات أن تعيد توزيع ملكية الثروة.

ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، مما يرفع من الدخول الحقيقية لهم.

و منه فإن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي وفقا لما يلي:

- زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.

- زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

و تعمل الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل بطريقتين:

- التقليل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، بالتالي من درجة تركيز الثروات في المستقبل وهكذا فإن هذه الضرائب التصاعدية تغير نمط ملكية الموارد و بالتالي تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

**3-** تكيف نمط ملكية الموارد: قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء و الأسر محدودة الدخل.

و خلاصة القول أن السياسة المالية بشقيها الإيرادي و الإنفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل و منه

تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع.

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 208.

## المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية, آلية عملها و العوامل المحددة لها

### المطلب الأول: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وذلك من خلال استعمالها لسياسات النفقات العامة، الضريبة، و العجز الموازي لأجل بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية و الاجتماعية. وستناول في هذا المبحث الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها.

### الفرع الأول: النفقات العامة

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها النهائية.

#### أولاً: تعريف النفقة:

تعرف النفقة العامة " على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.<sup>1</sup> من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج العناصر المكونة للنفقة والمتمثلة في العناصر التالية :

\* إنفاق مبلغ من النقود: أي إنفاق مبالغ في صورة نقدية للحصول على السلع والخدمات الضرورية للمصلحة العامة و منه فالأعمال غير النقدية للدولة لا تدخل في مفهوم النفقات العامة.

\* قيام شخص عام بالإنفاق: فلا يعتبر من قبيل النفقات العامة النفقات القائمة على الأفراد أو المشروعات الخاصة، حتى ولو كان هدفها تحقيق نفع عام مثلاً التبرعات للأفراد لإقامة مدرسة أو مسجد .

\* استخدام النفقة لتحقيق منفعة عامة: ومعناه ضرورة أن يكون القصد منها إشباع حاجيات عامة .

#### ثانياً: تقسيم النفقات العامة :

من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة ، لذلك نجد أن المؤلفين الماليين أسهبوا في التقسيمات النظرية للنفقات العمومية ، في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلائم حاجات وظروفها و درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، و لهذه التقسيمات أغراض متعددة منها<sup>2</sup>:

-تسهيل صياغة و إعداد البرامج.

-خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة، و الاعتماد.

- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة و معرفة تطورها.

- التمكن من قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.

- إجراء الرقابة الفعالة على الدور المالي للدولة.

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، " المالية العامة النفقات العامة، والإيرادات العامة والميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية مصر 2003، ص27.

<sup>2</sup> محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2004، ص ص 75-76.

### I. التقسيم النظري للنفقات العامة:

1- نفقات عادية و نفقات غير عادية: فالعادية هي الدورية و التي تمول من إيرادات الدولة العادية<sup>1</sup> كالضرائب ، مداخيل أملاك الدولة ، و من أمثلة هذه النفقات أجور الموظفين والعمال, نفقات الصيانة, و نفقات تحصيل الضرائب. والغير عادية هي تلك غير الدورية أي التي لا تتكرر بانتظام في الميزانية و, و لكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات إنشاء الطرق و نفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية, و تسدد هذه النفقات من الإيرادات غير العادية كالقروض. إذا كان هذا التقسيم يمكن السلطة من تقدير النفقات بصورة أقرب إلى الصحة إلا أن السياسة المالية الحديثة تعتبر كل إيرادات الدولة عادية أو غير عادية مخصصة في مجموعها لكل أوجه الإنفاق الحكومي ، وهو ما يتبين بوضوح في المادة 01/8 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية و 1984 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم إذ ينص على أنه " لا يمكن أن يخصص أي إيراد لنفقة خاصة ، توجه إيرادات الدولة دون تمييز لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة"<sup>2</sup>. (مبدأ عدم التخصيص).

2- النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية : النفقات الجارية تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة وتتمثل في دفع الأجور للعمال الموظفين ومصاريف الصيانة ، ويمكن ان تشمل كذلك نفقات إدارية و نفقات اقتصادية واجتماعية و منه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني, أي أنها لا تقوم بإنتاج أي سلعة حقيقية.

النفقات الاستثمارية يقصد بها النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع ، ويمكن أن تكون في شكل الاستثمارات الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية و كل النفقات الرأسمالية وكذا أقل النفقات التي تنفق من أجل زيادة المخزون من السلع.<sup>3</sup> و تحظى هذه النفقات بالشهرة التي تمت جذورها في تحليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادي, تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار".<sup>4</sup>

3- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية : فالنفقات الحقيقية هي الجزء المستترف من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة, و تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور و الرواتب للعاملين, و شراء السلع و الخدمات اللازمة لسير عمل الإيرادات و أجهزة الدولة , و ينقسم هذا النوع بدوره إلى نفقات جارية (تسييرية) و نفقات استثمارية (رأسمالية)<sup>5</sup> و المذكورة سابقا.

<sup>1</sup> محمد عباس محرزى, المرجع نفسه, ص 91.

<sup>2</sup> عمر يجاوي ، "مساهمة في دراسة المالية العامة" ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 40.

<sup>3</sup> السيد عبد المولى ، "المالية العامة- دراسة للإقتصاد العام" ، دار الفكر العربي، مصر ، 1978 ، ص 49 .

<sup>4</sup> محمد عباس محرزى, مرجع سابق, ص 80.

<sup>5</sup> مجدي شهاب, "أصول الاقتصاد العام", دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, مصر, طبعة 2004, ص 212.

و أما عن النفقات التحويلية فتكون بتحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع بدون مقابل مباشر, و بالتالي فهي لا تزيد من الإنتاج الوطني بل تؤدي على إعادة توزيعه<sup>1</sup>.

تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع<sup>2</sup>:

-اقتصادية: و تتمثل في الإعانات الممنوحة لبعض المشروعات(إعانات الاستغلال-إعانات تحقيق التوازن-إعانات التجهيز-إعانات التجارة الخارجية).

-اجتماعية: مثل الإعانات للفقراء و التأمينات الاجتماعية.

-مالية: و تتضمن أساسا أقساط فوائد الدين العام.

**II. التقسيمات العملية للنفقات العامة:** من الناحية العملية تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة

فكل دولة تستخدم التقسيم العملي الذي يتلائم مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية ويندرج تحت هذا التقسيم:

-التقسيم الوظيفي.

-التقسيم الاقتصادي.

-التقسيم الإداري.

**1- التقسيم الوظيفي:** يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الإنفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها و قدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة ، هذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة و التعرف على وظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وإمكانية الرقابة السريعة أما عيب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر بها وبالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة .

**2- التقسيم الاقتصادي:** يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة، سياحة، صناعة) و يؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية و نفقات التجهيز التي تزيد من الدخل الوطني و نفقات التوزيع (تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية).

**3التقسيم الإداري :** يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة ، وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم

<sup>1</sup> رفعت محبوب, " المالية العامة", مكتبة النهضة العربية, القاهرة, مصر, طبعة 1992, ص 92.

<sup>2</sup> مجدي شهاب, مرجع سبق ذكره, ص 214.

الإداري والأصغر فالأصغر والأسلوب المتبع أن تصنف النفقات إلى جارية ورأسمالية وقد نجد الموازنات الاستثنائية وملحق الموازنات ، لهذا الأسلوب عدة مزايا منها سهولة المراقبة على حسن استخدام المال العام وسهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق والإعداد للنفقات العامة في الموازنات المقبلة. إما عيوب هذا الأسلوب فتكمن في صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية وبالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الاقتصادية و المالية للدولة.

**III.التقسيم الجزائري للنفقات العامة :** لقد تم في الجزائر تقسيم النفقات العامة وفق قانون المالية 1983 م إلى ثلاث

أقسام يضم القسم الأول والثاني نفقات التسيير والتجهيز ويخص القسم الثالث لميزانية الاستثمارات.

**1- نفقات التسيير:** و تضم أربعة أبواب وهي<sup>1</sup>:

-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.

-مخصصات السلطات العمومية.

-النفقات الخاصة بوسائل المصالح أو ما يعبر عنه بالنفقات الدورية كمرتبات الموظفين والمعاشات و المنح و الإعانات وتكاليف تشغيل المرافق.

-التدخلات العمومية.

**2- نفقات التجهيز :** وهي تمثل النفقات الخاصة بالاستثمارات التي تخطط الدولة في تطبيقها وتدرجها في مخططها العام في

المجالات الاقتصادية و الاجتماعية كالصناعة والزراعة والتحديث العمراني والتكوين المهني حل مشاكل الإسكان.

**3- نفقات الاستثمار :** و تتضمن:

-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخص الاستثمارات الخاصة بالهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والفلاحة و الصيد البحري.

-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

### ثالثا: ظاهرة تزايد النفقات العامة

أول ما لفت الانتباه إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني A.Wanger حيث عالج زيادة النفقات العامة من منظور تاريخي اقتصادي و مالي, حيث أكد على أن أي دولة تحقق معدل محدد من النمو الاقتصادي, يؤدي إلى اتساع أعمالها و بالتالي زيادة في النفقات بنسبة أكبر من نسبة زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني<sup>2</sup>.

و لقد قدم الاقتصاديون الكثير من التفسيرات و الأسباب لهذه الظاهرة أهمها:

**I. الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:**

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي ، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية -"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، طبعة 2003 ، ص 179-180.

<sup>2</sup> طارق الحاج, مرجع سبق ذكره, ص 138.

- 1- **تدهور قيمة العملة:** إن من نتائج تدهور النقد ارتفاع الأسعار , و هذا ما يؤثر بالزيادة في حجم النفقات العامة الاسمية دون مقابل في مقابل في الزيادة في الخدمات.
  - 2- **تغيير طرق المحاسبة الحكومية:** عن التغيير في طرق الحسابات العامة إلى زيادة غير حقيقية في النفقات العامة و عليه فإن الانتقال من طريقة الميزانية الصافية أي خصم نفقات تحصيل الإيرادات إلى طريقة الميزانية الإجمالية يؤدي إلى زيادة ظاهرية كبيرة في أرقام كل من النفقات العامة والإيرادات العامة.
  - 3- **زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها:** و تتمثل في زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها, و مثال ذلك احتلال دولة لدولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها (مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة , و منطقة الأناضول و اللورين لكل من ألمانيا و فرنسا), و يترتب عن ذلك زيادة ظاهرية النفقات العامة, و هذا لعدم زيادة في النفع العام او الزيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي أي زيادة نسبة الضرائب على المواطنين.
- \* يعتبر تدهور قيمة النقود من أهم الأسباب للزيادة الظاهرية و خاصة بعد اتباع مبدأ عمومية الميزانية<sup>1</sup>.

## II. الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

و تتمثل في الأسباب التالية:

- 1- **الأسباب الإيديولوجية:** تلك المرتبطة بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخل (زيادة تدخل الدولة في زيادة النفقات).
- 2- **الأسباب الاقتصادية:** و تشمل:
  - زيادة الدخل الوطني و الذي يترتب عليها ارتفاع في موارد الدولة و بالتالي زيادة الإنفاق العام.
  - التوسع في انجاز المشاريع العامة و الدورة الاقتصادية و المنافسة الاقتصادية.
- 3- **الأسباب الاجتماعية:** زيادة النمو الديمغرافي و زيادة وعي المواطنين, حيث ازدادت الحاجات الاجتماعية من تأمين ضد البطالة, المرض, العجز و الشيخوخة, و إعانات الفقراء, اليتامى و الأرملة....., و قيام الدولة بهذه الواجبات يترتب عليه الزيادة في النفقات.
- 4- **الأسباب المالية:**
  - سهولة حصول الدولة على القروض العامة يشجعها على زيادة الإنفاق العام.
  - وجود فائض الإيرادات العامة يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام, و في حالة اختفاء هذا الفائض يصعب حينها ضغط النفقات العامة<sup>2</sup>.
- 5- **الأسباب السياسية:**

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد, مرجع سابق, ص 64.

<sup>2</sup> مجدي شهاب, مرجع سابق, ص 223.

- انتشار المبادئ الديمقراطية و التي يترتب عليها زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل و التكفل بالكثير من الخدمات.

- ازدياد نفقات التمثيل الخارجي كالشعور بواجب التضامن الدولي, التمثيل الدبلوماسي و ارتفاع نفقات الاشتراك في المنظمات الدولية و الإقليمية.

- ازدياد النفقات العسكرية للتحصل على أحدث الأساليب و الاختراعات العسكرية لحماية منشآتها و أراضيها<sup>1</sup>.

### 6- الأسباب الإدارية:

- نمو وظائف الدولة أدى إلى تنوع و خلق العديد من الوزارات و الإدارات لتقديم الخدمات العامة و الإشراف على حسن سير المشاريع, هذا كله يرفع من حجم الإنفاق العام.

### III. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تبدو أهمية دراسة آثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراضا دقيقة ، وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة يمكن اتخاذ هذا الإنفاق على نحو واعي وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية و أهم أثر على للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة كما أنها تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك وإعادة توزيع الدخل الوطني.

#### 1- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني :

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال حيث تمثل النفقات العامة جزءاً هاماً من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيد منها.

ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج ومدى تأثير الطلب الكلي الفعال في حجم الإنتاج والتشغيل وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

وفي الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة الشرائية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني<sup>2</sup>.

#### 2- أثر النفقات العامة على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة أكبر منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

<sup>1</sup> محمد عباس محرزى, مرجع سابق, ص 112-113.

<sup>2</sup> محرزى محمد عباس, مرجع سابق, ص 100.

**3- أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل:** لما كانت بعض الخدمات العامة تنتفع بها الطبقة الفنية فإن الإنفاق العام على هذه الخدمات وغيرها يعتبر نقلا للقوة الشرائية من ذوي الدخول الصغيرة، وقد يبدو هذا منافيا للعدالة ولكن كيان الدولة يقوم على التضامن الاجتماعي بين أفرادها، فإن الفقراء وان كانوا يستفيدون بخدمات يدفع الأغنياء نفقاتها فإن الأغنياء ما كان لهم أن يحصلوا على دخولهم الكبيرة لولا مساعدة الطبقات الفقيرة لهم سواء في العمليات الإنتاجية ذاتها أو في استهلاك ما ينتجه هؤلاء<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الإيرادات العامة:

#### I. تعريف الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق و المشروعات العامة و و ضع سياستها المالية موضع التنفيذ<sup>2</sup>.

و تنقسم الإيرادات العامة حسب التقسيم المالي إلى :

- الإيرادات السيادية (الإيرادات الضريبية).
- إيرادات القطاع العام.
- القروض.
- الاصدار النقدي.

#### II. الإيرادات السيادية

##### 1- السياسة الضريبية

تعددت تعريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها، وان اتفقت على ضرورة أن تواكب مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع. وستعرض في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الضريبية.

**أ- تعريف السياسة الضريبية:** تعبر السياسة الضريبية عن "مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية"<sup>3</sup>

وهناك تعريف آخر ينص على "أنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية الاجتماعية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محرزى محمد عباس , مرجع سبق ذكره, ص 103.

<sup>2</sup> مجدي شهاب, مرجع سابق, ص 255.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد, , مرجع سبق ذكره, ص 23 .

<sup>4</sup> يونس احمد البطريق, "الموسى السيد حجازي, النظم الضريبية", مصر, الدار الجامعية, 2004, ص 23 .

مما سبق يمكن القول إن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.

- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات و النهوض بها لتحقيق أهداف المرجوة.

- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

ويقودنا الحديث عن السياسة الضريبية إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يعرف على أنه "مجموعة العناصر الأيدلوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف"،<sup>1</sup> و انطلاقا مما سبق يمكن أن نذكر أهم عناصر النظام الضريبي في التالي<sup>2</sup>:

- أهداف محددة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية.

- مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب.

- مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية و مذكرات تفسيرية.

و ما تجدر الإشارة إليه أن النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى، كما تتباين الأنظمة من الدول النامية إلى الدولة المتقدمة، وفي نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى، تبعا لتغير عدد ونوع مجموع الضرائب السائدة من المباشرة أو غير المباشرة.

### ب- تعريف الضريبة:

تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي و جبري، نهائي يتحمله الممول، و يقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة أو لتدخل السلطة في تحقيق أهداف معينة<sup>3</sup>.

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مبلغ من المال تقتطعه الدولة و تجنيه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية و نهائية من دون مقابل خاص و ذلك بغرض تحقيق النفع العام و هي أيضا أداة لتوزيع الأعباء العامة<sup>4</sup>.

### ت- خصائص الضريبة:

يتضح من خلال تعريف الضريبة ضرورة توافر العناصر التالية:

- الضريبة تدفع بصورة نقدية: و هذا يعني أنها تشكل اقتطاعا نقديا من ثروة المكلف بها.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، "النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص 14.

<sup>2</sup> يونس احمد البطريق، السيد الحجازي، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 23.

<sup>3</sup> منصور ميلاد يونس، "مبادئ المالية العامة"، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1991، ص 101.

<sup>4</sup> فوري عطوي، "المالية العامة"، منشورات حلب الحقوقية، بيروت، 2003، ص 49-50.

-الضريبة فريضة جبرية فالدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بفرض الضريبة و يتم ذلك بالقانون و بصفة جبرية بمعنى أن المكلف ليس حرا بدفعها بل ملزم بذلك.

- تدفع الضريبة بشكل نهائي: بمعنى لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف.

- تدفع الضريبة بال مقابل : فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه بمنفعة خاصة مباشرة, و لكن المنفعة تعود عليه بشكل غير مباشر بصفته عضو في المجتمع من خلال استفادته من الخدمات العامة للدولة.

- هدفها عام: فالضرائب تحصل من أجل تمويل المصالح العامة, فيما أن العبء عام لا بد أن تكون المنفعة عامة<sup>1</sup>.

تعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع المداخل بين افراد المجتمع, ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها, تخدم هذه المبادئ والأسس مصلحة المكلف بدفع الضريبة والخزينة العمومية, من بين هذه المبادئ تلك التي وضعها آدم سميث في مؤلفه "بحث عن أسباب "ثروة الأمم", الصادر سنة 1776 والذي أشار فيه إلى الشروط العامة لقيام نظام ضريبي فعال المتمثلة في قواعد العدالة, اليقين, الملاءمة في التحصيل والاقتصاد في النفقة.

لكي تقوم الضريبة بوظائفها لا بد لها من مرتكزات تقوم عليها, تتمثل فيما يلي<sup>2</sup> :

-تحديد أولويات وأهداف النظام الضريبي للدولة خلال فترة زمنية محددة أخذا بعين الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي.

-التوليف المناسب بين أدوات السياسة الضريبية, خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة و اوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية, وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب والتميز من حيث الارتفاع والانخفاض حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه والظروف الشخصية للممولين.

-التنسيق بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية بصفة عامة.

-التقليل من التعارض بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها حسب الأولويات المحددة لها, بحيث لا يكون التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية تحقيقا لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حساب تحقيق الأهداف المالية للنظام الضريبي.

### ث. أهداف الضريبة:

تعتبر السياسة الضريبية عن الشق الثاني للسياسة المالية, ولذا فإن أهدافها مكملة لأهداف السياسة المالية, ونورد أهمها فيما يلي<sup>3</sup> :

<sup>1</sup> طارق الحاج, مرجع سبق ذكره, ص 47-48.

<sup>2</sup> حميد السعيد, "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004", أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, 2006/2005.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد, مرجع سابق الذكر, ص 172-189.

- توجيه قرارات أرباب العمل: يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجه واستقطاب الاستثمار.
- زيادة تنافس المؤسسات: يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.
- تصحيح إخفاقات السوق: يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن تخصيص الكفاء للموارد؛ وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج).
- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي: وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات التخفيضات الممنوحة، أمماط الامتلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.
- إعادة توزيع الدخل: من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين: إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية.
- تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلا غير تضخمي.
- توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

### ج. القواعد الأساسية للضريبة:

يقصد بقواعد الضريبة المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها الشرع المالي وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة أفراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى وهذه القواعد هي<sup>1</sup>:

\* **قاعدة العدالة**: و الذي تقوم على وجوب مراعاة عند فرض الضرائب على المواطنين تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بينهم. لقد أثار هذا جدل كبير بشأن فكرة العدالة الضريبية النسبية أي طبقا لمستوى دخول الأفراد، أما الفكر الحديث قد أرى ذلك في الضريبة التصاعدية، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفعة أكثر من أصحاب الدخل المنخفضة، وقد استقر الرأي على التصاعدية.

\* **مبدأ اليقين**: بمعنى أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع، وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته تجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها.

\* **قاعدة الملائمة في الدفع**: بمعنى أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة ومعاد جبايتها لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، وعكس ذلك قد يؤدي إلى التهرب الضريبي.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، "أصول المالية العامة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص 157-160.

\* - قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية: تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن.  
ح. أنواع الضريبة

يقسمها كثير من مختصي المالية العامة إلى قسمين ، ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة.

\***الضرائب المباشرة** : وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل مثل الضريبة على الدخل IRG , و نظرا لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منهما معا ، وقد يكون العمل جاريا أو صناعيا أو مهنة حرة و كل مصدر من هذه المصادر يدر دخلا يطلق عليها الدخل النوعي أو الفرعي.  
\***الضرائب الغير مباشرة**: وهي الضرائب التي لا تقل أهمية عن ما سبقها وتسمى بضرائب الإنفاق، وتفرض هذه الأخيرة على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة, و عليه فهي وتشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات<sup>1</sup>.

#### خ. الآثار الاقتصادية للضرائب

\***أثر الضريبة على الاستهلاك**: تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ذلك بحسب معدل الضريبة ، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح.  
و يتأثر حجم ما يستهلكونه بمعدل الضريبة على مستوى الأسعار فالمكلفون وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها وبالتالي يقل الطلب عليها ، ويمثل أسعارها نحو الانخفاض لكن ليس بصورة مطلقة ، حيث درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة فالسلع ذات الطلب المرن(السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب الغير مرن (السلع الضرورية)كالأدوية والمواد الغذائية ، كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير فالدخل المرتفع لا يتأثر كثيرا بالضريبة ، ومن ثم لا يقلل من استهلاك هذه الفئات لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم أما الدخل المنخفض فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة, إذ يقلل من استهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن<sup>2</sup>.  
ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية, فإذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو الانخفاض ، أما إذا استخدمت الدولة هذه السلع والخدمات فإن نفس الاستهلاك يتجه من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة يعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة.

<sup>1</sup>حمدي أحمد الغاني، "اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي"، دار المصرية اللبنانية ، مصر، 1992

\*أثر الضريبة على الإنتاج : يؤثر في الإنتاج بالنقصان كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية ، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار ، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

\*أثر الضريبة على توزيع الدخل: قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب الغير مباشرة باعتبارها أشد عبثا على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.ومما هو جدير بالذكر أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة بمعنى تحويل الدخول من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل ، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول.

## 2- الرسوم

تعتبر الرسوم من أهم مصادر الإيرادات العامة لكونها تدخل خزانة الدولة بصفة دورية و منتظمة, و ذلك لأجل تمويل نفقاتها العامة و تحقيق النفع العام.

### أ. تعريف الرسم:

يعرف الرسم على أنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا على الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد إلى جانب نفع عام يعود على المجتمع ككل"<sup>1</sup>.

### ب. خصائص الرسم<sup>2</sup>:

- **الصفة النقدية:** و يعني أنه يتم دفع الرسم في شكل نقدي, و اشتراط الصورة النقدية للرسم ليتلاءم و التطور الحديث في مالية الدولة من حيث اتخاذ نفقاتها و إيراداتها للصورة النقدية.
- **الصفة الإجبار:** أي دفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة أو الجهة العامة التي تقدم الخدمة, و عنصر الجبر تستقل به الدولة الممثلة في هيئاتها العامة بوضع القواعد القانونية المتعلقة بالرسم , و التي تجبر الأفراد على دفعه مقابل حصوله على خدمة من إحدى هيئات الدولة .
- **الرسم يدفع مقابل خدمة معينة:** يدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة, و قد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد, كالفصل في النزاعات ( الرسوم القضائية), أو توثيق العقود و شهرها, أو امتياز الحصول على رخصة السياقة أو جواز السفر, أو رسوم الموانئ و الطرق...إلخ.

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد, مرجع سبق ذكره, ص 102-105.

<sup>2</sup> منصور ميلاد يونس, مرجع سابق, ص 72.

- **صفة النفع:** يترتب على الرسم تحقيق نفع الخاص و المتمثل في المنفعة التي تعود عليه من الخدمة المقدمة من الهيئات العامة, و هذا إلى جانب النفع العام.

ت. أنواع الرسوم<sup>1</sup>:

- رسوم إدارية: مثل رسوم التعليم, رسم جواز السفر, رسم تسجيل العقار...إلخ.

- رسوم قضائية: مثل التي تدفع نظر الدولة في الخصومات بين الأفراد (المحاكم).

- رسوم اقتصادية: مثل رسم الهاتف, البريد, الكهرباء...إلخ.

### 3- الأثمان العامة:

يعرف الثمن العام على أنه "المبلغ الذي يدفعه بعض الأفراد مقابل خدمات مقدمة من طرف الحكومة كخدمات المرافق السكك الحديدية, و الميترو, و البريد...إلخ. و ما يميز الأثمان العامة أنها تدفع اختياريًا و لا يهدف من ورائها إلى تحقيق ربح و هي من أهم المصادر العامة للإيرادات العامة.

## II. إيرادات القطاع العام (الدومين العام)

يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية و المنقولة و التي تمتلكها الدولة سواء ملكية عامة او ملكية خاصة, و تنقسم إلى :

\* **الدومين العام:** هي الأموال المملوكة من طرف الدولة و المخصصة للنفع العام مثل الموانئ و الجسور و الطرق و غيرها حيث يمكن الانتفاع بها مع امكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.

\* **الدومين الخاص:** هي الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة, و الخاضعة لأحكام القانون الخاص, و يعتبر مصدرا مهما من مصادر الإيرادات العامة, و ينقسم بدوره إلى:

- دوميون عقاري و هو ما تمتلكه الدولة من أراضي زراعية و أراضي للبناء .

- الدومين المالي و المتمثل في شكل أسهم و سندات الشركات .

- الدومين الصناعي و التجاري و هو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية و تجارية.

## III. القروض العامة

وهي مورد من موارد الدولة المالية وأداة تمويل الإنفاق العامة وهو دين يكتتب في سندات أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو الأفراد والمؤسسات المالية و المصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه.

و تلجأ الدولة إلى الاقتراض كوسيلة للتمويل العمومي بسبب عجز الموازنة أو عدم كفاية الإيرادات العامة.

و القروض العامة تكون إما قروضا داخلية, و التي تقترضها الدولة من الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين المقيمين داخل البلد, و التي من مميزاتا أنها لا تؤثر على الثروة الوطنية بالزيادة أو النقصان, و إنما تؤدي إلى إعادة توزيع جزء منها فقط.

<sup>1</sup> طارق الحاج, مرجع سابق, ص 101.

كما قد تكون قروضا خارجية, و التي يكون مصدرها أشخاص معنويين أو طبيعيين لا يقيمون في إقليم الدولة, و التي تتضمن مخاطر لا يجب إهمالها, ذلك أن الديون المترتبة تكون بالعملة الصعبة و تسديد خدماتها أيضا مما يؤدي إلى عبء تحويلي قد يحدث حالة لا توازن في ميزان حسابات الحزينة و وضعية سيئة لحسابات احتياطات الصرف, خاصة في حالة تزامن هذا مع انخفاض قيمة العملة الوطنية.

و يجدر الإشارة إلى أن اعتماد أسلوب القرض كوسيلة للتمويل يجب أن يختص بتغطية النفقات الاستثمارية فقط نظرا لوجود إمكانية الحصول على عوائد من جهة, و اعتبار القرض إيراد مؤقت من جهة أخرى.

#### IV. الإصدار النقدي

هو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونا (البنك المركزي) وذلك بما يلائم احتياجات النشاط الإقتصادي<sup>1</sup>.

#### V. آثار الإيرادات العامة:

تختلف آثار الإيرادات العامة بحسب اختلاف أنواعها فحصول الدولة على الإيرادات العامة بواسطة الضرائب مثلا يترتب عليه آثار اقتصادية و اجتماعية معينة.

من الناحية الاجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية .

أما من الناحية الاقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا التحقيق سياسة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية.

#### الفرع الثالث: الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة ثالث أداة تستعملها السياسة المالية, وتتضمن الإيرادات و النفقات العامة بمختلف أشكالهما, و من خلالها يمكن للحكومة استخدام إحدى الأدوات أو استخدامها معا بغية تحقيق الأهداف المرجوة.

#### I. تعريف الموازنة العامة:

الموازنة العامة للدولة هي الترجمة الحرفية للفظ الإنجليزي PUBLIC BUDGET, و تعرف على أنها القائمة التقديرية

للمصروفات و الإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة<sup>2</sup>. و هي وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة.

مما سبق يتبين لنا أن الموازنة العامة للدولة, تستند إلى عنصرين أساسيين, هما التقدير و الاعتماد.

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي, "المالية العامة والسياسات المالية", دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت لبنان, 2000, ص41.

<sup>2</sup> محمد البنا, "اقتصاديات المالية العامة, مدخل حديث", الدار الجامعية, القاهرة, مصر, الطبعة الثانية 2009, ص45.

فبالنسبة للتقدير فإنه يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصر عليها السلطة التنفيذية, و كذلك النفقات العامة التي ينتظر أن تنفقها لإشباع الحاجات العامة, و ذلك خلال فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة.

أما بالنسبة إلى الاعتماد, فيقصد به حق السلطة التشريعية في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية, من إيرادات و نفقات عامة, أي أن الموازنة العامة تظل مجرد مشروع موازنة, حتى لا تعتمد من السلطة التشريعية.

## II. أهمية الموازنة العامة للدولة:

تعتبر الموازنة العامة للدولة ذات أهمية كبرى و ذلك لأنها :

- تعبر عن برنامج العمل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي, للحكومة خلال الفترة المالية.

- تمكن من الكشف عن مختلف أعراض الدولة, عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة و النفقات العامة و التي تجمعها وثيقة واحدة هي الموازنة العامة للدولة

- وثيقة الصلة بالاقتصاد الوطني, و الأداة الرئيسية, التي تحقق أهداف الدولة السياسية, الاقتصادية و الاجتماعية.

## III. القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة:

يتطلب إعداد و تحضير الموازنة, مراعاة عدد القواعد والمبادئ العامة و المتمثلة يلي:

### 1- مبدأ السنوية:

تقضي هذه القاعدة، بأن يتم تقدير استخدامات الدولة ومواردها، لفترة زمنية مقبلة، مدتها سنة، وتنتهي في آخر يونيه وتُعد قاعدة السنوية من المبادئ الأكثر استقراراً، عند إعداد الموازنة العامة للدولة، على أساس أن السنة تمثل دورة كاملة للفصول المناخية الأربعة، ومن ثم تتميز المصروفات والإيرادات خلالها بصفة التكرار، كذلك فإن السنة فترة ملائمة لتقييم أداء السلطة التنفيذية .

### 2- مبدأ الوحدة :

و هو أن تُدرج جميع استخدامات وموارد مختلف الوحدات التابعة للجهاز التنفيذي للدولة في موازنة واحدة، الأمر الذي يساعد على معرفة الظروف، الاقتصادية والمالية، التي تمر بها الدولة، فضلاً عن سهولة ممارسة الرقابة خلال مراحل تنفيذ الموازنة .

**3 مبدأ العمومية:** تقتضي هذه القاعدة بأن تشمل الموازنة العامة كلا من تقديرات الموارد و الاستخدامات بأكملهما من دون إجراء مقاصة بين بعض أبوابها أو بنودها من موارد الدولة وبعضها الآخر. وذلك، بهدف تحقيق رقابة فعالة، على كلٍّ من موارد الدولة و استخداماتها .

**4- مبدأ عدم التخصيص:** تقتضي هذه القاعدة بعدم جواز تخصيص موارد بعينها لمواجهة استخدامات محددة, فقاعدة عدم التخصيص تقتضي بأن توجه جميع الموارد إلى جميع الاستخدامات، ومن ثم لا يجوز تخصيص مورد معين، كالضريبة على السيارات، على سبيل المثال، للإنفاق على إنشاء الطرق وصيانتها

**5- مبدأ التوازن:** تقتضي قاعدة التوازن بأن تتساوى الاستخدامات (النفقات) مع الإيرادات، وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة، إلا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتشابكة، لمعظم دول العالم، أدت إلى قبول فكرة وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، إذ يغطي العجز من طريق القروض، المحلية والدولية، ويرحل الفائض إلى الفترة التالية<sup>1</sup>.

#### IV. سياسة العجز الموازي:

تواجه معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية مشكل تزايد العجز في الموازنة العامة، وقد أصبح مقبولا ومسلما به بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون مانيارد كنز التي تؤمن بوجود عجز في الموازنة العامة. عبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة<sup>2</sup>. وهناك عجز مقصود؛ وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدولة بمحض إرادتها. وهناك عجز غير مقصود و قد اعتمد الفكر الكنزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة العجز الموازي في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للإفراد، وزيادة مستوى استهلاك العائلات<sup>3</sup>. فالفكر الكلاسيكي، يرفض فكرة وجود عجز في الموازنة؛ لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة (التوازن الحسابي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا). و هو مبدأ من المبادئ الأساسية للفكر المالي التقليدي.

<sup>1</sup> وزارة المالية، " الموازنة في 25 سؤال و جواب"، قطاع الموازنة للدولة، جمهورية مصر العربية، يناير 2014، ص 4.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 201.

<sup>3</sup> نعيمة احمد، " السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية"، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير و التجارة، العدد12، 2005، ص

## V. أسباب العجز الموازي: يمكن تقسيم أسباب العجز الموازي الى مجموعتين:<sup>1</sup>

1- مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام، وتتمثل في:

- اعتماد نظرية العجز المنظم، وهي نظرية تعبر عن أفكار كل من "ليندال" و"كينز" و"ميردال" وتعتمد هذه النظرية على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية، وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي، و تحدث هذه الزيادة آثار مباشرة على الدخل الوطني، وتكون إيجابية؛ وذلك لأن الجهاز الإنتاجي بالدول المتقدمة يتميز بالمرونة و وجود طاقات عاطلة يمكن استغلالها وتنشيطها. ويؤدي استعمال الزيادة في الإنفاق العام من أجل محاربة الكساد الاقتصادي إلى زيادة التشغيل، وقد ينتج عن الزيادة في الإنفاق العام الزيادة في التضخم، ولكن هذه النظرية تؤكد بأن التضخم لا يعتبر خطيراً طالما الاقتصاد يشغل في حدود دون مستوى التشغيل الكامل. وتعمل الزيادة في الدخل القومي على زيادة الإيرادات الضريبية على المداخيل والإرباح. وهو ما يؤدي إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة مستقبلاً.

- زيادة حجم الدولة وزيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.

2- مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية: و تظهر هذه العوامل بشكل واضح في الدول النامية، ويمكن أن نذكر منها:

- ارتفاع التهرب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية.

- كثرة الامتيازات و الإعفاءات الضريبية دون أن يقابلها اتساع في الأوعية الضريبية، أي في حجم المداخيل الخاضعة للضريبة.

## VI. أنواع العجز الموازي: هناك عدة أنواع للعجز الموازي، أهمها<sup>2</sup>:

أ - العجز الجاري: وهو "عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد و الذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس العجز الجاري بالفرق بين إجمالي النفقات العامة الجارية الإيرادات العامة الجارية (العادية).

ب - العجز الشامل: وهو "عبارة عن مجموع العجز المتعلقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية و حكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة."

## VII. الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازي: ينجم عن اعتماد سياسة العجز الموازي في دولة ما، مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية.

1- الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازي: اعتمد كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز الموازي، فزيادة الإنفاق العام تشجع في نفس الوقت الاستهلاك، الإنتاج وكذلك الاستثمار. فالسياسة الميزانية سياسة طلب وتتناقض مع السياسة الليبرالية المسماة سياسة العرض والتي من أهدافها الحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض تكاليف الإنتاج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 205-206.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المرجع نفسه، ص 206-208.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، المرجع نفسه، ص 211.

تتمثل الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازي في اثنتين هما تدعيم استهلاك العائلات وإنعاش استثمارات المؤسسات. بالنسبة للآثار الأولى، وهو تدعيم استهلاك العائلات فله دور هام في النمو الاقتصادي، لان زيادة الطلب الاستهلاكي للعائلات محفز لزيادة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للمؤسسات ويتحقق كل هذا من خلال عمل المضاعف ومعدل الاستثمار. لهذا يعتبر الكينزيون السياسة المالية وسيلة لدفع الاقتصاد في حالة الركود من خلال تنشيط الطلب الفعال عن طريق تعويض النقص في الطلب الخاص بزيادة الإنفاق العام. و يعمل استعمال سياسة العجز الموازي والقروض العامة على توزيع أعباء الاستثمارات العمومية على عدة سنوات.

**2 - الآثار السلبية لسياسة العجز الموازي:** إذا كانت سياسة العجز الموازي تحدث مجموعة من الآثار الإيجابية عند توفر بعض الشروط، فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية أهمها<sup>1</sup>:

- أثر المزاحمة (الإزاحة): ويحدث هذا الأثر عندما تقوم الدولة بتمويل العجز الموازي عن طريق المديونية العمومية، الأمر الذي يرفع أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الإقراض. ويمكن الحد من ارتفاع أسعار الفائدة من خلال زيادة الكتلة النقدية. فارتفاع أسعار الفائدة يكون له أثر سلبي على الاستثمار والرغبة في شراء سندات الدين العمومي، الأمر الذي يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص و يحل محله القطاع العام. يمكن التقليل من أثر الإزاحة في الاقتصاد المفتوح عن طريق دخول الأصول الأجنبية المستقطبة بسعر الفائدة المرتفع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية.

- تدهور الحسابات الخارجية: توجد علاقة بين العجز الموازي وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر صرف مرن والحركة الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية.

- الفعالية المحدودة للسياسة المالية: تعتبر فعالية السياسة المالية محدودة في ظل اقتصاد مفتوح.

- التفكير بالعقلية الكينزية فقط، حيث تتوقف فعالية السياسة الميزانية على مدى اعتماد الأعوان الاقتصاديين في سلوكهم على المنطق الكينزي، أي أنهم يحددون استهلاكهم على أساس مداخيلهم. فحسب كينز يحدد الأعوان سلوكهم الاستهلاكي على أساس الدخل الجاري. أما حسب فريدمان، يتحدد سلوك الأعوان الاستهلاكي على أساس الدخل الدائم. ومن هنا فإن تقدير السياسة المالية بالاعتماد على دراسة هذه السلوكات قد يكون خاطئاً.

### المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية

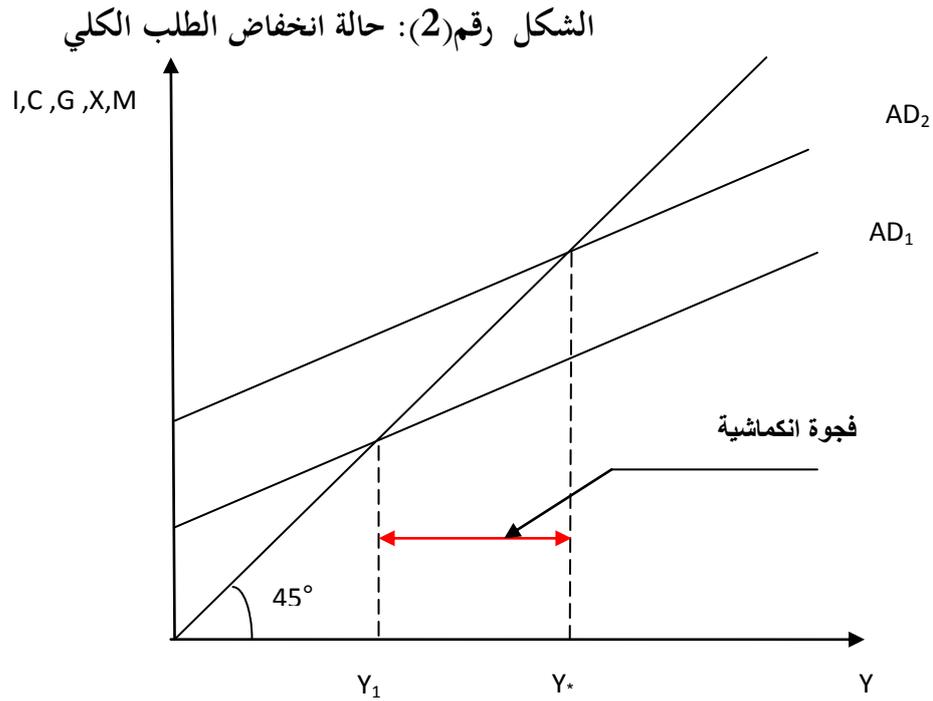
إن التغيرات في الإنفاق الحكومي و في الضرائب تؤثر في مستوى الدخل مما يثير إمكانية قيام السياسة المالية بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، ففي فترة الركود، يكون من الملائم تخفيف الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي، بهدف زيادة

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، نفس المرجع السابق، ص213

مستوى الناتج و الدخل. و في حالة التضخم, يكون من الأنسب زيادة الضرائب و تخفيض الإنفاق الحكومي و ذلك للعودة إلى وضع التوظيف الكامل<sup>1</sup>.

و تكمن آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق و الضرائب و الدين العام, لأجل محاربة التضخم و الانكماش. فبواسطة السياسة المالية العامة تستخدم الحكومة أدواتها آنفا لتحقيق العمالة الكاملة, و رفع معدلات نمو الناتج الوطني واستقرار الأسعار و العدالة في توزيع الدخل, و منه فأدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.

أولاً: الفجوة الانكماشية: تحدث هذه الفجوة في حالة انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل و الشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: دراوسي مسعود, "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, الجزائر, 2005, ص 216.

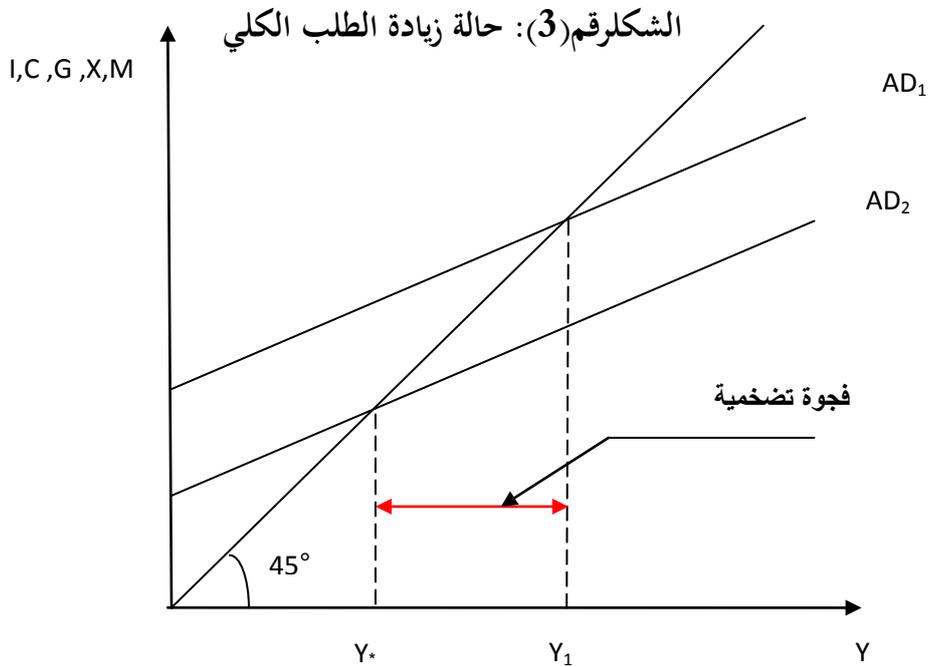
<sup>1</sup> سامي خليل, "المفاهيم و النظريات الأساسية و السياسة النقدية و المالية", شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع, الكويت, طبعة 1994, ص 330.

تعالج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات الساسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية<sup>1</sup>:

- الزيادة في مستوى الإنفاق العام : و هذا ما نادى به كينز في حالة حدوث كساد , لأن الإنفاق العام يعتبر دخل للأفراد و بالتالي يزداد الطلب الكلي, مما يزيد من الإنتاج و فرص العمل و بالتالي علاج البطالة و تحسين الاقتصاد الوطني و بالتالي التقليل من الفجوة الانكماشية.
- التخفيض من الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية, و تتحقق بذلك زيادة في المداخيل, و بالتالي تحسن القدرة الشرائية مما يحفز على الإنتاج و زيادة الاستثمار, و بالتالي القضاء على البطالة و معالجة الفجوة الانكماشية.
- جمع الحكومة بين البديلين من خلال زيادة حجم الإنفاق العام و تخفيض الضرائب, مما يرفع من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الفجوة التضخمية

تحدث هذه الفجوة في الاقتصاد عندما يعاني الطلب الكلي من الارتفاع عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.



المصدر: دراوسي مسعود, مرجع سابق, ص 217.

<sup>1</sup> دراوسي مسعود, مرجع سبق ذكره, ص 216.

من آليات السياسة المالية لمعالجة التضخم البدائل التالية<sup>1</sup>:

- تخفيض الحكومة لحجم الإنفاق العام, و الذي يعمل على تخفيض حجم الاستهلاك و بالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي , و هذا ما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- زيادة الحكومة في معدلات الضرائب, مما يسبب انخفاضاً في مداخيل الأفراد , و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و هذا يعمل على علاج الزيادة في الأسعار.
- الجمع بين الأداةين مع, وذلك من خلال خفض حجم الإنفاق العام, و الزيادة في معدلات الضرائب في نفس الوقت و هذا ما يحقق هدف السياسة المالية .

### المطلب الثالث: العوامل المحددة للسياسة المالية

في ضوء الأهداف المعطاة سابقاً, تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها<sup>2</sup>:

\* مستوى الوعي الضريبي في البلد و وجود جهاز إداري كفؤ: بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة, وهي تتناسب تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدول, أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدماً كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية, حيث هناك إمكانية فرض وتحصيل ضرائب كبيرة. وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها, فضلاً عن الطاقة الضريبية, على درجة الوعي الضريبي من جهة, وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل. وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد و وجود جهاز إداري كفؤ عاملاً محدداً لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

\* مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها, كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها, وبالتالي فإن مدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دوراً في ترجمة الميزانية العامة و إلى ما تهدف إليه السياسة المالية, وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية, وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له؛ فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

\* وجود سوق مالي: من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالاً كبيراً أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا

<sup>1</sup> دراوسي مسعود, مرجع سبق ذكره, ص 217.

<sup>2</sup> حربي محمد موسى عريقات, "مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي", دار وائل للنشر, عمان, الأردن, الطبعة الأولى 2006, ص ص 186-187.

يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. كما لا يمكننا اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي. ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالاً في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد الوطني. بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع, رأس المال، أصول حقيقية), ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية داخلية.<sup>1</sup>

\* وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية<sup>2</sup>. تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرته الجهاز المصرفي وكفاءته.

<sup>1</sup> احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، طبعة 2000 ص60.

<sup>2</sup> مصطفى سلمان وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2000، ص278.

### المبحث الثالث: نماذج للسياسات المالية و موقعها ضمن الإصلاح الاقتصادي

تختلف السياسة المالية في اقتصاد من الدول الصناعية إلى الدول النامية ، و هذا من حيث اختلاف الأهداف التي تسعى إليها كل منها إلى تحقيقها، و مدى قدرتها على تسجيل تقدم عن طريق السياسة المالية. كما أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية جعلت المنظمات المالية الدولية تصمم لها سياسات مالية مناسبة لها . و هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث، حيث سوف نتحدث عن السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية والصناعية و موقعها ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المنظمات الدولية.

#### المطلب الأول: السياسة المالية في اقتصاديات الدول الصناعية

كان الهدف من استخدام السياسة المالية في المراحل الأولى من تطور الدول الصناعية، هو مكافحة الكساد ومنع حدوثه، فكان يعتقد أنه يمكن تطبيق نفس الأساليب والأدوات في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية، ولكن سرعان ما تبين عكس ذلك، في ضوء الاختلافات في المستويات النسبية للتنمية.<sup>1</sup> و كان استخدام السياسة المالية في الدول الصناعية لأول مرة عندما استطاعت أن تخفض وتقلل من حدة البطالة، وذلك بتنشيط الطلب؛ مع العلم أن الدول الصناعية تملك أوعية كبيرة من الموارد غير مستغلة بشكل تام منها معدات رأسمالية غير مستغلة و مهارات إدارية، حيث يمكن للسياسة المالية التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الدورية في التقلبات الاقتصادية التي تطرأ على الطلب، وذلك من خلال استعمال الإنفاق الحكومي من أجل إعادة استغلال الموارد والوسائل المعطلة لزيادة الإنتاج.

إن تميز الدول الصناعية بضخامة الإنتاج والمبادلات الداخلية والخارجية، ينعكس على تحصيلها الضريبي، بحيث يتراوح ما بين 25% إلى 30% ، وفي تقدير آخر وصلت هذه الحصيلة إلى 35% من الناتج الوطني الإجمالي<sup>2</sup> ، ويعود هذا الارتفاع في الحصيلة إلى المستوى المعيشي الجيد من جهة؛ وإلى النظام الضريبي الفعال الذي يحقق عائدا كبيرا، كما أن لديها إمكانية فرض ضرائب إضافية لان إمكانية فرض الضرائب تعتمد على خمس عوامل هي<sup>3</sup>:

- 1- نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .
- 2- درجة عدم العدالة في توزيع الدخل .
- 3- الهيكل الصناعي للاقتصاد وأهمية تنوع الأنشطة الاقتصادية.

<sup>1</sup> غازي عبد الرزاق نقاش، "المالية العامة - تحليل أسس الاقتصاديات المالية-"، دار وائل ، عمان ، الأردن، الطبعة الثالثة 2003، ص 36.

<sup>2</sup> السيد عطية عبد الواحد، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، مصر، طبعة 1993، ص ص 201-202.

<sup>3</sup> ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ، طبعة 2006، المملكة العربية السعودية ص ص 201-202.

4- الموقف الاجتماعي والسياسي والمؤسسي والقوة النسبية للفئات المختلفة مثل ملاك الأراضي الكبار في مواجهة الصناع و اتحادات التجارة.

5- الكفاءة الإدارية والأمانة وقدرة فروع الحكومة على تحصيل الضرائب.

وتتوفر جل هذه الإمكانيات في اقتصاديات الدول الصناعية، وتسهل إلزامية مسك الدفاتر المحاسبية في المجالات الصناعية والتجارة، عملية التطبيق السليم للنظام الضريبي؛ لإمكانية الاعتماد على الدفاتر المحاسبية لتقدير المادة الخاضعة للضريبة . وقيام إدارة الضرائب بالتأكد والتدقيق في صحة البيانات المحاسبية . و تولى المجتمعات الصناعية المتقدمة اهتماما كبيرا للتدريب المحاسبي للموظفين . ففي الولايات المتحدة الأمريكية، الممول هو الذي يحسب الضريبة المستحقة عليه . و يتمثل هدف السياسة المالية في الدول المتقدمة الصناعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسماح لميزانية الدولة بأن تكون مرنة تبعا لتغير الدورة الاقتصادية.

### المطلب الثاني: السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية

تسعى السياسة المالية في الدول النامية، بالدرجة الأولى، لتوفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع، والزيادة في الدخل الحقيقي المتوسط للفرد عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمعدات الرأسمالية الإنتاجية و الكفاءات التنظيمية مما يؤدي إلى زيادة موارد المجتمع، أي زيادة دخله الحقيقي، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .ومنه تستخدم السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية كجزء مكمل لخطط التنمية مع إمكانية القيام بالتعديلات التركيبية المناسبة في الاقتصاد<sup>1</sup> . وتعتمد الدول النامية على السياسة المالية أكثر من اعتمادها على السياسة النقدية وذلك لافتقارها إلى أسواق رأسمالية حقيقية، مما يجعل أدوات السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية . وبالتالي فان السياسة المالية ذات دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد في الدول النامية.

ويرتبط استخدام أدوات السياسة المالية ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للفرد والمجتمع في هذه الدول , مما يجعلها أكثر فعالية من غيرها، فيكون للزيادة في الضرائب أو التخفيض منها أو الزيادة في الإنفاق الحكومي أو التخفيض منه أثر واضح وكبير من غيره من أدوات السياسة النقدية . كما تتميز السياسة المالية باتساع و تنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية؛ وبالتالي يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على التالي<sup>2</sup>:

\* حجم الاستثمار و خاصة الاستثمار في السلع الرأسمالية ، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي و الإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.

<sup>1</sup> غازي عبد الرزاق النفاش، مرجع سبق ذكره، ص 37 .

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عازم، " المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى 2000، ص 189-190.

\*مدى وفرة كفاءات المؤسسات الخدمائية التي تزود المواطنين بما يحتاجون من خدمات مختلفة, و بالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة.

\*مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى من الدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.<sup>1</sup>

\* التأثير على تنوع مصادر الدخل الوطني بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد. هناك صعوبات تواجه السياسة المالية منها تعدد الخطوات الحكومية الرسمية اللازمة من أجل اتخاذ القرار وتنفيذه وطول المدة في ذلك، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم مناسبة القرار؛ لأن طول فترة الانتظار لاتخاذ القرار والتنفيذ قد تحدث تغييرا آخر يتطلب اتخاذ قرار آخر دون هذا القرار الذي يرتبط بالتغيير الأول.

### المطلب الثالث: موقع السياسات المالية ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المنظمات الدولية

قبل التطرق إلى موقع السياسة المالية ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المنظمات الدولية، وجب علينا التعرف على مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي، أنواعها، برامج الإصلاحات الاقتصادية، المنظمات الدولية وأهم وسائلها المستخدمة لتوجيه السياسة المالية ضمن البرامج المدعومة من هذه الهيئات والمنظمات الدولية.

I. مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي: يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الاقتصادي، الإجراءات المتخذة من قبل مختلف

السلطات الاقتصادية لتحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا<sup>2</sup>. ويجب أن تكون هذه الإصلاحات في صيرورة مستمرة مع الزمن و المتغيرات الاقتصادية، لأن الاقتصاد يشهد تطورا مستمرا. وبالتالي يؤدي التطور إلى تغير القوانين و الإجراءات و القواعد، الأمر الذي يجبر القائمين على الاقتصاد على مواكبة مع هذا التطور.

II. أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي: نجد أن الهدف من سياسات الإصلاح الاقتصادي هو تحسين أداء النشاط

الاقتصادي. و قد ينجر عن تطبيق هذه السياسات انعكاسات سلبية على المجتمع. مما دفع بعض بلدان العالم إلى التخوف من سياسات الإصلاح التي جاء بها صندوق النقد الدولي؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور اجتهادات وأفكار أخرى من أجل الإصلاح الاقتصادي. ويمكن تقسيم سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى قسمين أساسيين<sup>3</sup>:

- سياسات الأصولية: والتي تجد منطلقا لها في الفكر الني وكلاسيكي ويتبناها صندوق النقد الدولي

- السياسات غير الأصولية: هي التي تتعد عن المنظمات الدولية.

تستند برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي على النظرية التي و كلاسيكية في تخصيص وتوزيع الموارد، والذي يجب

تنفيذه داخل الاقتصاد الوطني من أجل تصحيح الاختلالات الدائمة في ميزان المدفوعات.

و يستخدم البنك الدولي آليات السوق و عدم التدخل الحكومي، أي التقليل من دور القطاع العام و إعطاء الأهمية للقطاع الخاص، في تبرير وجهات نظره بخصوص التعديلات المطلوبة في مجال السياسة الكلية.

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عازم، مرجع سابق، ص 190.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص 270.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 273.

ولقد أفضى التطور في عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى حدوث تقارب بين وظائفهما و صفاتهما المتعلقة بعلاج الاختلالات الهيكلية، حيث هناك تقاطع بين سياسات التثبيت الصادرة عن صندوق النقد الدولي و سياسات التكييف الصادرة عن البنك الدولي. حيث يدعو صندوق النقد الدولي إلى اعتماد التدابير التالية في مجال السياسة المالية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها<sup>1</sup>:

- تخفيض عجز الموازنة العامة للدول، باقتراح وسائل من شأنها زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام.
- إصلاح النظام الضريبي مع اقتراح التدابير اللازمة لتوسيع نطاق فرض الضرائب وتحسين توزيع أعبائها.
- تحقيق انضباط نظام الأجور، والتوظيف في القطاع الحكومي مع تشجيع مشروعات التقاعد المبكر.
- الإسراع بتنفيذ برامج الخصخصة، وتشجيع القطاع الخاص
- زيادة النفقات العامة المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، مع التخفيض التدريجي للدعم.
- رفع مستوى كفاءة إنتاجية الإنفاق الاستثماري، ونفقات الصيانة.

وتؤدي السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء في فترات الكساد أو في فترات الراجح نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني. يمكن إرجاع أسباب ومصادر الإختلالات و التقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات إلى نوعين من الأسباب، مع أسباب أخرى خاصة باقتصاديات الدول المتخلفة<sup>2</sup>:

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.
- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة و تتمتع بقدرة كبيرة على تحديد الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

#### ❖ فعالية السياسة المالية بالمقارنة بالسياسة النقدية

الواقع أن لكل من السياسة المالية و السياسة النقدية و مجال التأثير الخاص به، فالسياسة المالية مجالها سوق السلع و الخدمات و السياسة النقدية مجالها سوق النقد. كما أن لكل سياسة و أدواتها الخاصة بها و التي تستخدمها لأجل الأهداف المسطرة.

و المقصود بفعالية السياسة المالية مدى قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي و مواجهة المشاكل و الأزمات الاقتصادية<sup>3</sup>. حيث تختلف أهمية السياسة المالية و دورها في النشاط الاقتصادي حسب اختلاف النظام الاقتصادي السائد و حسب مستوى التطور. كما تختلف السياسة المالية في المجتمعات المتقدمة في أهدافها وأهميتها، عنها في الدول النامية التي

<sup>1</sup> يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص ص 71-72.

<sup>2</sup> JOHNSON, Harry Gordon, " On Economic and society", Chicago, University of Chicago, Press, 1975, p240

<sup>3</sup> ناظم محمد نوري الشمري، " النقود و المصارف و النظم النقدية"، زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2006، ص 435.

يتمثل هدفها الأول في النمو . وهذا ما يؤدي إلى تباين بين فعالية السياسة المالية في الاقتصاد الصناعي والاقتصاد النامي نتيجة الاختلاف في الطرق المعالجة للمشكلات والأزمات الاقتصادية .

وأما عن السياسة النقدية فهي تلك البرامج أو الإجراءات التي تعتمد عليها السلطات النقدية بهدف تنظيم النقد في المجتمع تحقيقاً للأهداف المرغوبة للدولة<sup>1</sup>. وفعاليتها تتمثل في مدى قدرتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها . ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تستعين السياسة النقدية بالإصدار النقدي، سياسة السوق المفتوح، سياسة سعر إعادة الخضم و سياسة الاحتياطي الإجباري كأدوات لبلوغ أهدافها المرجوة، وتختلف أهميتها ودورها في الحياة الاقتصادية بحسب طبيعة النظام السائد في المجتمع، وكذا حسب مستوى التطور الاقتصادي للمؤسسات . فالسياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية تختلف من حيث الفعالية والأهمية عنها في الدول المتقدمة صناعياً . وتنحصر فعالية السياسة النقدية عموماً في مدى إمكانية استخدام أدواتها الكفيلة بضمان استقرار الأسعار ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها<sup>2</sup> .

لا يقصد بالمقارنة بين السياسة المالية والنقدية المفاضلة بينهما، لأنه لا يمكن الاستغناء على أي منهما في معالجة الأزمات والمشاكل الاقتصادية، ويعتبران أساس السياسة الاقتصادية .، و الواحدة مكمل للآخرى. و فيما يلي حصر لأوجه الشبه والاختلاف بينهما في الجوانب التالية<sup>3</sup>:

1- إن تأثير السياسة المالية على الدخول ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثيراً مباشراً، من خلال تغيير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخول يكون بصورة غير مباشرة حيث أن الإجراءات النقدية، التي تتخذها السلطات النقدية، تتعلق بتغيير حجم الائتمان و بالتالي كفاءته ستنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي.

2- تتسم السياسة المالية بما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت أطول من أجل اتخاذ الإجراءات من قبل السلطة المالية التي تتوجب عليها، في معظم الأحيان، اقتراح تشريعات يتم سنّها في البرلمان، وفي بعض الأحيان يتطلب الأمر إجراء تغييرات دستورية. أما السياسة النقدية فتستغرق وقتاً أقل؛ وهذا يرجع إلى مرونة وإمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من السلطات النقدية (البنك المركزي) .

يمكن تصنيف الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وتحقيق نتائج هذا التدخل نقدياً ومالياً

في ثلاثة أنواع :

**فارق الإدراك:** ويمثل الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي من السلطتين النقدية و المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> JOHNSON, Harry Gordon, opcit, p 241.

<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق الذكر، ص 435.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 464-466.

**الفارق الإداري:** ويمثل الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل الحكومي وبين تنفيذ التدخل فعلا.

**الفوارق الزمنية:** ويعرف بالفارق العملي، ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي والنتائج الفعلية المحققة بفعل هذا التدخل.

و أخيرا ما يمكن قوله أن السياسة المالية تكون أداة أكثر فعالية في مواجهة الكساد و الركود الاقتصادي، مقابل فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية.

### خاتمة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من خلال دراستنا لهذا الفصل, هو أن السياسة المالية ما هي إلا صورة عاكسة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي, حيث تستخدم إيراداتها و نفقاتها العامة لإشباع حاجاتها العامة, و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, و عدالة توزيع الدخل الوطني .

و قد شهدت السياسة المالية المعاصرة تطورات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين و الآخر.

و منه فإن السياسة المالية تحتل مكانة ذات أهمية بالغة بين السياسات الأخرى بفضل أدائها المتعددة و التي يتم تكييفها للتأثير في كافة الجوانب الاقتصادية. غير أن قوتها لا تنفي بالعرض إذا ما استخدمت بمفردها، وبمعزل عن السياسات الأخرى. لذلك و حتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون تكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات و توزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

كما أن أهداف السياسة المالية تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية. ففي الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و العمالة، أما في الدول النامية فتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت أن تسجل تقدما كبيرا عن طريق السياسة المالية من خلال تحقيقها تكاملا ناجحا.

## الفصل الثاني: البترول و تقلباته

## مقدمة الفصل:

تعتبر الطاقة أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة و التي تحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية، فهي عامل أساسي لإحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر البترول من أهم شرايين الحياة وأحد المصادر المهمة لتلبية الحاجات الطاقوية، فهو يعتبر من الثروات الطبيعية الغير متجددة الذي تتسابق الدول الصناعية الكبرى على زيادة استيراده من الدول المنتجة له لسهولة نقله وكذلك إمكانية تحويله إلى مشتقات، فهو يلعب دور مهم في الصناعات الحديثة حيث أكدت " الأوبك " أن مصادر الطاقة المستخرجة من الأرض والتي يأتي البترول على رأسها ستبقى المحرك الأساسي للمنشآت الصناعية ، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على البترول حيث تتوقع " الأوبك " أن الطلب العالمي على البترول سيرتفع بمعدل 17.2% سنويا حتى عام 2020م، فهذا التزايد الغير مسبوق في الطلب العالمي عليه والتحولت الكبيرة التي نشاهدها في العالم اليوم أدت إلى تذبذبات حادة في أسواق الطاقة خاصة في أسعار البترول . مما أدى إلى ظهور عدة صدمات و أزمات سببت في اختلال الموازين الداخلية و الخارجية لعدة دول .

و يكون باطن الصحراء الجزائرية يتربع على كميات هائلة من البترول، تعد الجزائر من الدول المهمة في إنتاجه والتي تساهم في تلبية الطلب العالمي عليه . فالبتترول لعب ومازال يلعب الدور الحاسم في الاقتصاد الوطني. استنادا لما سبق يتسنى لنا الحديث في هذا الفصل عن تقديم عام للنفط، وأيضا عن منظمة الأوبك، و أسباب تغير أسعار البترول و أهم الأزمات الناتجة عنه. كما ارتأينا توضيح المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر منذ الاستقلال.

و على هذا الأساس سوف يقسم الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: ماهية البترول
- المبحث الثاني: الصناعة البترولية و أهم الصدمات العالمية
- المبحث الثالث: واقع و أهمية قطاع المحروقات في الجزائر

## المبحث الأول: ماهية البترول

لقد عرف القرن العشرين بعصر البترول, الذي احتل مكانة عالمية عالية كمورد اقتصادي استراتيجي, تعتمد عليه كل الشعوب و في كل المجالات السياسية, الاقتصادية, و العسكرية و غيرها. و بذلك أصبحت الصناعة البترولية من أهم الصناعات الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي, حيث شهدت توسعا و تضاعفا لمعدلات إنتاج و استهلاك هذه السلعة.

### المطلب الأول: مفهوم البترول و أهميته

بادئا ببدء نشير أنه سوف نتعرض في مذكرتنا هذه إلى المصطلح "البتترول" تارة و مصطلح "النفط" تارة أخرى, وهذا تفاديا للتكرار فقط حيث أن البلدان أوربا الغربية ذات الأصل اللاتيني يستخدمون لفظ "البتترول", بينما بلدان أوربا الشرقية ذات الأصل السلافي يستعملون اللفظ "النفط", بينما بلدان الدول العربية منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين.

### الفرع الأول: مفهوم البترول

البتترول كلمة مشتقة من أصل لاتيني Pertoleum و تعني زيت الصخر<sup>1</sup> [Petr صخر + Oleum زيت] و هو مادة بسيطة تتكون كيميائيا من عنصري الهيدروجين و الكربون, قابل للاشتعال, يجرر عند احتراقه طاقة .

يكون البترول إما سائلا و يسمى البترول الخام (Croud Oil) ذو رائحة مميزة و لونه بين الأسود و الأخضر و البني و الأصفر, و تتميز هذه المادة السائلة باللزوجة التي تكون مختلفة بحسب الكثافة النوعية<sup>2</sup> التي تتحدد بنسبة ذرات الكربون في البترول الخام, وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كانت الكثافة عالية و يكون البترول ثقيلًا, و العكس صحيح و الكثافة النوعية تؤثر على السعر البترولي حيث كلما كان النفط خفيفا ارتفع سعره, و كلما ثقل ارتفع سعره.

و قد يتخذ البترول صورة غازية يطلق عليها الغاز الطبيعي (Natural Gaz) و يتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان و الايثان و البروبين و البوتان و النتروجين و ثاني أكسيد الكربون و الكبريت و بنسب متفاوتة.<sup>3</sup> و تمثل نسبة الميثان أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي و التي تتراوح بين 70% إلى 90% و يمكن تسهيل هذا الغاز عند درجتي ضغط و حرارة عاليتين.

<sup>1</sup> كامل بكري, محمود يونس, عبد العظيم مبارك, "الموارد و اقتصادياتها", دار النهضة العربية, 1986, ص 167.

<sup>2</sup> الكثافة النوعية هي نسبة وزن حجم معين من تلك المادة إلى وزن حجم مائل من الماء عندما تتعادل درجة حرارة المادة مع درجة حرارة الماء, و بالنسبة للنفط تمثل درجة 60 فهرنهايت الحرارة القياسية.

<sup>3</sup> محمد أحمد الدوري, محاضرات في الاقتصاد البترولي, معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1983, ص 9.

كما يحتوي البتروول على بعض الشوائب كالكبريت و الأوكسجين و النيتروجين و الماء, و الأملاح و كذلك بعض المعادن مثل الغناديوم و الحديد و الصوديوم<sup>1</sup>. و تعتبر هذه الشوائب غير مرغوب فيها لتأثيرها السلبي المتمثل في زيادة تكلفة معالجتها و تكريرها<sup>2</sup>.

وفيما يلي جدول يوضح لنا المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط.

الجدول رقم(1):معدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط

العنصر	النسبة المئوية بالوزن
الكربون	87-82
الهيدروجين	15-11
الكبريت	4-0.2
الأوكسجين	1
الفسفور	أقل من 1%
المازوت	0.1
الرماد	0.11-0.05

**المصدر:** سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، سنة 1999، ص 40. هذا و لقد تم وضع مقاييس عالمية للثروة البتروولية معتمدة غما على الحجم أو الوزن, فهي تكون إما بموجب<sup>3</sup>:

\***الحجم:** بوحدة قياسية أمريكية أكثر شيوعا و استعمالا و يعتمد لها البرميل Barrel و الذي يعادل 42 غالون أو 159 لترا (1 برميل = 42 غالون = 159 لترا), ووحدة قياس المتر المكعب المستعملة خاصة في منطقة أوروبا الغربية كفرنسا و ألمانيا (1 متر مكعب = 6.28 برميل).

\***الوزن:** و هي وحدة قياس عالمية تعتمد الطن كوحدة قياس لها.

( الطن الطويل = 1006 كلف - الطن المتري = 999 كلف - الطن القصير = 906 كلف).

<sup>1</sup> سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، سنة 1999، ص 40

<sup>2</sup> حسين عبد الله، "البتروول العربي -دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، سنة 2003، ص 4.

<sup>3</sup> محمد أحمد الدوري، المرجع نفسه، ص 15.

أما وحدة القياس للغازات الطبيعية، فقد أعتمد وشاع استعمال القدم المكعب أو المتر المكعب ونظرا لضخامة إنتاج الغازات الطبيعية فتعتبر وحدة القياس 1000 وحدة، إما أن يقال أو يعتمد 1000 قدم مكعب أو 1000 متر مكعب. هذا وإن المتر المكعب م<sup>3</sup>. يعادل حوالي 35.31 قدم<sup>3</sup>.

❖ إن اختلاف آراء الجيولوجيين و الكيماويين فيما يخص نشأة و تكوين البترول, أدى إلى ظهور نظريتين مفسرتين لأصل هذا الذهب الأسود و هي كالآتي:

\***النظرية اللاعضوية:** تجمع هذه النظرية على أن مادة البترول تتكون في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين عناصر لاعضوية كتفاعل الهيدروجين مع الكربون, و التي تحولت إلى زيت بفعل عوامل جيولوجية من ضغط و حرارة و حسب هذه النظرية فإن البترول يكون في مكان<sup>1</sup> من الصخور النارية كتلك الموجودة في الصين و اليابان كما يدعم صحة هذه النظرية توصل الخبراء إلى تحضير بعض المنتجات البترولية كالبينزين و الميثان, و بالرغم من أن هناك معارضين لهذه النظرية إلا أنه لم تنفى كليا لاحتمال دور العناصر الكيميائية في تكوينها للبترول و خاصة عنصر الهيدروجين.

\***النظرية العضوية:** و يؤكد أصحابها على أن البترول ناتج من تحلل الكائنات الحية من حيوان و نبات المطمورة منذ زمن بعيد في طبقات الرمل الناعم بفعل الضغط و الحرارة الشديدة, و الأدلة المؤيدة لصحة هذه النظرية ما يلي:

1- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية. والتي توفر عنصري الكربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا النفط.

2- وجود عناصر البورفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.

3- يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط.

و يؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن البترول يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات. و هذا يفسر لنا الأهمية المتزايدة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق ويستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم، يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا. لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافة القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المكامن النفطية أو المصائد النفطية: هو تكون قطرات النفط داخل الصخور المسامية، وهجرتها عبر الصخور إلى أن تصادفها الصخور الخازنة و لا تسمح لها بالمرور وهذا ما يسمى بالمصيدة النفطية أو المكمن النفطي.

<sup>2</sup> محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

### الفرع الثاني: أهمية البترول

- تبرز أهمية البترول كسلعة في كونه سلعة ضرورية لتطور و تقدم العالم المعاصر, و تتجلى هذه الأهمية في الجوانب التالية:
- تجارياً: يشكل النفط سلعة تجارية دولية ذات قيمة مالية ضخمة, حيث يتم بيعها من طرف البلدان النامية غالباً و شراءها من طرف البلدان المصنعة في الأسواق العالمية و تحقق بذلك أرباحاً خيالية.
  - يعتبر البترول شريان قطاع النقل و المواصلات حيث تقدر نسبة الكميات المستخدمة في هذا القطاع بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم .
  - صناعياً: يكرس ثلث البترول المستهلك في العلم لأجل تشغيل الصناعة, حيث لا يمكن استمرار الصناعة بشكل منتظم دون البترول الذي يعتبر ليس كمصدر للحرارة و الطاقة المحركة للآلات فحسب و إنما كمادة أولية في الصناعة الكيماوية , و بالتالي يمكن اعتباره من بين عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض, العمل, رأس المال و التنظيم, و باعتبار الطاقة البترولية إلى حد الآن هي الأفضل و الأوفر و الأسهل, فإن استهلاكه أصبح معياراً للتقدم الاقتصادي.
  - سياسياً: يستعمل البترول كسلاح ضغط و مصدر نزاع, فمن حرب السويس سنة 1956' مروراً بحرب 1967 و ما حدث في حرب أكتوبر 1973, إلى الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج في 1991 و العدوان على العراق في 2003, كل هذه الحروب كان البترول عنوانها العريض و هدفها المعلن و الخفي. و هذا بالطبع دون تجاهل أطماع و إستراتيجيات معظم الدول الصناعية الكبرى في الاستحواذ على أكبر حصة من بترول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لأن العامل الاقتصادي يبقى هو الدافع الأهم وراء الحروب للسيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية و التي يتصدرها البترول.
  - زراعياً: إن استعمال المنتجات البترولية لها أثر كبير على التطور الزراعي.

### المطلب الثاني: أنواع البترول و منتجاته

النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له, إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم. فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية. سنستعرض فيما يلي أنواع النفط ومنتجاته كالتالي:

### الفرع الأول: أنواع البترول

يتباين النفط و يختلف في نوعه من منطقة و بلد إلى آخر. وحتى داخل الحقل الواحد لا يوجد نفط واحد في نوعه, بل قد توجد أنواع متعددة. فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية, و النفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية. وهكذا فقد يكون نفطها بارفينيا وهو النفط المحتوي على نسبة عالية في المركبات الهيدروكربونية البارافينية, أو قد يكون نفطاً نافتينياً وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية, أو يكون من المواد الإسفلتية (العطرية).

هناك نطف خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نطف بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض)، كما يوجد نطف حلو ومر للتدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية. هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع النطف كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): درجة الكثافة النوعية و كثافة ال API لمختلف أنواع و المنتجات و المشتقات النفطية

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن المتري	الكثافة حسب API
زيت الخام	0.97-0.80	6.6-8.0	12.9-45.4
بنزين الطائرات	0.78-0.80	8.2-9.1	49.9-70.6
بنزين السيارات	0.79-0.81	8.1-9.0	67.8 47.6
الكيروزين	0.84-0.78	7.6-8.2	37.0-49.9
زيت الغاز	0.92-0.82	7.1-7.8	25.7-41.1
زيت الديزل	0.92-0.82	6.9-7.8	22.3-41.1
زيت التشحيم	0.95-0.85	0.95-0.85	17.5-35.0
زيت الوقود	0.99-0.92	6.6-6.9	11.4-22.3
الإسفلت	1.10-1.0	5.8-6.4	10.0

المصدر: حسين عبد الله، "البترو العربي دراسة اقتصادية سياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 3

\* درجة الكثافة النوعية هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية وجود النطف. وضعه معهد البترو الأمريكي American Petroleum Institute و يستعمل مختصرا API دلالة على الكثافة النوعية التي تتراوح درجتها بين 1 و 60 درجة. فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية، دلت على كون النطف ذلك، من نوعية جيدة (أي نطف خفيف) وهذا ما يؤدي لزيادة سعره. وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة، كان النطف من نوعية منخفضة أو غير جيدة أي كونه نطف ثقيل مما يجعل سعره منخفضا.

وتحسب الكثافة النوعية بموجب المعادلة التي وضعها معهد البترو الأمريكي و هي كالآتي:<sup>1</sup>

$$\text{درجة API} = \frac{141.5}{131.5 - \text{درجة كثافة النطف عند درجة 60 ف}}$$

مثلا الزيت الخام الذي تبلغ كثافته النوعية API 0.855 يعادل درجة 34.

<sup>1</sup> حسين عبد الله، "البترو العربي دراسة اقتصادية سياسية"، مرجع سبق ذكره 4.

و يجدر بنا الإشارة إلى أن تباين أنواع النفط الخام لا تنحصر في رقعة الدول جغرافياً، بل قد يتباين في الحقل الواحد، أحيانا يكون التباين موجودا حتى في البئر الواحد تبعا لطبيعة الطبقات الحاملة للزيت، حيث تصنف درجات الكثافة النوعية للنفط عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي كالآتي:<sup>1</sup>

درجة API ما بين [ 28-1 ] ← نفط ثقيل.

درجة API ما بين [ 35-28 ] ← نفط متوسط.

درجة API ما بين [ 60-35 ] ← نفط خفيف.

\*أما بالنسبة للفروق النوعية الأخرى فنجد أهمها الفرق في نسبة الكبريت التي تميز بين أسعار النفط الخام، حيث كلما قلت نسبة الكبريت في النفط الخام كلما زادت قيمته. وقد كبرت أهمية هذه الميزة بعد تعاظم الاهتمام بنظافة البيئة وأصبحت الخامات ذات نسبة الكبريت الأقل، تحصل على علاوة تماثل القيمة اللازمة لتخفيض نسبة الكبريت إلى المستوى الذي تسمح به القوانين المعمول بها في الدول المستوردة . و هذا ما سوف نوضحه في الجدول التالي الذي يبين نسبة الكبريت في بتترول بعض الدول.

### الجدول رقم (3):نسب الكبريت في بتترول بعض الدول

الدولة	نسبة الكبريت في نفطها
الكويت	%2.48
السعودية	%1.60
إيران	%1.40
قطر	%1.05
ليبيا	%0.45
نيجيريا	%0.25
الجزائر	%0.14

المصدر: سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، مرجع سبق ذكره، ص56

من خلال الجدول يتبين لنا أن النفط الجزائري من أفضل النفوط من حيث درجة نقاوته من الكبريت ثم يليها النفط النيجيري والليبي وهكذا.

و هذا التباين في أنواع المادة النفطية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي النفطي ومن أبرز هذه التأثيرات:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

<sup>2</sup> محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره ، ص ص13-14.

1 -التأثير على قيمة وسعر النفط.

2 -التأثير على التكلفة الإنتاجية من حيث نقاوته وكذا على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.

3 -التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي أي ما يتعلق بمرحلة المصب الخاصة بالصناعة البترو كيمياوية.

لا يمكن استعمال واستهلاك النفط كمادة خام إلا بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلعية نفطية مختلفة، بعضها ذو قيمة سعرية وحرارية عالية مع سعة وتنوع في الاستهلاك والاستعمال، والبعض الآخر منها منخفض السعر والحرارة مع محدودية وعدم تنوع استعماله واستهلاكه.

### الفرع الثاني: منتجات البترول

كما و قد سبقنا الذكر فالنفط الخام يستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة من حيث الطبيعة أو الشكل أو القيمة أو الاستعمال. فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية، و منها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة . و في الجدول التالي سوف نوجز ذكر المنتجات البترولية حسب قيمتها:

#### الجدول رقم(4):المنتجات البترولية

المنتجات الخفيفة:	- الغاز الطبيعي
-بنزين الطائرات	
- بنزين السيارات	
-الكبروزين	
المنتجات المتوسطة:	- زيت الغاز
-زيت الديزل	
-زيت التشحيم	
المنتجات الثقيلة:	- زيت الوقود
- الإسفلت	
- الشمع	

المصدر: من اعداد الطالبة إعمادا على كتاب"محاضرات في الاقتصاد البترولي".<sup>1</sup>

<sup>1</sup>محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

### المطلب الثالث: تسعير البتروال و العوامل المؤثرة فيه

لقد استخدمت الشركات و الدول النفطية عدة أسعار للبتروال مند بداية التجارة الدولية للنفط, و هذا ما سوف نتطرق إليه في مطلبنا هذا, لكن لا بأس أن نذكر ببعض المصطلحات :

**السعر:** هو مؤشر نقدي للقيمة التبادلية للسلع أو الخدمات عند وضع التوازن بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.

**سعر النفط:** هو قيمة المادة أو السلعة البتروالية المعبر عنها بالنقد (الدولار) خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية, اجتماعية, سياسية, مناخية... إلخ.<sup>1</sup>

و بتطور السوق البتروالية تطور سعر البتروال, ففي بداية اكتشافه كان يحدد عند آبار النفط و هذا في ظل "احتكار القلة", و بتوسع صناعة النفط في عدة بلدان أصبح يتحدد في الموانئ أين اكتشف, لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار شركات قليلة للسوق البتروالية قصد تعزيز أرباحها, ليتطور فيما بعد إلى السعر التنافسي الذي الخاضع لقوى الطلب و العرض, و هذا نتيجة دخول عدة بلدان منتجة للنفط في السوق البتروالية.

على ضوء ما سبق يتجلى لنا أنه كان للسعر البتروالي عدة أنواع من خلال تطوره الزمني و حسب المقياس المعتمد في قياس هذه السلعة.

### الفرع الأول: تسعير البتروال أساس النقطة

باعتبار سنة 1973 كانت نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البتروالية, ميزنا بين التسعير قبل و بعد التصحيح السعري 1973.

#### أولاً: تسعير البتروال قبل التصحيح السعري 1973:

تميزت سوق النفط في هذه المرحلة باحتكار القلة, و الذي تولى الكارتل\* النفطي مهمة تقسيم الأسواق النفطية و تحديد الأسعار, نتيجة قوة نفوذه و ضعف الدول المنتجة للبتروال الجديدة و الذي كان سببه التخلف الاقتصادي و الاجتماعي و تواجد الاحتلال, حيث انقسمت هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين:

1- التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة:

كان سعر النفط المصدر من أي ميناء في العالم مساو لسعر خليج المكسيك مضاف إليه تكاليف النقل و الشحن من الخليج إلى ميناء التفريغ, و يرجع هذا لكون الولايات المتحدة أكبر مصدر و مستهلك للبتروال و خليج المكسيك كان المكان الوحيد الذي يتم فيه عدد كبير من الصفقات.

و على إثر مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية و إعادة بناء أوروبا, أصبح نفط الشرق الأوسط ينافس نفط الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية.

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري, "محاضرات في الاقتصاد البتروالي", مرجع سابق الذكر, ص 194.

\* الكارتل: هو ما يعرف بالشقيقات السبع و المتمثلة في خمس شركات أمريكية و شركة بريطانية و شركة بريطانية هولندية.

2-الخليج نقطة أساس ثانية للتسعير:

بعد محادثات بين الشركات النفطية و الحكومتين الأمريكية و الإنجليزية تم التوصل إلى تسعير جديد للبتروول و هو تسعير نفط الشرق الأوسط و مع زيادة حاجة الدول الصناعية للنفط انتقل مركز الثقل من خليج المكسيك إلى منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: تسعير البتروول بعد التصحيح السعري 1973:

في سنة 1973 أثبتت الدول المصدرة للبتروول قوتها حيث أخذت منظمة الأوبك زمام الأمور في تحديد الأسعار و عائدات دون الرجوع على الشركات البتروولية, لكن تعارض مصالح الدول الأعضاء من جهة, و المنافسة القوية التي فرضتها الدول غير الأعضاء في المنظمة أفقدها سيطرتها على التسعير, و هذا ما فتح المجال أمام ميكانيزمات الطلب و العرض.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تسعير البتروول في ظل الشركات النفطية الكبرى

مر تسعير البتروول وفق تطور السوق النفطي بثلاث مراحل<sup>2</sup> هي كالآتي:

أولاً: التسعير في ظل إحتكار الشقيقات السبع (1880-1950):

كانت تعلن الأسعار أُنذاك رسمياً في السوق النفطي من قبل الشركات النفطية المحتكرة و المتمثلة في خمس شركات أمريكية و هي: شركة "أكسون", "غولف", "تكساكو", "موبيل", و "تشيفرون", بالإضافة إلى شركتين بريطانيتين: "شل" و "بريتيش بيتروليوم", أو الدول المنتجة. وما ميز هذه المرحلة الاستقرار النسبي للأسعار و التي كانت جد منخفضة و التي لم تتجاوز الدولارين.

ثانياً: التسعير في ظل سيطرة شركات النفط الوطنية و منظمة الأوبك على الثروة النفطية (1960-1973)

و تميزت بثلاث أنواع للتسعير و هي:

أ- نظام قاعدة الأسعار المتحققة (1950-1960): و هو السعر المعلن مطروح منه الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

ب- نظام قاعدة سعر الإشارة (1960-1970): و الذي يعبر عن سعر النفط الخام بالاستناد إلى النفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي. و يتم احتسابه على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن و السعر المتحقق لعدة سنوات, و لقد أخذت به العديد من الدول البتروولية و مثال ذلك فينزويلا سنة 1966, حيث بادرت بإدخال أسعار الإشارة في نظامها المالي مستعدة بذلك قاعدة الأسعار المتحققة<sup>3</sup>.

ج- نظام قاعدة التسعير الرسمي (1970-1973): تميزت بالتصحيح الهيكلي لسعر النفط من طرف منظمة الأوبك

<sup>1</sup> محمد احمد الدوري, مرجع سبق ذكره, ص 199.

<sup>2</sup> JC Nkomo, « The Impact Of Higher Oil Prices On Southern African Countries », Journal of Energy in southern africa, Vol 17, no 1, February 2006, p13.

<sup>3</sup> مانع سعيد العقيبة, "الأوبك و الصناعة البتروولية", مطابع التجارة و الصناعة, بيروت, لبنان, طبعة 1974, ص 147.

OPEC عامة و الدول العربية خاصة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار, فأصبحت الأسعار تختلف حسب اختلاف درجة الكثافة النوعية للبتروال مع مراعاة تغير سعر صرف الدولار في تسعير النفط.

ثالثا: التسعير في ظل سيادة قانون العرض و الطلب على السوق النفطية (1980- إلى يومنا هذا)

من البديهيات الاقتصادية أن سعر أي سلعة يتحدد غالبا نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب على هذه السلعة و هذا التفاعل هو ما يحدث حالة التوازن التي تحدد السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة و هذه السعر هو ما يعرف بالسعر التوازني أو سعر السوق.

في سنة 1981 ارتفع العرض النفطي خارج الأوبك, مما أحدث اختلال التوازن و هذا ما افقد المنظمة السيطرة على السوق النفطية , الأمر الذي فتح المجال أمام ميكانيزمات العرض و الطلب للتأثير على أسعار البتروال, و منذ ذلك الوقت لم تعرف هذه الأسعار استقرارا, فقد شهدت الكثير من التبدلات بين التدهور الشديد في (1986-1998) و 2008 و الارتفاع الكبير بين (2003-2008) حتى 2012, ليتدهور من جديد ابتداء من 2013 إلى أن وصل إلى أدنى سعر في 2016 (\$27.63 للبرميل)<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التسعير النفطي

يخضع النفط كغيره من المنتجات إلى عوامل مؤثرة و محددة لأسعاره, حيث غالبا ما تكون تقلبات أسعار البتروال ناتجة عن اختلال توازن العرض و الطلب, فيتأثر الطلب بحجم النمو الاقتصادي و الاجتماعي و معدلات النمو السكاني وكذا مستوى الدخل, كما تساهم مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدول منظمة الأوبك و حجم الاستثمارات في رفع المعروض البتروالي, و أيضا الأزمات الجيوسياسية و الكوارث الطبيعية كل هذا سوف نتعرض إليه بالتفصيل

#### 1- العرض البتروالي:

إن تطور إنتاج البتروال في العالم منذ أواسط القرن الماضي, أدى لإلى ظهور تعبيرين للعرض البتروالي, أولهما القدرة الإنتاجية للنفط (Productive capacity Oil), و ثانيها إنتاج النفط (Oil Production), و هذه التفرقة تبرز الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة و هو الاحتفاظ بقدرة احتياطية مغلقة لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة (Reserve Capacity).

و عليه يمكن حصر العوامل المؤثرة في حجم العرض العالمي للبتروال كما يلي<sup>2</sup>:

أ- الطلب البتروالي: و يعتبر من المحددات الرئيسية للعرض البتروالي, حيث أن الزيادة في الطلب البتروالي يشجع المنتجين على الرفع من معروضهم من المادة البتروالية في السوق, و العكس صحيح في حالة انخفاض في الطلب.

<sup>1</sup> OPEC crude oil price annually 1960-2016.

<sup>2</sup> حسين عبد الله, "مستقبل النفط العربي", مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, الطبعة الأولى, 2006, 136.

ب- التوقعات المستقبلية لأسعار البترول: يعتبر التنبؤ بأسعار البترول في غاية الأهمية للدول المنتجة و الدول المستهلكة على حد سواء, و ذلك لتوفير الكميات الضرورية من البترول المناسب للمحافظة على استقرار النمو الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى, أما الدول المنتجة فالتنبؤ يفيدها لأجل إتخاذ التدابير اللازمة للبحث و التنقيب و تحديد إمداداتها البترولية و ما يتماشى مع حاجيات اقتصادها و سياستها البترولية.

ج- الاحتياطات البترولية و عمليات البحث و التنقيب عن البترول: تركز سياسة الإنتاج البترولي و التصدير على الاحتياطات الدولية, لدى يجب التحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات, غير اننا نجد بعض الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة تعتمد المبالغة في تقديرها لحجم الاحتياطات و ذلك قصد الرفع من الإنتاج و العرض البترولي.

كما ان عمليات البحث و التنقيب عن البترول تحدد حجم المعروض النفطي, حيث أن تكثيف عمليات التنقيب ترفع من عرض البترول في السوق و هذا ما يؤدي إلى خفض السعر البترولي, و العكس يحدث في حالة تقليل عمليات البحث و التنقيب.

د- الأرباح العالية في الصناعة البترولية: إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة, و هو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة, و باعتبار الميزة الخاصة بالبترول كمنتج طاقتوي, فإن الربح المحقق منه يفوق كل أنواع ربيع المنتجات الطاقوية الأخرى, و هذا بالرغم من بعد و صعوبة مناطق التنقيب عنه, و منه فإن الفائض المالي الكبير الممكن تحقيقه من النفط يعتبر المحرك الهام للعرض البترولي.

هـ- الأوضاع السياسية و الظواهر الطبيعية: عدم الاستقرار السياسي و الأمني يؤثر على المنتج و المعروض النفطي, كما أن للظواهر الطبيعية تأثيراً عليه, حيث أن حدوث اضطرابات جوية أو كوارث طبيعية يحدث توقف عن الإنتاج و بالتالي نقل كمية البترول.

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض البترولي و هي:

- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير.
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة.
- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم و الطاقة النووية على نطاق واسع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمود يونس, "العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام", الدار الجامعية, بيروت, لبنان, طبعة 1986, ص 32.

## 2- الطلب لبتروولي:

يعتبر الطلب على النفط طلبا مستقلا عن الطلب على المنتجات النفطية المكررة, لان أسعارها متضمنة لضرائب الاستهلاك, و منه فإن أسعار تلك المنتجات تؤثر على الطلب عليها و الطلب على النفط. ويتوقف الطلب على الطاقة في إي مجتمع على العوامل التالية:

أ- **السعر:** حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تأثير أي سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها أحياء بعين الاعتبار المرونة السعرية للنفط في الأجل القصير تكون قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت و ذلك نظرا لأهمية النفط و عدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري. و هذا ما تأكد في أحداث 1973 عندما ارتفعت الأسعار و لم تستطع الدول الصناعية تقليص استهلاكها بقدر كاف, بل تطلب ذلك خمس سنوات لكي تكيف اقتصادها اعتمادا على الطاقة البديلة.

ب- **أسعار السلع البديلة:** باعتبار العلاقة الطردية بين أسعار السلع البديلة مثل الغاز و الطاقة الذرية و الكهرباء... إلخ. فإن ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط و انخفاضها يؤدي إلى التقليل من الكميات المطلوبة من البترول.

ت- **متوسط دخل الفرد:** يتناسب الطلب على الطاقة طرديا مع ارتفاع متوسط دخل الفرد, و الذي بدوره يعني نمو الناتج الوطني, الأمر الذي تنعكس آثاره على المزيد من الطلب على البترول لغرض تطور المجتمع.

ث- **هيكل الإنتاج:** و هذا يظهر جليا حيث تكون الدول الصناعية الكبرى أكثر استهلاكاً للطاقة من الدول النامية و يرجع ذلك إلى كبر قطاع الصناعة في تلك البلدان و كون نمط التصنيع أحد المحددات الأساسية للطلب على النفط و مصادر الطاقة الأخرى .

ج- **المناخ:** يزداد الطلب على الطاقة في الأجواء المناخية المتطرفة, فالطلب عليها يكون مرتفعا في البلدان ذات المناخ البارد شتاء و الحار صيفا, بينما تقل الطاقة في المناطق ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر الأبيض المتوسط.

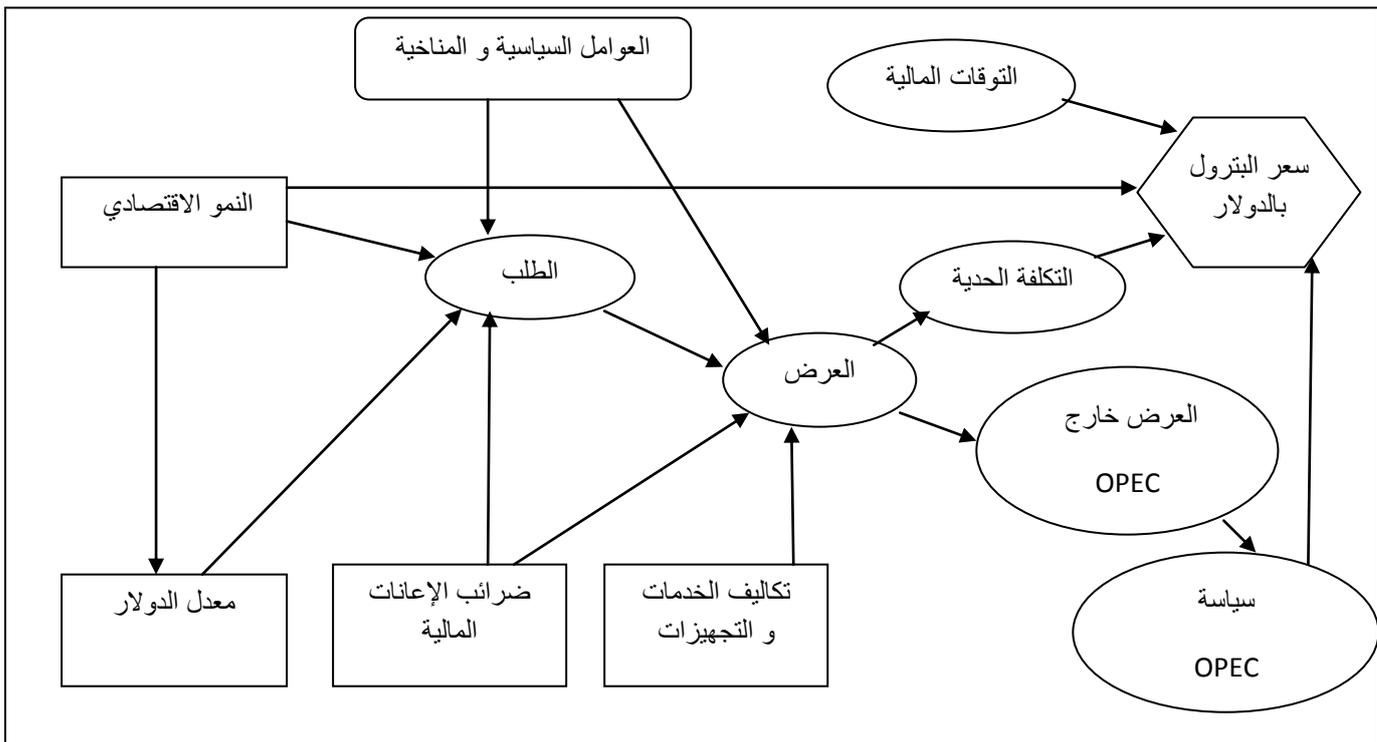
ح- **القوانين و اللوائح التنظيمية:** و هي الوسائل الإجرائية التي تستخدمها الدول في ترشيد استخدام الطاقة, و بالتالي تؤدي إلى تقنين الاستهلاك و من ثم تقليل الطلب على مصادر الطاقة.

3- **تغير قيمة الدولار:** حيث يساعد تراجع الدولار الأمريكي مقابل عملات رئيسية أخرى على تعزيز عمليات الشراء في مختلف السلع الأولية, حيث يرى المستثمرون أن المحاصيل المسعرة بالدولار رخيصة نسبيا, يضاف إلى ذلك أن تخفيض البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة, و قيام البنوك المركزية بضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية لتخفيف أزمة الإئتمان يرفع أسعار النفط بما يقارب 40% .

4-جاذبية المضاربة على النفط بين المستثمرين في الأسواق المالية الذين يقومون بعمليات الشراء عند انخفاض أسعار البترول عملية البيع بعد ارتفاع الأسعار<sup>1</sup>.

و يمكن توضيح مختلف العوامل الاقتصادية و السياسية و الإستراتيجية و الاجتماعية المتداخلة لتحديد أسعار البترول من خلال المخطط التالي:

الشكل (2-4): محددات أسعار البترول



المصدر<sup>2</sup>: Alzard&Maisonnier

من خلال المخطط يتبين أن البترول ليس كغيره من السلع التي تحدد قيمها على أساس العرض و الطلب بل

يوجد عدة عوامل منها:

- عوامل سياسية كالحروب, اضطرابات, مشاكل أمنية. و مثل ذلك ما حدث في الدول العربية أو ما سمي بالربيع العربي في ليبيا مما أثر على إنتاجها البترولي الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار.
- عوامل اقتصادية كسعر الدولار و درجة النمو الإقتصادي...إلخ.

<sup>1</sup> مصطفى بودرمة, "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر", مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة) جامعة فرحات عباس, سطيف, أيام 08/07 أبريل 2008, ص8.

<sup>2</sup> Natalie Alazard & Guy Maisonnier, « L'Offre et la demande de pétrole », Panorama Le Point Sur, Innovation Energie Environnement, France, 2009 , P2.

- عوامل مناخية كالحرارة و الكوارث... إلخ .

- عوامل إستراتيجية كالقرارات التي يتخذها كل من أعضاء OPEC و خارجه.<sup>1</sup>

كل هذه العوامل تؤثر على حجم الإنتاج و بالتالي الأسعار, و كذا العوامل السابقة تتأثر بها الأسواق الآجلة فمن خلالها ينعكس تصرف المتعاملين الماليين و بالتالي أسعار النفط.<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: الأسواق النفطية و أنواع أسعارها

#### الفرع الأول: الأسواق النفطية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأحد مصادر الطاقة و هو النفط, و يحرك هذا السوق وفقا لقانون العرض و الطلب, إضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية, سياسية, عسكرية, اجتماعية, مناخية, و تضارب بين المستهلكين و المشترين و الشركات النفطية.

و تنقسم هذه الأسواق على ثلاث أنواع و هي كالآتي:

**I. الأسواق الفورية:** و تعبر عن مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما, و هذا النوع من الأسواق قدس العهد باعتباره وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة و لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل. و تتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة على الخام المرجعي, ففي السوق الأوروبي الخام البرنت (Brent) و في السوق الأمريكي فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس (WIT). و تعتبر الأسعار الفورية هي الأسعار السائدة عند إتمام الصفقة فعلا.

**II. الأسواق الآجلة المستقبلية (البورصات النفطية):** هي ظاهرة مستحدثة تنتعش في ظل الأسعار التي تتسم بالتذبذب

و عدم الاستقرار, و تعتبر هذه الأسواق مصدر استثماري مهم بسبب المضاربة عليها في السوق المالي .  
و يمكن تصنيف الأسواق الآجلة إلى ثلاث أنواع:

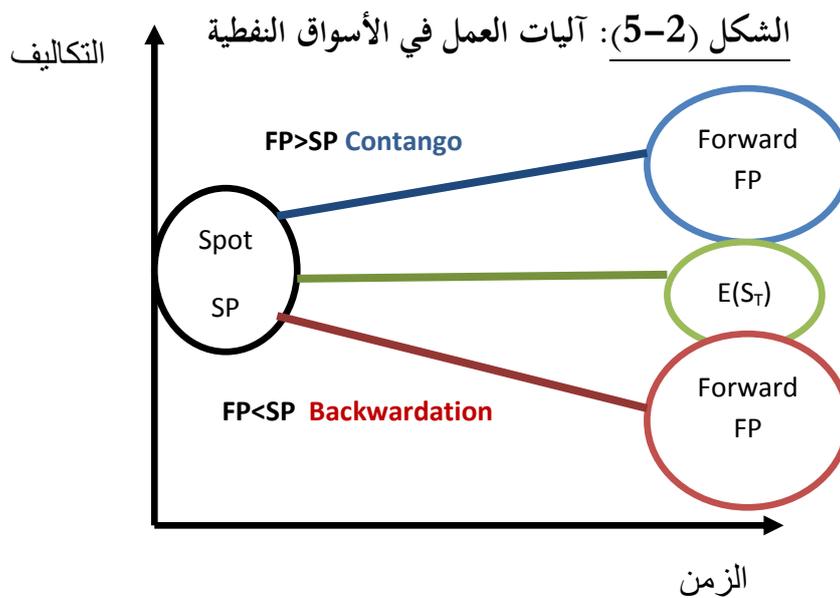
**I. السوق البترولية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في الأسواق باتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبتروول الخام, فيرغم المشتري على تحديد الحجم بينما يجبر البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

<sup>1</sup> إبراهيم بن عبد العزيز المهنا, "التطورات الحديثة و المستقبلية في أسواق البترول العالمية", الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط و الغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبتروول(الأوبك), الكويت, 5 مارس 2009, ص5

<sup>2</sup> Sophie Meritet, " Déterminants des prix des hydrocarbures", Notre Europe, 2006, Paris, France, P2.

II. السوق البتروولية المالية الآجلة: هي عبارة عن بورصات تتم فيها المعاملات على البضاعة العينية و أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البتروول و منتجاته بواسطة التزامات, ومن أمثلة هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري و سوق سنغافورة للتبادل النقدي, و سوق المبادلات البتروولية العالمية بانجلترا, و يتحدد سعر النفط في هذه الأسواق على أساس خام التكساس و البرنت.

والسعر المستقبلي هو عبارة عن السعر الفوري ليوم الشراء مضافا إليه سعر الفائدة و تكاليف الخزن, و عليه فالسعر المستقبلي FP يكون أكبر من السعر الفوري SP, و منه توجد علاقة طردية بين السعر المستقبلي و زمن التسليم. و منه كلما ابتعد زمن التسليم كلما زادت تكاليف الخزن و فائدة المال المقترض من المصرف على رأس المال المقترض و هذا يعني زيادة السعر المستقبلي أي ما يسمى في الأسواق المستقبلية ب « **Contango** <sup>1</sup> » أي عندما يكون  $FP > SP$ . و في حالة  $FP < SP$  نكون أمام حالة ما يعرف ب « **Backwardation** », و هذا ما يوضحه الشكل الآتي:



المصدر: عبد الستار عبد الجبار موسى, مرجع سابق, ص 7.

III. الأسواق النفطية العادية: تتم فيها التعاملات مباشرة بين المستهلك و المنتج بدون تدخل الوسطاء, كالإمدادات النفطية العراق للأردن, و تتأثر هذه الأخيرة بالأسعار المتداولة في السوق الفورية و السوق المستقبلية. ❖ و تتميز الأسواق البتروولية من حيث العرض و الطلب بخصائص مهمة هي:

<sup>1</sup> عبد الستار عبد الجبار موسى, "العلاقة بين الأسعار الفورية و الأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادل السلعية في نيويورك)" مجلة الإدارة و الاقتصاد, العدد الرابع و الستون, 2007, ص 7.

- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري, حيث أخذت مختلف الدول تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها الدفاع عن مصالحها كالدول المنتجة و المصدرة للنفط من خلال منظمة OPEC, و الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون و الإنماء الاقتصادي OCDE.
- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير, لأن التحول إلى مصادر الطاقة البديلة في حالة ارتفاع الأسعار تتطلب وقتاً.
- تتأثر السوق البترولية بسوق الناقلات و تكاليف الشحن و التي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.
- السوق البترولية أكثر تنافسية حيث تتميز بجرية البيع و الشراء و السعر هو المسيطر فيها و وهي أكثر شفافية بسبب ظهور و تطور الصفقات لأجل .
- سوق غير مستقرة لأنها تخضع لتغيرات العرض و الطلب, و نظراً لتنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

عند تناول أسعار البترول الخام لا بد من التطرق إلى أنواع أسعار البترول, و ذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعريّة البترولية, و كل مصطلح يعبر عن معنى لنوع من هذه الأسعار, و من أبرزها و أكثرها شيوعاً و استخداماً ما يلي:

\* **السعر المعلن: (Posted Price)**: و هو سعر البترول المعلن رسمياً من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف الشركة المحتكرة للبترول "ستاندرا داويل" (شركة مملوكة من طرف روكفيلر), و في سنة 1911 أصبحت هذه الأخيرة تتنافس مع عدد قليل من المشترين و بتزايد استغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الشركات البترولية تعلن أسعارها في موانئ التصدير كما أن الشركات المنتجة تهتم أكثر بالأسعار المعلنة و طبقت مبدأ المناصفة بين الشركات البترولية و الدول المنتجة.

ضلت الأسعار المعلنة حتى أواخر الخمسينات تعبر فعلياً عن قيمة البترول, الأطراف المعلنة عنها هي الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى, و مع دخول الشركات المستقلة في سوق البترول في الستينات و التي أصبحت تبيع البترول بأسعار أقل من الأسعار المعلنة, أصبحت هذه الأخيرة لا تعبر عن القيمة الفعلية لسعر البترول و في سنة 1973 أصبحت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار بترولها إلى جانب الشركات البترولية الأجنبية الاحتكارية و المستقلة.

<sup>1</sup> سالم عبد الحسن رسن, مرجع سابق الذكر, ص 166.

\* **الأسعار المتحققة: (Realised Actual Price)** هو السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات يوافق عليها البائع و المشتري. و السعر المتحقق هو السعر المعلن مخصوم منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة من طرف كل من المشتري و البائع و التي تشمل و تعود إليهما. ظهرت الأسعار المتحققة في أواخر الخمسينات . حيث عملت بها الشركات البترولية الأجنبية و المستقلة ثم بعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية. و تتأثر هذه الأسعار بالعلاقات الاقتصادية الدولية و بظروف السوق البترولية السائدة و مدى تأثيرها على الاطراف البترولية المتعاقدة<sup>1</sup>.

\* **سعر الإشارة أو الممول عليه (Reference Price)** وهو سعر البترول الخام الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق, أي بعبارة أخرى هو متوسط بين السعيرين المعلن و المتحقق. ظهر سعر الإشارة في فترة الستينات, و أخذ و اعتمد في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول المنتجة للبترول و الشركات الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية البترولية بين الطرفين<sup>2</sup>.

\* **سعر السوق: (Market Price)** و يمثل السعر الفوري الذي يباع به النفط في السوق الحرة و الذي يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أين بين الشركات المستقلة. و تكون هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع و نظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو أتاوة.

\* **سعر التحويل: (Conversion Price)** هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات التابعة للشركة الأم, أو انتقال النفط من نشاط نفس الشركة كالإنتاج و النقل و التكرير في إطار نفس الشركة.

وفي هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي قي تقديره محاولة الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدولة المسلحة فيها حد أدنى و بتحقيق هذا العرض فإن سعر التحويل قد يقل عن السعر المعلن و السعر الحقيقي, لذا فإن الدول المنتجة لم تعترف بهذا السعر و رفضت استخدامه كأساس في احتساب مكونات إيراداتها النفطية كالريع و الضرائب.

\* **سعر الكلفة الضريبية (Tax Cost Price)** و يعني الكلفة التي تتحملها الشركات البترولية الأجنبية العاملة في البلدان و المناطق البترولية , و هو يعادل كلفة إنتاج البترول زائد عوائد الحكومة البترولية أي الضريبة الحكومية.

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري, مرجع سبق ذكره, ص ص 197-198.

<sup>2</sup> محمد أحمد الدوري, مرجع سبق ذكره, ص 199.

يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعا الشركات البتروالفة لوصولها على برميل أو طن من النفط الخام, و بنفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحقق فوqe الأسعار المتحققفة في السوق, حيث أن البيع اقل من هذا المستوى يعني البيع بخسارة أي أن أسعار الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع البترول الخام في السوق البتروالفة<sup>1</sup>.

\* **السعر الفوري أو الآني: (Spot Price)** برز هذ السعر البتروال مع ظهور السوق الحرة , و هو يعبر و يجسد قيمة السلعة البتروالفة نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية بصورة فورية أو آنية . و السعر الفوري ليس ثابتا و ذلك لارتباطه بمدى و مقدار الاختلال و عدم التوازن العرض و الطلب على السلعة البتروالفة.

\* **السعر الحقيقي (Real Price)** هو السعر المعلن الذي يتم الخصم منه نسبة التضخم و التغير في القيمة الشرائية للعمالات الرئيسية المتداولة.

\* **السعر الآجل: (Forward Price)** هو السعر الذي يتم بموجبه التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة.

\* **سعر البرميل الورقي (Paper Barrel Price)** تطلق هذه التسمية على سعر البرميل في سوق الصفقات الآجلة و التي تقترب من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية, و هو عبارة عن أسعار عقود الآجلة التي يتداولها المضاربون.

\* **السعر الارجاعى:** و يعني سعر برميل النفط الخام محددًا في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى برميل الأوبك أو البرميل المركب.

<sup>1</sup> سالم عبد الحسن رسن, "اقتصاديات النفط", الجامعة المفتوحة, طرابلس , ليبيا, الطبعة الأولى, 1999, ص ص 192-193.

### المبحث الثاني: الصناعة البتروالية و أهم الصدمات العالمية

#### المطلب الأول: البتروال في العالم

سوف نتعرض في هذا المطلب إلى إنتاج النفط و الطلب عليه و الاحتياط منه:

#### الفرع الأول: إنتاج البتروال في العالم:

يتركز إنتاج البتروال جغرافيا في المناطق الكبرى في العالم أهمها:

- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تشمل هذه المنطقة كل البلاد العربية المنتجة للبتروال بالإضافة إلى إيران و تركيا و يبلغ نصيبها من الإنتاج العالمي 35.8 % .
- أمريكا الشمالية و منطقة البحر الكاريبي : تشمل كندا , الولايات المتحدة الأمريكية , المكسيك , كولومبيا , فنزويلا جزيرة ترينداد و تسهم بحوالي 23.5 % .
- الاتحاد السوفياتي السابق : يسهم بنحو 11.1 % .
- مناطق أخرى ثانوية : أهمها نيجيريا , إندونيسيا , الصين , النرويج .\*

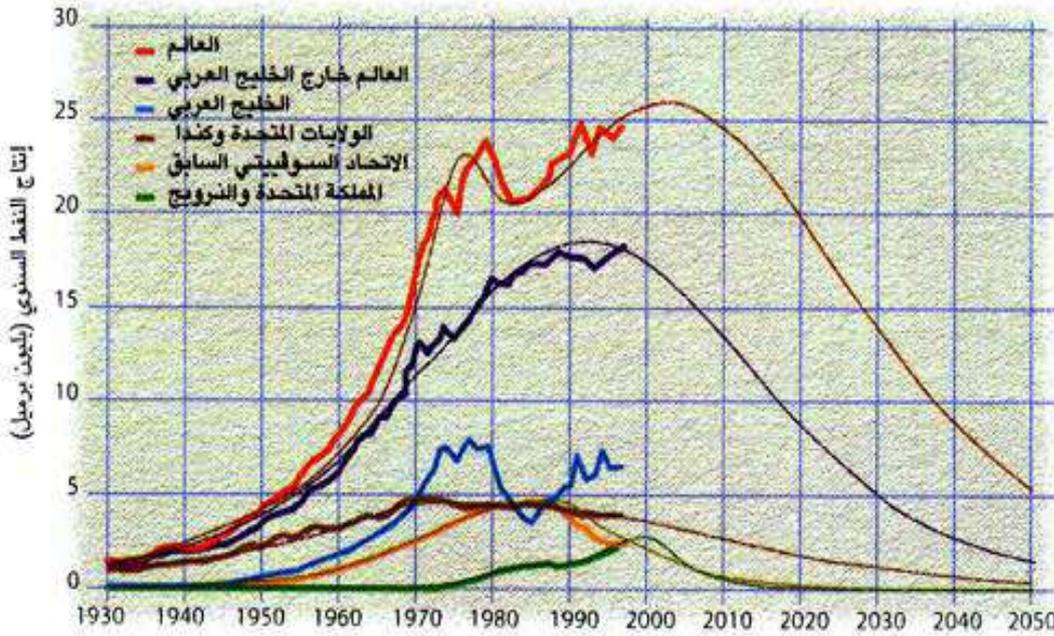
#### الجدول رقم(4):أهم الدول المنتجة للنفط سنة2015

الدولة	الإنتاج اليومي(الف برميل/اليوم)
روسيا	10730
السعودية	9570
الولايات المتحدة الأمريكية	9023
إيران	4231
الصين	4073
كندا	3592
العراق	3400
الإمارات	3087
المكسيك	2934
الكويت	2682

Source :Bp, statisticalreview, world , energy.

\* سارة حسن منيمنة , "جغرافية الموارد و جغرافية الموارد و الإنتاج" ، دار النهضة العربية و النشر , بيروت , لبنان . طبعة 1996, ص ص 326 - 327.

## الشكل (2-6): الإنتاج العالمي من النفط من مناطق مختلفة من 1930 - 2010



المصدر: منظمة الأوبك ، النشرات الشهرية لمنظمة الأوبك لعام ( 1998 ).

شهد إنتاج النفط والغاز توسعا مستمرا منذ بداية القرن العشرين . ويبين الشكل ( 2 ) الإنتاج العالمي من النفط من مناطق مختلفة منذ عام 1930 وحتى عام 2010. لقد ازداد الاستهلاك بشكل أسي وسريع جدا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أي في عقدي الخمسينات والستينات دون أي تأثير على الأسعار التي بقيت ثابتة تقريبا . وقد تأثر الطلب على النفط والغاز بحالة الاستقرار النسبي وإعادة اعمار أوروبا وحالة الازدهار الاقتصادي شمل معظم دول العالم في تلك الفترة . وقد لعب النفط الرخيص والمتوفر من بلدان الشرق الأوسط بشكل خاص دورا فاعلا في تسريع عجلة النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة في العالم . لكن هذا النمو السريع مع ثبات أسعار النفط كان على حساب استنزاف الموارد النفطية من جهة و تطوير الطاقات البديلة الأخرى من جهة أخرى . كما أنه تم على حساب ترشيد استهلاك الطاقة و زيادة مردود تحويلها. وشهد عقد السبعينات ثلاث صدمات نفطية كبرى أثرت الصدمة الأولى خاصة على سياسات الطاقة في الدول المتقدمة عن طريق :

- 1- زيادة الاهتمام بتطوير مصادر الطاقة الأخرى.
- 2- تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتوليدها وترشيد استهلاكها .
- 3- توسيع الاستكشاف في مناطق أخرى من العالم خارج منظمة أوبك مثل تطوير حقول آلاسكا و نفط بحر الشمال والرمال القارية في كندا واكتشاف النفط من حقول أخرى في آسيا وأفريقيا.

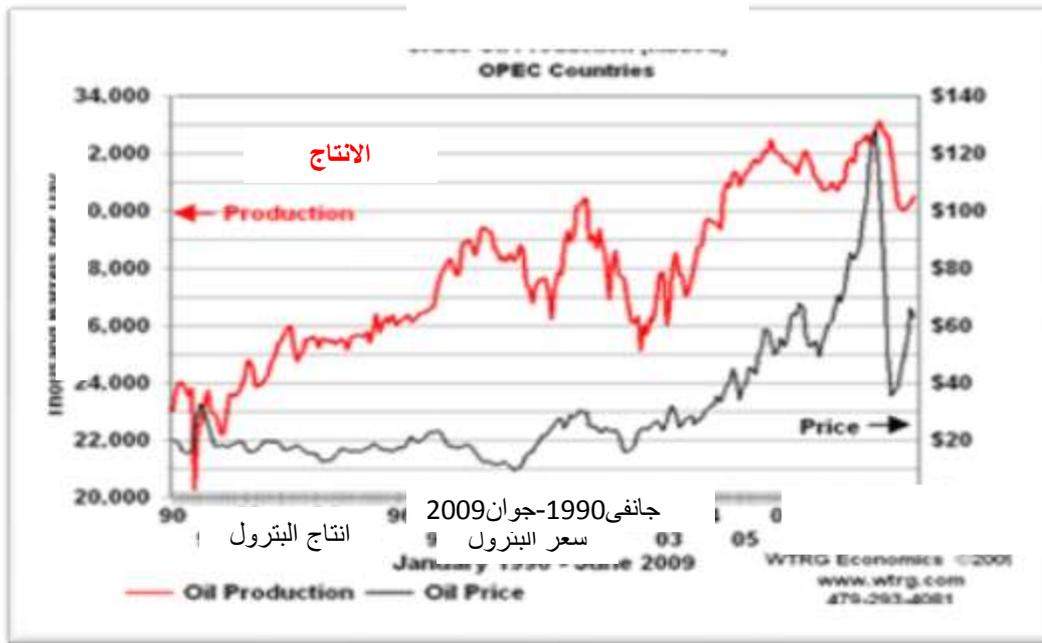
أدت هذه السياسات إلى هبوط حصة منظمة الأوبك من أكثر من 36% عام 1973 إلى حوالي 16% عام 1985. وانخفاض الطلب على النفط نتيجة التحول إلى الطاقات الأخرى وترشيد استهلاك الطاقة إلى حصول ما سمي ب(التخمة

النفطية ) عام 1985, مما أدى إلى هبوط حاد في سعر برميل النفط الى أدنى مستوى وصل اليه على الإطلاق منذ عام 1973 وهو حوالي 6 دولار / برميل\*. وبقي سعر النفط منخفضا في الثمانينات حتى عام 1990 حيث تعرض لصدمة لصدمة نفطية ثالثة نتيجة حرب الخليج الأولى كما ذكرنا وازداد السعر بمعدل 17% خلال أشهر قليلة .

وفي التسعينات تراجع سعر النفط حتى وصل إلى 10 دولار/ برميل في أواخر عام 1998 . وبصورة عام فقد تراوح السعر بين 10-20 دولار/ برميل . و كان هذا نتيجة توسع الشركات النفطية الكبرى وكذلك حكومات الدول المتقدمة في تأمين احتياطات إستراتيجية سواء في حقولها النفطية أو في مستودعاتها أو في حقولها المكتشفة خارج منظمة أوبك . وقد أدى هذا إلى تقليل الاعتماد على نفط أوبك مما أضعف من قدرة هذه المنظمة على التحكم في الأسعار ومكّن الشركات الكبرى و الدول المتقدمة من التحكم في سعر النفط . ويبين الشكل 3 العلاقة بين إنتاج النفط من دول أوبك وأسعاره .

### الشكل رقم(2-7): العلاقة بين إنتاج النفط الخام من دول أوبك وأسعاره

الوحدة: ألف برميل/ اليوم



Source :WTRG Economics,2009.

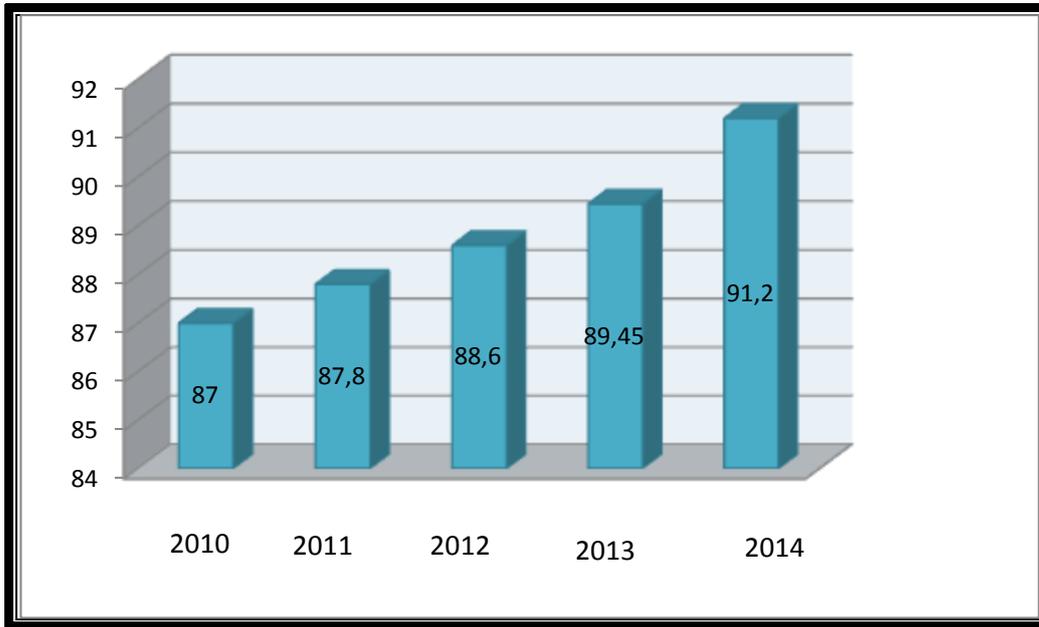
### الفرع الثاني:الطلب على البترول

يتزايد الطلب العالمي على النفط باستمرار, فمثلا ارتفع بشكله المطلق سنة 2014, بواقع 1 مليون برميل يوميا, أي بمعدل 1.1% مقارنة بمستواه عام 2013. حيث وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط 91.2مليون برميل يوميا كما هو موضح في الشكل التالي:

\* Hydrocarbon Processing , Jan 1999, p31.

الشكل رقم (2-8): إجمالي الطلب العالمي على النفط 2010-2014

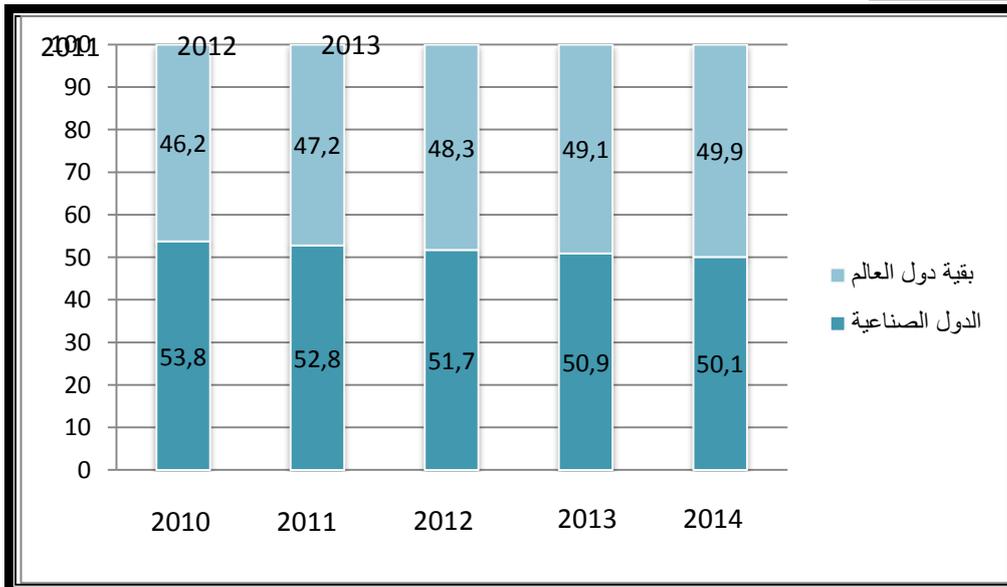
الوحدة: مليون برميل/اليوم



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الحادي و أربعون ص 39.

و قد تباينت مستويات الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية من مجموعة إلى أخرى, فبينما انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية خلال عام 2014 بنحو 200 ألف برميل يوميا ليصل إلى 45.7 مليون برميل يوميا ارتفع مستواه في بقية دول العالم بمليون بواقع 1.2 مليون برميل يوميا مقارنة بسنة 2013. كما أنه يتغير الطلب على النفط لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال سنة 2014 كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-9): توزيع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2010-2014) (%)



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الحادي و أربعون ص 40.

أما بالنسبة للبلدان النامية و ضمنها الصين فقد تزايد الطلب على البترول بأكثر من مليون برميل/اليوم خلال سنة 2014 مقارنة بعام 2013 حيث ليبلغ 40.2 مليون برميل/اليوم, ويعتبر طلب البلدان النامية على النفط المحرك الأساسي للطلب العالمي عليه, حيث شهد طلب هذه البلدان زيادة بلغت 4.7 مليون برميل/اليوم سنة 2014 مقارنة بمستواه المحقق سنة 2010. و ضمن هذه المجموعة ارتفع الطلب في الشرق الأوسط و إفريقيا بنحو 400 ألف برميل / اليوم ليصل إلى 11.8 مليون برميل / اليوم, و استأثر طلب الدول العربية الذي بلغ 6.7 مليون برميل/اليوم

بحصة 50% من الزيادة في طلب المنطقة, و بحوالي 18.2% من إجمالي الزيادة في طلب البلدان النامية, و يعود هذا الارتفاع على زيادة استهلاك الدول الأعضاء في الأوبك لكثرة استخدامها للطاقة و خصوصا الديزل في قطاع النقل و الصناعة\*.

### الفرع الثالث: احتياطات النفط الخام العالمية

الاحتياط البترولي هو الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي و التقني, يتأثر تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات التكنولوجية المعتمدة في عمليات البحث و الاستخراج أو الكلفة و مستويات الأسعار لهذه المادة الأولية<sup>1</sup>.

ويمكن تقسيم الاحتياطي البترولي إلى ثلاث أنواع هي:

➤ **الاحتياطي المؤكد:** و هي كميات البترول الموجودة فعلا في باطن الأرض و التي يمكن استخراجها بواسطة التكنولوجيا السائدة في ذلك الوقت.

➤ **الاحتياطي المحتمل أو المتوقع:** و هو يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد, وهذه الاحتياطات تشمل البترول الممكن الحصول عليه عن طريق تطوير الحقول البترولية إلى جانب اكتشاف وسائل تقنية جديدة.

➤ **الاحتياطي الممكن:** و هي كميات البترول التي لم تكتشف بعد أي التي تصور وجودها في أماكن لم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها.

و هناك عدة عوامل تتسبب في تغيير الاحتياطي المؤكد بالزيادة أو بالنقصان و منها:

- معدل الإنتاج السنوي, حيث ينخفض الاحتياطي بمقدار ما يتم استخراجه منه.

- الاكتشافات الجديدة, فالاحتياطي يزداد بمقدار ما يتم اكتشافه.

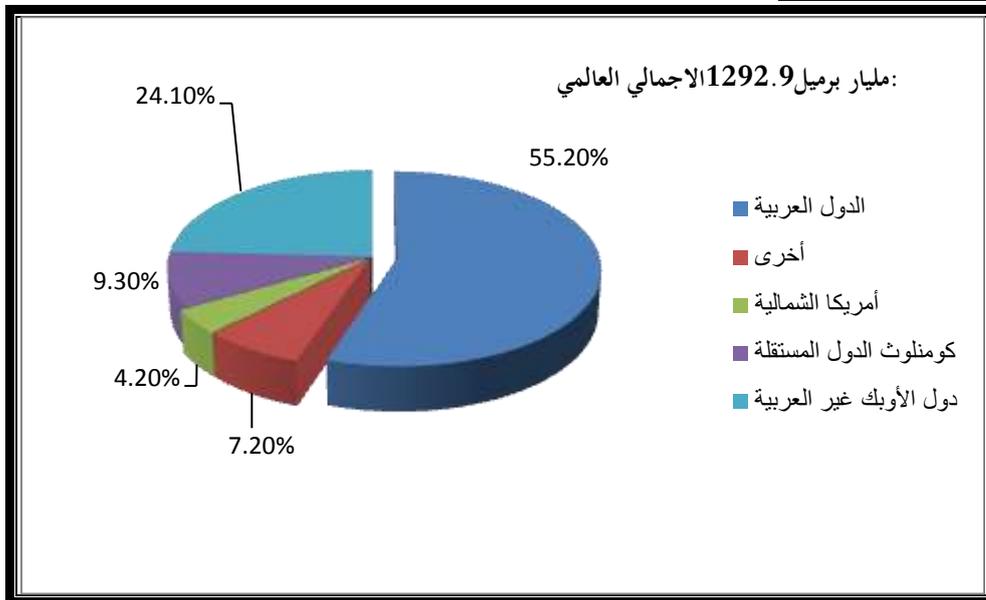
- تنمية و توسيع الحقول المكتشفة يزيد من الاحتياطي.

\* تقرير الأمين العام السنوي الحادي و أربعون ص 42.

<sup>1</sup> حافظ البرجاس, "الصراع الدولي على النفط العربي", بيسان للنشر, بيروت, لبنان, الطبعة الأولى 2000, ص 23.

و لقد قدرت الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط عام 2014 بحوالي 1292.9 مليار برميل, بارتفاع طفيف بلغ نحو 0.9% مقارنة مع مستوى 2013. أما بالنسبة للدول العربية فقد استقرت تقريبا احتياطاتها المؤكدة من النفط عند نفس مستويات سنة 2013 أي عند 713 مليار برميل, حيث تركزت نسبة 92.4% منها في خمس دول, و هي السعودية و التي استحوذت على حصة 37.3% من إجمالي احتياطيات الدول العربية, و العراق بنسبة 20.4% و الكويت بنسبة 14.2%, و الإمارات بنسبة 13.7%, ليبيا ب 6.8%. و قد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.2% من الاحتياطي العالمي للنفط الخام خلال سنة 2014. و الشكل التالي يوضح ذلك\*:

الشكل رقم (2-10): احتياط النفط الخام العالمي المؤكد وفق المجموعات الدولية (2014)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 ص 114.

و الجدول التالي يبين احتياط العالم من النفط في الفترة 2010-2014

\* التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014, ص 114.

## الجدول رقم(5):احتياطي البترول في العالم 2010-2015

الوحدة: مليار برميل عند نهاية السنة

2014	2013	2012	2011	2010	
97.8	97,800	97.800	97.800	97.800	الإمارات
0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	البحرين
0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	تونس
12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	الجزائر
265.78	265.900	265.9	264.40	264.59	السعودية
2.500	2.500	2.500	2.500	2.500	سوريا
145.300	145.300	145.300	141.40	142.300	العراق
25.24	25.24	24.90	25.26	25.50	قطر
101.500	101.500	101.500	101.500	101.500	الكويت
48.360	48.500	48.500	48.00	47.10	ليبيا
4.200	4.200	4.200	4.300	4.300	مصر
703.43	703.53	703.68	698.91	698.34	إجمالي الدول الاعضاء
1.500	1.500	1.500	5.000	5.000	السودان
5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	عمان
2.67	2.67	2.67	2.67	2.76	اليمن
713.10	713.20	713.35	712.08	711.51	إجمالي الدول العربية
9.010	9.060	9.060	9.060	9.060	أنغولا
8.230	8.240	8.240	8.240	7.210	الإكوادور
157.800	157.800	157.300	154.580	151.170	إيران
100.00	99.40	99.40	99.40	99.40	فنزويلا
37.070	37.140	37.140	37.20	37.200	نيجيريا
312.11	311.13	311.13	308.47	304.03	إجمالي دول الأوبك غير العربية
1008.30	1.007.23	1.007.22	1.000.07	995.02	إجمالي دول الأوبك

15.310	15.050	13.154	13.990	12.860	البرازيل
2.980	2.980	3.100	2.830	2.860	المملكة المتحدة
5.500	5.830	5.370	5.320	5.670	النرويج
37.900	33.400	28.950	20.680	19.121	الولايات المتحدة
9.8100	10.070	10.260	10.160	10.400	المكسيك
6.000	6.000	6.000	5.600	6.100	كندا
119.79	118.89	119.06	98.90	98.90	كوملوث الدول المستقلة:
80.900	80.000	80.000	60.000	60.000	روسيا
30.000	30,000	30.000	30.000	30.000	كزاخستان
7.000	7.000	7.000	7.000	7.000	أذربجان
0.600	0.600	0.600	0.600	0.600	تركمانستان
0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	أوزباكستان
24.65	24.380	23.720	20.350	20.350	الصين
45.74	40.410	32.700	43.170	39.190	باقي دول العالم
1292.900	1281.85	1266.79	1241.55	1.230.99	إجمالي العالم
55.2	55.8	56.3	57.4	57.8	نسبة الدول العربية للعالم
78	78.8	79.5	80.5	80.8	نسبة دول الأوبك للعالم

**المصدر:** تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأوبك ص ص 177-178, و الواحد و الأربعون ص ص 1179-180 تشير التقديرات إلى ارتفاع احتياطات النفط العالمية من 1281.85 مليار برميل في نهاية سنة 2013 إلى 1292.9 مليار برميل نهاية عام 2014, و هو ما يمثل ارتفاعا بسيط و يقدر ب 0.86%. و بقيت تقديرات احتياطات الإجمالية للنفط في الدول العربية بدون تغير يذكر, حيث قدر ب 713 مليار برميل في سنة 2014 و إن كان انخفاض طفيف في احتياطات السعودية و المقدرة ب 0.03% و 0.08% بلييا و هذا ما بين سنة 2012-2013.\*

\* تقرير الأمين العام السنوي الواحد و الأربعون لمنظمة الأوبك, ص 144.

\* و ما يمكنه القول أن الدول التي تنتج بطاقتها القصوى قد تبرر سياساتها من الناحية الاقتصادية ولكنها في الواقع الجيولوجي تعجل من استنفاد احتياطيها البتروالي وبالتالي هناك عنصر أساسي في صناعة البتروال لا يمكن إغفاله بالنسبة للشركات البتروالية أو الدول المضيفة وهو إمكانية نضوب موارد البتروال نظراً لأن البرميل المستغل لا يعوض عنه إلا باكتشاف بتروالي مما يتطلب صرف أموال طائلة تحفها المخاطرة الرأسمالية في اكتشاف بتروال جديد أو خسارة الأموال والجهود نظراً لأن التنقيب عن البتروال تكلفه مجازفة عالية ، والقليل من مجازفات التنقيب يلاقي نجاحاً. ولذلك تشكل تكلفة البتروال الذي لا يكتشف أموالاً فاقدة على حساب صناعة البتروال يترتب استردادها عن طريق البتروال المكتشف كي تظل هذه الصناعة قيد العمل. و هذا ما سوف ما دفعنا للتطرق للصناعة البتروالية في مطلبنا التالي.

### المطلب الثاني: الصناعة البتروالية

تتميز صناعة البتروال ببعض الخصائص تجعلها مختلفة عن الصناعات الأخرى وأهمها ، ومع الاكتشافات البتروالية الضخمة في العديد من الدول النامية بعد الحرب العالمية الأولى خاصة في منطقة الخليج العربي مما أكسب منطقة الخليج أهمية إستراتيجية بالغة في تأمين إمدادات البتروال والغاز لعالم يتزايد فيه التعداد السكاني بشكل كبير ويزداد نمه في استهلاك الطاقة لتلبية حاجاته التنموية ورفاهيته المعيشية. ولذلك يتسم نمو الصناعة البتروالية بارتباطها بالتجارة الدولية للبتروال حيث تكمن مصادر تأمين إمدادات تجارة البتروال في أساسها من المكامن البتروالية الكائنة في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص.

كما تتصف الصناعة البتروالية بكثافة حجم الاستثمارات الرأسمالية وارتفاع عنصر المخاطرة الاستثمارية في مرحلة الاستكشاف بالإضافة إلى استخدامها أحدث أساليب التنقية المتطورة مع تكثيفها للاستثمارات في مجال البحث العالمي وتطبيقاته. ونظراً لطبيعة صناعة البتروال في استهلاك الآلات والمعدات خلال مدة زمنية قصيرة فإنها تتسم بارتفاع معدل التقادم مما يعني ارتفاع التكاليف المتغيرة، إلى جانب ان التكاليف الثابتة ، تُكون نسبة كبيرة من مجموع التكاليف والمعهود عن هذه الصناعة نظير كثافة حجم الاستثمارات في المراحل الأولية .

وعلاوة على ذلك تتميز الصناعة البتروالية بارتفاع درجة مهارة القوى العاملة واستقطابها لكوادر فنية جيدة وسرعة تطبيقها لأحدث التقنية المتوفرة ، وفوق كل هذا عُهد عن صناعة البتروال إدارتها الخلافة. ونتيجة لهذه الصفات الاقتصادية والمالية والتقنية والإدارية فقد ساعدت جميعها في تكوين شركات بتروالية عالمية كبرى يتصف نمط أعمالها باحتكار القلة بحيث امتد تكاملها الاقتصادي عمودياً وأفقياً على نطاق دولي أدت بدورها في اكتساب هذه الشركات لقوى اقتصادية وسياسية لا يستهان بها خاصة إنها تتعامل بسلعة إستراتيجية لها أبعادها الاقتصادية والعسكرية ... ويمكن القول انه يصعب معرفة مقدار القوى الاحتكارية للشركات الكبرى بشكل دقيق نظراً للتشابك الاقتصادي العمودي والأفقي الذي خطته الشركات العالمية الكبرى ، لان هذه القوى لا تتبع فقط من احتكار القلة في قطاع الطاقة بل يتعداها إلى مجالات اقتصادية وصناعية متنوعة تمتلكها هذه الشركات بغرض تقليل المخاطرة الاستثمارية الناتجة عن

الدورات التجارية. وفي هذا السياق يشكل الاستحواذ أو السيطرة على مكامن النفط الغنية باحتياطياتها حجر الزاوية في استمرارية قوى وهيمنة شركات البترول الكبرى على الساحة العالمية و التحكم بمسارات الاقتصاد العالمي\* .

### المطلب الثالث: المؤثرات الرئيسية في تذبذب أسعار البترول

من الأهمية تعريف القضايا الجيولوجية والفنية وسياسات منظمات الطاقة الدولية المؤثرة في عملية تذبذب أسعار البترول و التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على أسعار النفط وأهمها :

#### أولا - الطاقة الإنتاجية البترولية الفائضة :

تعتبر الطاقة الإنتاجية الفائضة المتاحة صمام أمان استقرار الأسعار في سوق البترول العالمية فكلما انحسرت تلك الطاقة الإنتاجية الفائضة إلى حدود ضيقة تزداد مخاوف المتعاملين في أسواق البترول من شح في الإمدادات فترتفع أسعار البترول نتيجة التخمينات تبعاً لذلك والعكس صحيح في حالة وجود طاقة إنتاجية بترولية فائضة كبيرة فإنها تعطى مؤشر تراخي لأسعار الزيت الخام خاصة عندما تتجاوز الطاقة الإنتاجية الفائضة ما مقداره ثلاثة ملايين ب/ي في دول الأوبك مما يشكل عنصر اطمئنان لأسواق البترول العالمية.

وبنظرة تاريخية إلى صناعة البترول يتبين الدور المحوري والمؤثر الذي لعبته الطاقة الإنتاجية الفائضة في حلقة الصراع بين الدول المصدرة للبترول وشركات البترول العالمية وفي تقوية المركز التفاوضي للدول المصدرة للبترول في مراحل سعيها وراء سيادتها على مواردها البترولية خاصة في بداية السبعينات من القرن العشرين عندما انكشفت الطاقة الإنتاجية العالمية الفائضة مما مكن دول الأوبك م دعم سيطرتها على زمام توجهات أسعار البترول لصالح دولها وشعوبها تناول ثلاثة محاور رئيسية هامة جداً تتصل بالطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة وأبعادها على دول الأوبك هي :

**1-المحافظة على الطاقة الإنتاجية الفائضة :** هناك ارتباط وثيق بين الطاقة الإنتاجية المتاحة وحركة الأسعار في أسواق البترول وفي توجيه الاستثمارات لتنمية كافة حلقات صناعة البترول وبالتالي تحرص الدول التي تحتزن أراضيها على احتياطات بترولية ضخمة وتخطط سياستها البترولية على المدى البعيد في تطوير طاقتها الإنتاجية لمقابلة تذبذبات الطلب على البترول و تلبية احتياجات السوق العالمية و تحقيق سوق بترولية مستقرة وبما يخدم سياستها البترولية طويلة الأمد.

**2- تكلفة الطاقة الإنتاجية البترولية الفائضة :** تقوم معظم الدول المنتجة والمصدرة للبترول بالإنتاج بطاقتها الإنتاجية القصوى لأسباب منها صغر حجم احتياطياتها البترولية واعتمادها سياسة تحقيق أعلى عائد من مبيعات المدى القصير. أما الدول ذات الاحتياطي البترولي الضخم والمعتمدة أساسا على العوائد البترولية في دخلها الوطني ورخاءها الاقتصادي فإنها تتخذ سياسة طويلة الأمد تراعي استمرارية الطلب على صادراتها البترولية لأطول فترة زمنية ممكنة مما يجعلها تتكبد تكاليف باهظة بغرض المحافظة على طاقة إنتاجية بترولية قصوى فائضة تحقق لها استقراراً في سوق البترول العالمية واستمراراً لمعدلات الطلب على البترول بأسعار مناسبة وتقليلاً لآثار بدائل الطاقة المترتبة عن الاستبدال والإحلال محل البترول.

\* خالد بن منصور العقيل, "قضايا بترولية دولية" ISBN 9960107620, 978996010762, 2003, ص ص 12-14.

3- الإنتاج البتروولي الأمثل وكفاءة الاستخلاص من المكامن البتروولية: إن أحد أهم قواعد أساسيات صناعة البتروول هو الإنتاج البتروولي الأمثل وما يرتبط من كفاءة الاستخلاص من المكامن البتروولية ويرجع سبب ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

أ- هناك تناسب بين الاحتياطي البتروولي المؤكد وبين معدلات الإنتاج البتروولي من الوجهة الفنية بينما في سوق البتروول العالمية تحدد الدول والشركات معدلات إنتاجيتها استناداً لاعتبارات موازين العرض والطلب وتعظيم العائد المتوقع من مبيعات البتروول ويدخل في معادلة الإنتاج موضوع الاستثمارات الباهظة من مراحل الاستكشاف إلى الإنتاج والمحافظة على الطاقة الإنتاجية البتروولية المتاحة وجميعها مراحل رأسمالية مكلفة في صناعة البتروول .

ب- تفرض الطبيعة الجيولوجية في مكامن البتروول المختلفة باستخدام طرق وأساليب تقنية متطورة حسب هذه الخواص تعني إتاحة إنتاج مئات الملايين من النفط الخام الإضافية وبالتالي تحقيقها لمكاسب مالية ضخمة من الدخل البتروولي الإضافي.

ج- المراقبة في الاستخلاص البتروولي على الصعيد الوطني والعالمي تكتنفها في كثير من الأحيان الضبابية وكتمان المعلومات في أحد أهم عناصرها المتمثل في حسن استغلال المكامن البتروولية، وهو موضوع شديد الحساسية لمستقبل صناعة البتروول في أي دولة منتجة للبتروول.

4- انعكاسات تكلفة إنتاج البتروول في تطويره وتسعيه : أن المحافظة على نمو الإنتاج العالمي من البتروول لمقابلة الطلب عليه تزداد صعوبة بسبب تراجع إنتاجية كثيراً من الحقول في مناطق العالم المختلفة ونضوج العديد من المكامن البتروولية مع تزايد التكاليف الإنتاجية من تلك الحقول . و هذا ما يستدعي أهمية إدراج موضوع الحد الأدنى لسعر البتروول في السوق العالمية من خلال الحوار البناء بين المنتجين والمستهلكين للبتروول بما يحقق مصلحة المجتمع الدولي وتلبية احتياجات العالم من الطاقة بطريقة تدريجية بعيدة عن الإختلالات قدر الإمكان.

#### ثانياً- سياسات وكالة الطاقة الدولية<sup>1</sup> IEA:

إثر زيادة أسعار البتروول في أكتوبر 1973 كونت الدول الصناعية الغربية "وكالة الطاقة الدولية" في نوفمبر عام 1974 بغرض السيطرة على أي تقلبات حادة في أسعار البتروول وتأمين إمداداته من خلال إتباع سياسات أهمها:

- 1 - تنويع مصادر الطاقة خارج قطاع البتروول.
- 2 - تنويع مصادر الإمدادات البتروولية من خارج الأوبك.
- 3- بناء المخزونات البتروولية: حيث تقوم سياسات التخزين الاستراتيجي البتروولي في دول وكالة الطاقة الدولية التي اعتمدها الدول المستهلكة في بناء مخزون احتياطي بما يعادل استهلاكها لمدة (90) يوماً بغرض مواجهة احتمالات انقطاع الإمدادات وأيضاً كأداة ضغط على مسارات مستوى أسعار الزيت الخام في حالة ارتفاعها بشكل مخل من وجهة نظر الدول المستهلكة الرئيسية

<sup>1</sup> تتكون من 24 دولة : النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، الرندا، ايطاليا، اليابان، لوكسنبورغ، هولندا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، نيوزلندا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، و النرويج.

**4-** تطور آليات التسويق وطرق تسعير مبيعات البتروول :تم إبرام أول عقد في بورصة نيويورك لتبادل السلع (NYMEX) ببيع صفقة تجارية لزيت التدفئة Fuel oil في سوق البتروول المستقبلية Oil Future Market عام 1987 وبعدها توسعت تجارة استخدام العقود المستقبلية في معظم أسواق التبادلات العالمية لتضم العديد من الزيوت الخام أهمها زيت خام تكساس الوسيط WTI في بورصة نيويورك و برنت Brent المتداول في بورصة تبادلات البتروول الدولية (IPE) في لندن وأيضاً شملت عقود الطاقة المستقبلية أنواع عديدة من الطاقة تضم المشتقات البتروولية والغاز.

أن تطور آليات تسويق وطرق تسعير مبيعات البتروول بعد أن توسعت فيها تجارة استخدام العقود المستقبلية اعتباراً من عام 1987 شارك بها المضاربين والتجار وبالتالي عندما انهارت البورصة الأمريكية في عام 2001 نتيجة ما عرف بالفقاعة (Bubble) وهي من نتائج مضاربات ورقية وهمية وشركات محاسبة كبرى تستتر على التجاوزات المالية فقد انهارت شركات عديدة في سوق المضاربات وأهمها شركة انرون ENRON في مجال الطاقة بينما الشركات البتروولية الكبرى المتعاملة في الأسواق الآجلة على أسس تجارية سجلت أرباحاً ملحوظة بالرغم من انهيار أسواق المال العالمية لسبب تعاملها مع إنتاج ومبيعات البتروول ومشتقاته كمادة ملموسة يجري المتاجرة بها من مراحل الإنتاج إلى المستهلك النهائي مع استخدام الأسواق الآجلة كأداة لتقليل المخاطر وتسهيل أعمال التخطيط والتسويق.

**5-** تحديث صناعة تكرير البتروول: تأتي صناعة تكرير البتروول كحلقة رئيسية بين المصدرين بتروول وموزعي للمنتجات البتروولية المكررة وصولاً للمستهلك النهائي ، حيث أثبتت الأحداث أنه في حالة نقص أي نوع من إمدادات المنتجات البتروولية المكررة أكان الجازولين أو الديزل او زيت الوقود ترتفع الأسعار بغض النظر عن وفرة المعروض من النفط ويعود ذلك لمرونة الطلب لكل منتج بتروولي ولموازين العرض والطلب على المنتجات البتروولية المكررة وتأثرها المباشر بخصائص صناعة تكرير البتروول العالمية .. وهكذا تلعب موازين العرض والطلب على المنتجات البتروولية المكررة الدور المحوري غير المباشر في توجهات أسعار الزيت الخام بالنسبة للمصدرين وأسعار المنتجات البتروول المكررة للمستهلك النهائي. وهذا الواقع يفسر البعد الاستراتيجي لصناعة تكرير البتروول العالمية واهتمام الدول المستهلكة في تشييد مصافي التكرير على أراضيها واتخاذها سياسات عدم الاعتماد على استيراد المنتجات البتروولية المكررة .

**6 -** الضرائب على المنتجات البتروولية المكررة :فرض الدول الصناعية الرئيسية ضرائب محلية مختلفة بنسب ملحوظة يتطلب النظر إليه من الزاويتين المالية والاقتصادية ، الأولى إن الدخل المالي من الضرائب المحلية على المنتجات البتروولية المكررة هي من أضخم الضرائب السلعية في الدول الصناعية وتؤدي دور هام وأساسي في تعزيز ميزانيات حكومات الدول الأوروبية على وجه الخصوص وتدعم نطاق مستوى سعر العملة الأوروبية (اليورو) في أسواق المال العالمية والتي تبينت أهميتها وآثارها على الاقتصاد الأوروبي بالزيادة الكبيرة في تكاليف استيراد البتروول. وهي عوامل أساسية لا يمكن إغفالها في إطار التحليل الاقتصادي التي تبرر تمسك الحكومات الأوروبية في فرض هذه الضرائب الباهظة ومطالبة المفوضية الأوروبية بشكل غير مباشر دول الأوبك النظر في تسعير البتروول بعملة اليورو خصوصاً إن أوروبا الغربية هي من أكبر أسواق استيراد البتروول في العالم ، والثاني أن اختلاف مستوى أسعار الغاز وولين والديزل بين الدول الصناعية ناجمة عن أسباب اقتصادية

موضوعية تتصل بالمساحات الجغرافية المتباينة بين هذه الدول ومؤثراتها على مدخلات تكاليف الإنتاج الكلية للسلع والخدمات .

كما أن أسعار المنتجات البترولية المكررة في الدول الصناعية تبين بالإضافة إلى العوائد المالية التي تجنيها حكومات هذه الدول من الضرائب إلى الدور الرئيسي الذي تشكله تلك الضرائب في توجيه مسارات موازين العرض والطلب العالمي على البترول وفي تحديد أسعار البترول في السوق الدولية وهي إحدى الأدوات الرئيسية التي تمتلكها وكالة الطاقة الدولية والمؤثرة في توجيه مسارات سوق الطاقة العالمي<sup>1</sup>.

### ❖ دور المنظمات البترولية الدولية:

\*كانت الشركات البترولية العالمية الكبرى في المرحلة التاريخية قبل عام 1960 السلطة المتفردة في تحديد كميات إنتاج البترول وأسعاره في السوق الدولية ومع استقلال العديد من الدول النامية المصدرة للبترول وشعورها بالاستنزاف الجائر لمواردها البترولية بأرخص الأثمان ومعاناة شعوبها من الفقر والتخلف انبعثت في هذا الجو السياسي والاقتصادي منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) عام 1960 في بغداد، و التي هدفت إلى تنسيق و توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء للتأثير على حجم الإنتاج البترولي، و تحديد الطرق و الأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية و ذلك لإزالة التذبذبات الضارة و غير الضرورية فيها<sup>2</sup>.

وعندما وصل إنتاج منظمة الأوبك من الإنتاج العالمي البترولي إلى 55.1% في عام 1971 وتنامت قواها الإنتاجية المسيطرة على سوق البترول العالمية تمكنت من ترجمة هذه القوى الكامنة بزيادة أسعار البترول اعتباراً من عام 1972 ولكنها أثر حرب أكتوبر 1973 رفعتها بنسب بلغت حوالي خمسة أضعاف ما بين عام 1972 و 1974 ، ونتيجة لذلك أنشأت الدول الصناعية الرئيسية المستوردة للبترول وكالة الطاقة الدولية في عام 1974 لمواجهة سياسات منظمة الأوبك. فأصبحت سوق البترول الدولية إلى جانب المعطيات الجيولوجية والفنية والاقتصادية لصناعة البترول تتحاذبها سياسات منظمين تتبعا سلوك احتكار البائعين و المشترين، فكان من الطبيعي في دوامة الصراع بين الطرفين حول كيفية اقتسام العوائد البترولية حصول تقلبات حادة في أسعار البترول خلال الفترة 1974-2002 والتي أتت على حساب التخطيط المنظم في تنمية قطاع الطاقة والانتقال التدريجي لحقبة شح الإمدادات البترولية المتاحة بينما تكبدت الدول النامية المصدرة للبترول من تذبذبات دخلها البترولي بنسب ملحوظة مما أثار في مسار خططها التنموية و أفقدها فرص تنمية أكثر استقراراً وتوازناً.

منذ بداية السبعينات من القرن العشرين حققت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) عوائد بترولية ضخمة مقارنة بالفترات السابقة لعام 1973، ولكن أيا من دولها الأعضاء لم تستطع من ترجمة هذه العوائد

<sup>1</sup> خالد بن منصور العقيل، مرجع سابق، ص 29-36.

<sup>2</sup> نجوى أنيس الفقه، "دور منظمة الأوبك في عملية التنمية"، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1990، ص 22.

المالية إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية بل استمرت معظمها في الاعتماد الشبه الكلي على الدخل من مبيعات النفط في تمويل موازنتها الحكومية ولم تتمكن أيا من دول الأوبك الأعضاء من تطوير اقتصادها حتى ترقى أحداها إلى مستوى الدول شبه الصناعية بالرغم من حجم العوائد البترولية الضخمة ولفترة زمنية طويلة، من بداية عهد الطفرة البترولية في عام 1973. وهذا الواقع دليل في إخفاق منظمة الأوبك الاقتصادي رغم نجاحها على الصعيد المالي وهناك أسباب سياسية وبنوية واجتماعية لهذا الإخفاق الاقتصادي ولكن من أهم الأسباب تعود إلى أن دول الأوبك خلقت مجتمعات استهلاكية تعاني هياكلها الاقتصادية من سوء الإدارة والإنتاجية وبالتالي لم تتمكن دول الأوبك من تحويل عوائدها البترولية إلى تنمية اقتصادية واجتماعية تحقق قاعدة تنوع مصادر الدخل وتقلص الاعتماد الكبير على العائدات من مبيعات البترول فكانت النتيجة الطبيعية إن جميع دول الأوبك (عدا دول الخليج العربي الضئيلة في عدد سكانها) أصبحت مثقلة بالديون الداخلية والخارجية بل إن بعضاً من دول الأوبك الأعضاء تجاوزت الفوائد المترتبة عليها من ديونها المتراكمة حجم عائدات صادراتها البترولية في بعض الأوقات.

\* هذا و من نفس الجهة أي فئة الدول المنتجة للبترول نجد مجموعة الدول المنتجة خارج الأوبك IPEC, و التي تتميز بقلّة نسبة احتياطها من النفط العالمي ( أقل من 20%)، رغم أن إنتاجها يعادل 20% من الإنتاج العالمي و هذا ما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة لدول الأوبك. معظم هذه الدول هي دول صناعية متقدمة(الولايات المتحدة الأمريكية روسيا, كندا, النرويج, بريطانيا و دول بحر الشمال), و من الدول النامية( الصين, المكسيك كازاخستان و سلطنة عمان). و إنتاج هذه الدول يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لنفطها و هذا للتأثير على سياسة الأوبك بتخفيض الإنتاج. و منه فإن هذه الدول تؤثر على أسعار النفط بزيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

\* و من ناحية الدول المستهلكة نجد وكالة الطاقة الدولية IEA و التي تطرقنا إليها سابقا, إضافة إلى الشركات النفطية العالمية الكبرى, و التي تمثل في أغلبها ما اصطلح عليه الشقيقات السبع سابقا Big Oil, و التي تعود أغلبية ملكيتها للولايات المتحدة الأمريكية, بريطانيا و هولندا, وقد سيطرت هذه الشركات لوقت طويل على ما يقارب 80% من إنتاج النفط العالمي, كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية, و تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمس من هذه الشركات و هي شركة "أكسون", "غولف", "تكساكو", "موبييل أويل", و "تشيفرون", إضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" و البريطانية "بريتيش بيتروليم".

هذا و لا يجب أن نهمّل الشركات النفطية الأخرى و التي لقبّت بـ The Biggest Oil و التي سيطرت على 78% من إنتاج النفط العالمي خلال سنة 2004<sup>1</sup>. و من هذه الشركات مثل شركات "آرامكو" السعودية و شركة "نيوك" الإيرانية و شركة "بيتروليموس" البرازيلية, شركة "بيتر شايينا" الصينية, و "بيتروناس" الماليزية, "غازبروم" الروسية, و أخيرا

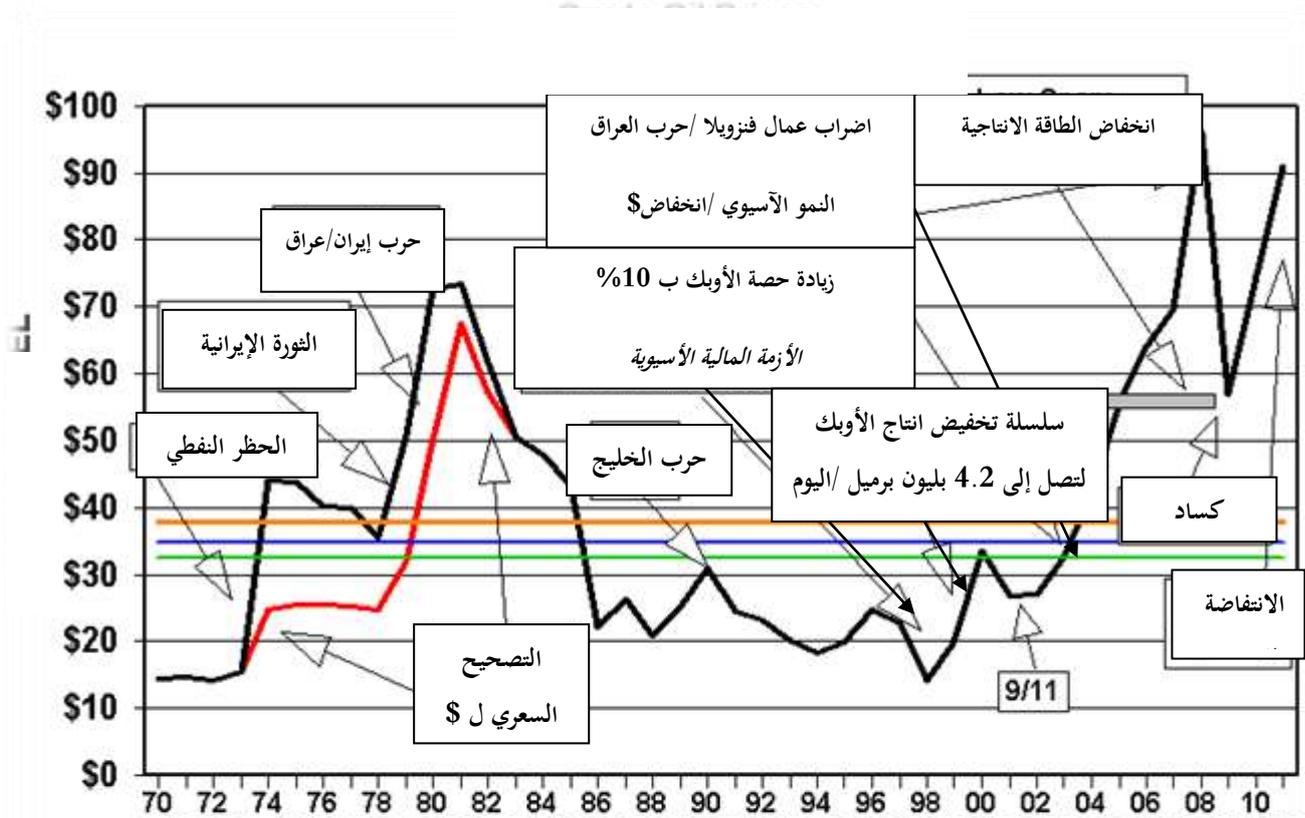
<sup>1</sup> Bart Gordon and others, United States Government Accountability Office, February 28,2007,p25.

شركة "Pdvs" الفينزويلية. و تؤثر هذه الشركات على السوق النفطية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج و البحث و التنقيب .

### المطلب الرابع: أهم الصدمات النفطية

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار الناتج عن اختلال في محددات العرض و الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970-1979 إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى . كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة و التغيرات الجيوسياسية<sup>1</sup> . و هذه التقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو بالانخفاض, والشكل التالي يوضح أهم الأزمات النفطية.

### الشكل (2-11): أسعار النفط الخام خلال الفترة 1970-2014



Source : [www.wtrg.com/prices.htm](http://www.wtrg.com/prices.htm)

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري, مرجع سابق الذكر, ص 27.

**أولاً: الأزمة النفطية لسنة 1973:** اعتمدت الدول العربية بصفة خاصة نتيجة حرب أكتوبر 1973 الرفع أسعار نفطها, بل و تمكنت من مضاعفتها إلى مستويات لم تكن متوقعة, و هذا وفقاً للاعتبارات التالية:

- حق السيادة الوطنية على الثروات و الحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

- إعطاء قيمة فعلية للبتترول.

- ربط أسعار البتترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة و البديلة.

- ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام و أسعار المنتجات.<sup>1</sup>

و تضمن مؤتمر الكويت الذي اجتمع فيه ممثلو ست دول أعضاء في الأوبك قطع إمدادات النفط العربي بصورة

كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة الأمريكية و هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية و

المساندة لإسرائيل

إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25 % مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 و تخفيضه شهرياً بنسبة 5% ابتداء من

ديسمبر من نفس السنة. و هذا أدى إلى نقص المعروض النفطي فارتفع سعر البتترول من \$2.9 للبرميل إلى \$11.6,

كما تم رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% و دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية<sup>2</sup>.

إضافة إلى هذا و ما زاد الأزمة عمقاً تضافر عدة عوامل أهمها:

- انخفاض قيمة الدولار سنة 1971 ب 8% بسبب تحلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويله إلى الذهب

و استمراره إلى غاية 1973 مما أثر على الأسعار الحقيقية للبتترول.

- ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية للاستحواذ على أكبر كمية من النفط الرخيص.

- تضاعف قوة الأوبك حيث أصبح عدد الدول الأعضاء 13 دولة لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية .

نتيجة لذلك أنشأت الدول الصناعية الكبرى الوكالة الدولية للطاقة بموافقة 21 دولة للضغط على الارتفاع في الأسعار.

و كانت أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك مما أثبت وجودها في الساحة الدولية. و الجدول

التالي الزيادة في عائدات دول الأوبك.

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري, مرجع سابق, ص 129.

<sup>2</sup> Maurice Durosset, Le Marché du Pétrole, Edition Ellips 1999, P47.

## الجدول رقم (6): العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975)

الوحدة: مليون دولار

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	226276
الكويت	1657	1900	7000	7500
الجزائر	700	300	3700	3378
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

**Source:** Abdelkader Sid Ahmed, " L'opep Passé présent et perspective " , Opu, 1980 p13

ثانيا: الأزمة النفطية لسنة 1979: بعد أزمة 1973 توالى عدة مؤتمرات للأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار

بنا يتلاءم و الاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد معدلات التضخم النقدي<sup>1</sup>.

شهد العالم أزمة بتروولية ثانية نتيجة وصول الأسعار النفطية إلى حدها الأقصى و الذي كان أحد أسبابه إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر عام 1978, ثم أعقبها الثورة الإيرانية في بداية 1979 ما أدى إلى الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل و هذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى أن بلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر سنة 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و تقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا , و في نفس الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار.<sup>2</sup>

و يمكن تلخيص أهم أسباب حدوث هذه الأزمة فيما يلي:

- الأوضاع السياسية لإيران و التي أدت إلى انخفاض الإنتاج البتروولي من 5241.7 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167.9 عام 1979, و هذا ما أدى إلى رفع الأسعار نتيجة منافسة الدول الصناعية الكبرى على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثير منطقة الشرق الأوسط من أحداث إيران.

<sup>1</sup> صديق محمد عفيفي, "تسويق البتروول", مكتبة عين شمس, القاهرة, مصر, 2003, ص275

<sup>2</sup> Maurice Durousset, Op\_cit , P49

- تواصل الدولار الأمريكي في الانخفاض جعل دول الأوبك ترفع من أسعار البترول بنفس وتيرة هذا الانخفاض لتعويض ضعف القدرة الشرائية لعوائدها.

### الجدول رقم (7): الصدمة النفطية الإيجابية لسنة 1979.

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
جانفي 1979	13.48	نوفمبر 1980	32.00
مارس 1979	14.56	جانفي 1981	32.60
أبريل 1979	17.08	مارس 1981	32.85
ديسمبر 1979	22.74	أبريل 1981	23.00
جانفي 1980	27.17	ديسمبر 1981	34.16
ماي 1980	28.68	1982	32.38
سبتمبر 1980	30.21	1983	29.03

Source :OPEC Annual Statistical Bulletin 1979/1983

**ثالثا: الصدمة النفطية لسنة 1986:** يوصف عام 1986 بالعام الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد، و بدأ هذا الهبوط اعتبارا من مارس 1985، حيث شهدت السوق النفطية في فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها عدة أطراف لأغراض سياسية و اقتصادية .

من أهم الأسباب المؤدية لوقوع أزمة البترول لعام 1986 ما يلي:

- الغش الممارس بين أعضاء دول الأوبك، حيث خالفت بعض الدول نظام الحصص المحدد لسقف الإنتاج و المقدر ب 17 مليون برميل يومي، فعلى سبيل المثال رفعت نيجريا و ليبيا حصصهما بزيادة و قدرها 200000 برميل يوميا و إبرام السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج مقدر ب 1.25 مليون برميل في اليوم<sup>1</sup>.
  - ظهور دول منتجة جديدة منافسة لدول الأوبك، تتمتع بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا و النرويج، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.
  - تشجيع وكالة الطاقة العالمية الاستكشافات و التنقيب.
  - انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط و تعويضه بمواد بديلة، وهذا عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، فمثلا تراجع استهلاك كندا من البترول من 41% عام 1979 إلى 30% سنة 1985، و في المقابل ارتفع استهلاكها من الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985.
- و كانت نتائج هذه الأزمة وخيمة خصوصا على الدول العربية الريعية و تمثلت في :

<sup>1</sup>Chems Eddine, La Politique Et Le Nouvel Ordre Pétrolier, Ed Edahleb, 1995, P171.

- تراجع قيمة الصارات البترولية العربية إلى 71 مليار \$ سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها في بداية هذه العشرية.
  - انخفاض الناتج الإجمالي الحقيقي لمجموع الدول العربية حوالي 14 % عن مستواه عام 1980.
  - عجز موازين المدفوعات العربية ب 11.6 مليار \$ سنة 1986.
  - تفاقم المديونية العربية حيث وصلت إلى 118 مليار \$ سنة 1986, بعدما ما كانت مستقرة في 82 مليار \$ في بداية الثمانينات.
  - الانعكاس السلبي لانخفاض الأسعار على مجموعة الدول غير النفطية حيث انخفض حجم المعونات و المساعدات و القروض الميسرة من الدول النفطية ذات الفائض, حيث انخفضت المساعدات الإنمائية التي كانت تقدمها بلدان الخليج من 7.727 مليار دولار سنة 1981 إلى 3.451 مليار دولار سنة 1986<sup>1</sup>.
- الجدول رقم(8): الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986.**

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
1984	28.20	1987	17.73
1985	27.01	1988	14.24
1986	13.53	1989	17.31

**Source:** OPEC Annual Statistical Bulletin 1984/1989.

في نهاية جويلية 1990, و تحسبا لحرب الخليج الثانية(الكويتية/العراقية), و تخوفا من تكرر سيناريو الحرب الخليجية الأولى ارتفع سعر بيع البرميل لبيغ 21 ثم 22.3 دولارا, لتتخفص ثانية إلى 18 دولار للبرميل سنة 1991 بانغلاق الحرب, و بقيت الأسعار بين 15 و 16.8 دولار للبرميل هذه الفترة(1991-1995).

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 1987.

## الجدول (9): أسعار البتروال ما بين 1990-1995.

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
1990	22.26	1993	16.33
1991	18.62	1994	15.53
1992	18.44	1995	16.86

**Source:** OPEC Annual Statistical Bulletin 1990/1995.

**رابعاً: الأزمة النفطية لعام 1998:** عرفت السوق النفطية اختلالاً كبيراً بين العرض و الطلب سنة 1998 حيث شهدت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك مما انعكس سلباً على الطلب، و من ناحية العرض النفطي فقد رفعت دول الأوبك من إمداداتها من 25 إلى 27.5 مليون مليار دولار مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط و هذا ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى حدود 12.3 دولار للبرميل .

أثرت أزمة سلباً على كافة دول العالم وبالأخص الدول المنتجة للبتروال و التي انخفض معدل نموها من 3.4 % سنة 1997 إلى 1.8 سنة 1998. و مع بداية سنة 1999 بدأت الأسعار تتعافى حيث ارتفع إلى 17.5 و ذلك لخفض حجم المعروض ليصل إلى 2706 دولار للبرميل.<sup>1</sup>

## الجدول رقم (10): الأزمة النفطية السلبية لسنة 1998.

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
1996	22.29	1999	17.48
1997	18.68	2000	27.60
1998	12.28	2001	23.12

**Source:** OPEC Annual Statistical Bulletin 1996/2001

**خامساً: الأزمة النفطية لسنة 2004:** في مطلع عام 2001 انخفضت أسعار سلة الأوبك حيث بلغت 23.1 دولار للبرميل لتتخفّف بعدد ذلك ب 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001<sup>2</sup>. و في سنة 2002 لعبت عدة عوامل

<sup>1</sup> تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.

<sup>2</sup> تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، المرجع نفسه.

الدور في تحسين أسعار الأسواق النفطية حيث وصل سعر سلة الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل<sup>1</sup> , ليبلغ 28.2 دولارا في سنة 2003, و من أهم هذه العوامل ما يلي :

- الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط و تعليق الصادرات العراقية لفترة شهر.
- عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد مما أدى إلى انقطاع الإمدادات منها.
- الاضطرابات العرقية و القبلية في نيجريا و التي حجبت جزءا كبيرا من الإمدادات.
- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.
- وشهد العالم ثروة أسعار سنة 2004 حيث تخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير منها.<sup>2</sup>
- و خلال نفس السنة قفز الطلب على النفط قفزة غير معهودة من 2.4 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل في اليوم مما أجبر الأوبك على الرفع من سقف إنتاجها المحدد رسميا من 1.5 مليون برميل إلى 2 مليون برميل في اليوم, و هذا ما أفقد الأوبك سيطرتها على المحافظة على التوازن في الأسواق النفطية و استقرار أسعار النفط فيها .
- وقد أرجعت الأسباب المؤدية لهذا الارتفاع إلى:

- تلبية حاجات النمو في اقتصاديات الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية و عملياتها العسكرية التي تقوم بها خارج حدودها.
- تزايد معدلات النمو في الدول الآسيوية و الصين.
- انخفاض الإنتاج في نيجريا ب 10% سنة 2004 نتيجة الاضطرابات السياسية.<sup>3</sup>
- المشاكل التي واجهتها الشركة الروسية "بوكس" بسبب ارتفاع حجم الضرائب المفروض عليها مما أدى إلى وقف إنتاج و هذا ما ساهم في زيادة الأسعار ب 23%.
- الاضطرابات السياسية في كل من العراق و فنزويلا.
- إعصار إيفان في خالغ المكسيك و التخوف من قدوم شتاء قارس.
- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات.
- و تواصل سعر النفط في الارتفاع إلى أن بلغ 57.9 دولارا كحد أقصى في سبتمبر 2005, و حقق النمو الاقتصادي العالمي نسبة 4.4% , ووصل إجمالي الطلب العالمي على البترول 83.3 مليون برميل بزيادة 1.5% مقارنة بالعام الماضي, مما دفع بإمدادات الأوبك إلى بلوغ 84.3 مليون برميل في اليوم. و هذا التذبذب أدى إلى زيادة المضاربة في سوق البورصة, وهذا ما حفز على تخزين كميات من النفط مما أسهم في زيادة الأسعار و درجة تذبذبها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, العدد 29, سنة 2002.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي, "ثروة أسعار النفط", ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, طبعة 2005, ص 17-21.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي, مرجع سابق, ص 30.

<sup>4</sup> تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, العدد 32, سنة 2005

وفي الربع الأخير من سنة 2006 ارتفاع إنتاج الدول خارج الأوبك مثل خليج المكسيك مما أدى على تراجع الأسعار, و تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط.<sup>1</sup>

### الجدول رقم(11): الأزمة النفطية الإيجابية 2001-2004.

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
2002	24.36	2005	50.64
2003	28.20	2006	61.08
2004	36.05	2007	69.08

**Source:** OPEC Annual Statistical Bulletin 2002/2007

**سادسا: الأزمة النفطية لسنة 2008:** شهدت العالم سنة 2007 ارتفاع في المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك تجاوز 90 دولار للبرميل , ليبلغ 113.5 دولارا في الثلاثي الثالث من سنة 2008 غير أنه هوى إلى حد 52.5 دولارا للبرميل في الفصل الرابع, و يعزى سبب ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية و التي تلتها انهيارات متسلسلة في أسواق المال

و المؤسسات المصرفية ماساهم في الانخفاض الحاد للأسعار, غير أنه استقر عند سعر 61 دولار في سنة 2009 بنسبة انخفاض 35.4% مقارنة بسنة 2008.<sup>2</sup>

هذا وقد أرجع الخبراء و المحللين الاقتصاديين أسباب انهيار أسعار النفط في فترة قصيرة إل الآتي:

- رفع أو تخفيض المضاربين الأسعار على النحو الذي يمكنهم من تحقيق الأرباح الطائلة و السريعة.
- إضرابات السياسية و الأمنية في الدول المنتجة للنفط و تأثيرها السلبي على المعروض النفطي و الذي يسهم في ارتفاع أسعاره.
- الكوارث الطبيعية و ما تلحقه من أضرار على المنشآت النفطية القائمة كالأعاصير في خليج المكسيك, الذي يؤثر على عرض النفط.
- تغير الطلب على النفط بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو العرض, و هذا العامل ذو أهمية في تفسير تذبذب الأسعار.<sup>3</sup>
- موقع البترول ضمن الطاقة المختلفة كونه الأرخص و القادر على الاستجابة لكل الاستعمالات, حيث يمثل 95% من الطاقة المستعملة في المواصلات و أساس لصناعات عديدة.

<sup>1</sup>تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, العدد 33, سنة 2006

<sup>2</sup> تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, العدد 36, سنة 2008

<sup>3</sup> مهداوي هند و آخرون, "الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر(مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف تحت عنوان: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية)", 20-21 أكتوبر 2009, ص 14.

- تزايد الطلب على النفط في السنوات الأخيرة من قبل الصين, الهند و روسيا. .  
- استمرار العامل السياسي في التأثير مستقبلا.<sup>1</sup>

### الجدول رقم(12): الصدمة النفطية السلبية لسنة 2008.

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
2007	69.08	2010	77.45
2008	94.45	2011	107.46
2009	61.06	2012	109.45

**Source:** OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011

**سابعا: الأزمة النفطية الراهنة 2014-2016:** عاودت أسعار النفط انتعاشها مع عودة الاقتصاد العالمي بحلول عام 2010 , لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال سنة 2011, إلى أن بلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك السنوي ذروته عام 2012 ليصل إلى 109.5 دولار للبرميل , و في النصف الثاني من سنة 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض المفاجئ, و تزايدت حدتها بعد قرار الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم, ليلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك في النصف الأول من سنة 2015 حوالي 51.9 دولار للبرميل مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات, و هو 44.4 دولار خلال شهر يناير 2015. غير أن هذا تحسن نوعا ما في أواخر سنة 2015 , لكن سرعان ما عاد إلى التراجع إلى أن وصل إلى حد أدنى بلغ 27.63 دولار للبرميل<sup>2</sup> في الفصل الأول من سنة 2016.

سجلت هذه الأزمة فقدان الأسعار أكثر من 57 % من قيمتها الاسمية خلال سبعة أشهر ( ما يوضحه الشكل اللاحق) , وما يجدر بالذكر هو تشابه أسباب هذه الأزمة بأسباب أزمة الثمانيات , حيث تمثلت في :

- زيادة الإمدادات من دول خارج الأوبك المتزامنة مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط, و الزيادة في هذه الإمدادات جاءت من مصادر عدة أهمها النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية و رمال القار من كندا و نفط المياه العميقة جدا من البرازيل.
- مساهمة ارتفاع الأسعار من خلال السنوات السابقة و تطور التكنولوجيا في توسع الإنتاج من المصادر البديلة تزامنا مع النمو المتباطئ في الطلب على النفط.

<sup>1</sup> نور الدين هرمز و آخرون, "تغيرات أسعار النفط, وعوائده", مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 29, العدد الأول, 2007, ص 14.

<sup>2</sup> Source : <http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-ope-cru-e-oil-prices-since-1960/2016>.

- مشاكل اقتصادية في بعض الدول المستهلكة الأوروبية و اليابان.
- انخفاض النمو عما كان متوقعا له في العديد من الدول الناشئة كإهند و الصين و البرازيل.
- توجه الدول الصناعية نحو التنوع في الإمدادات و توجيهها نحو تحقيق أمن الطاقة, حيث باشرت باتخاذ سلسلة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك, و زيادة كفاءة استخدام النفط, و تشجيع إنتاج مصادر بديلة<sup>1</sup>.

- الجدول (13): الصدمة النفطية السلبية 2014-2016.

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
2013	105.87	2015	49.49
2014	96.29	1 أبريل 2016	36.91

Source: <http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-price-since-1960/2016> -

فيما يلي بعض توقعات و سيناريو نهاية هذه الأزمة, حيث قدّم كلٌّ من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة «أوبك» توقعات حول الأسواق لعام 2016, من دون تحديد معدل السعر المتوقع.

\* فالوكالة تتوقع ارتفاع معدلات المخزون التجاري, ما يعني استمرار «التخمة النفطية». والسبب في ذلك, ترجيح تباطؤ معدل زيادة الطلب, إضافة الى تدفق إمدادات إيرانية جديدة. أما «أوبك», فهي تتوقع أن يأخذ انخفاض الأسعار مفعوله, بزيادة الاستهلاك. كما ترجح أن يتقلص إنتاج النفوط غير التقليدية كثيراً بسبب تدهور الأسعار, لأن صناعيتها حساسة جداً للأسعار. والحقيقة أن إنتاج النفط الصخري الأميركي انخفض هذه السنة. كما تشير وكالة الطاقة في تقريرها الأخير, إلى أن سعر 50 دولاراً للبرميل وقرّ دعماً لإعادة التوازن بين العرض والطلب. لكن سيؤدي تباطؤ معدل زيادة الطلب المرتقبة إضافة إلى توقع ارتفاع معدل الإنتاج النفطي الإيراني, «إلى استمرار التخمة في الأسواق طوال عام 2016». بل تتوقع أن تكون «التخمة النفطية» موجودة حتى من دون زيادة إنتاج النفط الإيراني. وعلى رغم المؤشرات الى بدء إعادة التوازن في الأسواق العالمية, فهي ترى أن مسلسل التغيير هذا سيأخذ وقتاً طويلاً, فالتخمة مستمرة خلال عام 2016, ما يعني أن المخزون التجاري العالمي سيبقى مرتفعاً.

\* تتمحور وجهة نظر «أوبك», على نجاح انعكاس انخفاض الأسعار على معدلات الإنتاج, بخاصة على الدول ذات كلفة الإنتاج الباهظة. ما يعني أن كلفة إنتاج النفوط غير التقليدية أكثر حساسية على الأسعار من إنتاج النفوط التقليدية. وتدل معلومات المنظمة على أن تدهور الأسعار يعود الى أن الإنتاج من الدول غير الأعضاء في «أوبك» حتى منتصف عام 2014, وقد ارتفع بما يعادل ضعف زيادة الطلب, ما قلّص حصص أعضاء المنظمة في الأسواق.

<sup>1</sup> ملخص دراسة, لمنظمة الأقطار المصدرة للبترو (الأوبك), "التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء" نوفمبر 2015, ص 5-9.

أما الآن، فقد تغير الأمر، إذ ارتفع معدل الطلب هذه السنة عن معدل زيادة الإنتاج من الدول غير الأعضاء. وتتوقع المنظمة استمرار هذا النهج عام 2016، إذ ترجح انخفاض الإنتاج من غير الأعضاء نحو 100 ألف برميل يومياً، بينما سيزداد الطلب نحو 1.2 مليون برميل يومياً. وفي حال صحة هذه التوقعات، وفقاً لـ «أوبك»، ستنتهي التخمة ويزداد الطلب على نفوط دول المنظمة إلى نحو 30.8 مليون برميل يومياً خلال عام 2016. لكن تكمن مشكلة «أوبك» في أن معدل إنتاجها الآن هو نحو 31.7 مليون برميل يومياً، ما يعني ضرورة خفض الإنتاج، وهو أمر غير وارد حالياً لدى المنظمة. كما أن أرقام الأخيرة لم تأخذ في الاعتبار زيادة الإنتاج الإيراني خلال عام 2016<sup>1</sup>.

آن الأوان لتبني الدول النفطية سياسات اقتصادية جديدة المنحى، بحيث لا يعتمد اقتصادها على سعر سلعة واحدة فقط تتأثر معدلاتها بعوامل خارجية لا تتحكم فيها الدول النفطية نفسها. لقد تمّ تبني الأطر والسياسات الاقتصادية في معظم الدول النفطية منذ منتصف القرن الماضي من دون تغيير يذكر، وقد آن الأوان لتبني سياسات جديدة وفقاً للمتغيرات الداخلية والخارجية. وأدى الاعتماد الشامل للدول الريعية على سلعة واحدة، إلى إهمال تبني الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وكلما تأخر تبنيها، كلما تفاقمت الأوضاع.

<sup>1</sup> وليد أحدوري، "النفط في اسبوع (مفارقات في توقع أسعار النفط ل 2016)", جريدة الحياة، الجمعة 1 ابريل 2016.

## الجدول رقم (14): الأزمات النفطية التي شهدت تراجعاً حاداً خلال أربع العقود الماضية

السنوات	1986/1985	1991/1990	1999/1997	2009/2008	2015/2014
الفترة	ديسمبر 1985 جان 1986	نوفمبر 1990 فبراير 1991	نوفمبر 1997 فبراير 1999	أوت 2008 فبراير 2009	جان 2014 يناير 2015
المدة (شهر)	8 أشهر	4 أشهر	14 شهر	7 أشهر	7 أشهر
انخفاض الأسعار	66 %	48 %	48 %	68 %	57 %
درجة التقلبات	4.70 %	7.20 %	5.1 %	9.40 %	4.40 %
الأسباب الأساسية	تراجع في طلب الدول الصناعية و زيادة في الإمدادات من خارج الأوبك (ألاسكا و المكسيك و بحر الشمال)	أحداث منطقة الخليج. و سحب مخزونات الدول الصناعية.	الأزمة الدولية الآسيوية	الأزمة المالية العالمية	زيادة في إمدادات خارج الأوبك (أهمها من النفط الصخري من الولايات المتحدة). و تباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط
أولويات سياسة الأوبك	الحفاظ على توازن السوق	توفر الإمدادات اللازمة للأسواق	استهداف النطاق السعري	استهداف النطاق السعري	الحفاظ على حصة السوق
رد فعل الأوبك	خفض الإمدادات	زيادة الإمدادات	خفض الإمدادات	خفض الإمدادات	الحفاظ على مستوى الإمدادات
الأسعار قبل الأزمة	تراجع في الأسعار	ارتفاع مطرد للأسعار	استقرار الأسعار	صعود قوي للأسعار	استقرار حول 100 دولار للبرميل
الأسعار بعد الأزمة	استمرت منخفضة لحوالي عقدين	رجعت لمسوياتها ما قبل الأزمة	رجعت لمسوياتها ما قبل الأزمة	رجعت لمسوياتها قبل الأزمة خلال سنتين	من المتوقع أن تبقى منخفضة

المصدر: ملخص دراسة، لمنظمة الأقطار المصدرة للبتروال (الأوبك)، ص 8.

### المبحث الثالث: واقع و أهمية قطاع المحروقات في الجزائر

باعتبار الجزائر واحدة من الدول المنتجة للبتروال, فقد لعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا ومهما في بناء و لإرساء اقتصادها الوطني و تمويل مشاريعها التنموية, فهو يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% و أكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة بفضل الجباية البتروالية.

فقد كان القطاع محتكرا من طرف شركات بتروالية أجنبية قبل و بعد الاستقلال, مما دفع بالجزائر بإدخال عدة إصلاحات على قطاع المحروقات لأجل استغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الاقتصاد الوطني.

و سنحاول في مبحثنا هذا إيضاح أهم خصوصيات قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مر بها القطاع وفقا للمراحل الانتقالية التي شهدتها الصناعة البتروالية الجزائرية, و كيفية تأثره بتذبذبات النفط العالمية.

### المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البتروال في الجزائر

#### الفرع الأول: اكتشاف البتروال في الجزائر

يعود اكتشاف البتروال في الجزائر إلى بداية القرن العشرين و بالضبط سنة 1913, حيث كانت أول عملية البحث و التنقيب عن البتروال كانت في إقليم غليزان, وفي سنة 1946 اكتشفت شركة البتروال الفرنسية "الصور" أول حقل بتروال في "واد قطري", ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952, و ابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية للبتروال - الجزائر" و " الشركة الوطنية للبحث و استغلال البتروال في الجزائر".

أما تاريخ إنتاج البتروال في الجزائر, و الذي يعتبر تاريخ البتروال الفعلي للجزائر فلم يكن سوى في 1956, و ذلك حين أكتشف أول حقل بتروالي هام و هو حقل "عجيلة", ليليه اكتشاف أكبر الحقول البتروالية في الجزائر في شهر جوان من نفس السنة و هو شهر "حاسي مسعود", ثم توالى الاكتشافات و بدأ الإنتاج والتصدير و الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1969.

و تتبع الجزائر حاليا سياسة تسعى إلى زيادة الإنتاج و التصدير و ضمان حصتها في الأسواق العالمية و خاصة السوق الأوروبية و الأمريكية.

#### الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات و الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني, و في ظل احتكار الشركات البتروالية مجمل الأنشطة البتروالية, اتخذت الجزائر قرار إنشاء شركة وطنية لتكسر الاحتكارات الأجنبية و هي شركة "سوناطراك" بتاريخ 31-12-1963<sup>1</sup>, و التي ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج و المتكون من دفعات نقدية و قيم و أسهم الحكومة الجزائرية في شركة " SN REPEL " و "CAMEL " و " مصفاة

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية, المرسوم 63-491, المؤرخ في 31/12/1963.

الجزائر" إلى جانب ذلك تم إنشاء علنيا و رسميا إثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "SONALGAZ".<sup>1</sup>

و كانت من بين مهام شركة "سوناطراك" ما يلي:

- السيطرة التدريجية على الثروة البترولية .
  - القيام بجميع أنشطة التنقيب, الإنتاج, النقل و تسوق المحروقات.
- ما ميز الفترة 1962-1970 ، هو النشاط الاستكشافي المهم جدا بمعدل 44 بئرا سنويا . ويرجع ذلك إلى النظام السائد آنذاك و القائم أساسا على نظام الامتياز، و حضور كبير من الشركات الأجنبية و قدرت نسبة النجاح ب 14%<sup>2</sup>.

رغم الإمكانيات القليلة التي كانت بحوزة شركة "سوناطراك"، خاصة من الإطارات المدربة، و استطاعت أن تشق طريقها و تثبت وجودها، حيث أصبحت أهم شركة في الجزائر و إفريقيا، و تحتل المرتبة 12 في مجال البترول عالميا. من أهم إنجازاتها ما يلي:

\* حط الأنابيب البترول الخام الذي يمتد من مصدره على سكيكدة .

\* مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود.

\* مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.

و قد قدر إنتاج للجزائر سنة 2007 حسب الشركة البريطانية للبترول من البترول الخام حوالي 86.1 مليون طن سنويا .<sup>3</sup>

تسعى دائما هذه الشركة ضمن استراتيجياتها إلى فرض نفسها على المستوى العالمي، و ضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع البترول، و لقد تمكنت من هذا لما يكسو هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية و في الاقتصاد العالمي.

### الفرع الثالث: تأميم المحروقات

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخووص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها.

يعتبر قرار تأميم المحروقات من القرارات الشجاعة والحاسمة التي أعلن عنها الرئيس الراحل "هواري بومدين" في خطابه التاريخي يوم 24 فيفري 1971 أمام إطارات الإتحاد العام للعمال الجزائريين. حيث جاء هذا القرار بعد مفاوضات

<sup>1</sup> عبد العزيز وطبان، "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضر 1830-1985"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1992، ص 151.

<sup>2</sup> lies Sahar, "Oil & Gaz Business", Le Magazine Des Energies, Mensuel, N°06, Juillet-Aout, 2015, P20

<sup>3</sup> Bp Statistical Review Of Woorld Energy, June 2008, sur le site :http://www.bp.com/statistical\_review.

جزائرية - فرنسية بشأن نصوص تضمنتها معاهدة إيفيان الموقعة في 7 مارس 1962، لاسيما منها ذات الصلة بحماية مصالح فرنسا وامتيازاتها في استغلال ثروات البترول في الصحراء الجزائرية، وهذا وقد مرت عملية التأميم بمراحل عدة نوجزها فيما يلي:

\*تأميم الشركات النفطية غير الفرنسية حيث أمتت شركة "British Petroleum" في بداية 1967 و شركة "Esso Mobil Oil" ف 24 أوت 1967 و شركة "Shell" في ماي 1968.

\*تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر و فرنسا فيما يخص رفض هذه الأخيرة رفع سعر البترول من 2.08 إلى 2.85 دولار للبرميل الواحد.

و ابتداء من تاريخ 24 فيفري 1974 أصبح للجزائر و الممثلة في شركة "سوناطراك" الحق في:

- 30% من الإنتاج و أكثر من 50% من التكرير.

- 100% من الصناعة البتروكيماوية، و مجموع التوزيع.

-تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.

-تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام<sup>1</sup>.

-أخذ حصة 51% من الشركات الفردية العاملة في الجزائر، و هذا ما سمح لها من مراقبة 56% من مجمل الإنتاج

البترولي.

تأميم النقل البري للبترول و الغاز<sup>2</sup>.

و كانت أهمّ النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم و أثرت على هيكل قطاع المحروقات هي:

✓ التخلص من التبعية الاقتصادية للجزائر، و المتعلقة أساسا بالشروات الوطنية.

✓ إنهاء عقود الامتياز التي اكتسبت صفة الاحتكارية في مراحل النقل و التسويق و الإنتاج النفطي.

✓ تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات "ترايسا، سويغ و سوترا"، و بيع مصنع لتسهيل الغاز

الطبيعي؛

✓ رفع نسبة مشاركة و سيطرة "سوناطراك" إلى 51% في عقود البحث و التنقيب.

✓ تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري.

✓ فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية لإطارات أو غيرها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد العزيز وطبان، مرجع سابق، ص 151.

<sup>2</sup> بلعيد عبد السلام، "الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال"، ترجمة محمد هناد و مصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، طبعة 1999، ص 49.

و من تم و ابتداءا من السبعينات إرتبطت التنمية الإقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي و مداخيله، فتكثف إنتاج المحروقات، و خصصت له استثمارات ضخمة. حيث وجه المخطط الثلاثي 1967-1969 ما يقارب 2,3 مليار \$ للإنتاج البتروولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، و أما عن المخطط الرباعي 1970-1973 فقد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار \$ بنسبة فاقت 49% من إجمالي الاستثمارات. و لقد ساهمت هذه الاستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات و تنوعه كما يبينه الجدول الآتي:

### جدول رقم(15): الإنتاج الجزائري للمحروقات

الوحدة: ألف طن

السنوات	غاز طبيعي	غاز البتروول	منتجات	بتروول خام
1962	300	-	-	22.800
1969	2600	100	2.200	50.000
1974	5500	380	5.000	52000
1979	20.000	1000	600	63000
1984	30.000	3500	21.000	52.000

المصدر: احمد هني, "المدونية" موقم للنشر، الجزائر ، طبعة 1992، ص 76.

و ما يلاحظ أن فترة السبعينات حققت فيها الجزائر وفرة من الموارد المالية، و المتأتية من العوائد البتروولية مرتفعة نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب الظروف السائدة آنذاك، و المتعلقة أساسا بالصدمة البتروولية لسنة 1973. و هذا ما عزز دور قطاع المحروقات و خاصة شركة "سوناتراك" التي زادت نسبة سيطرتها من 56% نهاية 1971 إلى 82% عام 1980 و ارتفع حجم منتوجاتها البتروولية إلى 98.5% عام 1981، خاصة بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البتروولي ب 100% على أهم الحقول الجزائرية و هو حقل حاسي مسعود<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني : قطاع المحروقات و الإصلاحات الجديدة

سارعت الجزائر بعد الأزمة النفطية الحادة 1986، إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، حيث أصدرت قانونا جديدا أرسى نظاما قائما على عقود تقاسم الإنتاج، و فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، و كان هذا راجع لعدة أسباب إضافة إلى الأزمة الاقتصادية ، و من بينها ما يلي:

<sup>1</sup> يسري أبو العلا، " مبادئ الإقتصاد البتروولي و تطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، ، 1996، ص 228.

<sup>2</sup> يسري أبو العلا، مرجع نفسه، ص 304.

- تراجع أسعار النفط في الأسواق, إلى ما دون 10 دولارات للبرميل<sup>1</sup>, مما أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة, و الذي أضعف قدرتها على مواجهة الطلب الاجتماعي, و كذا تسديد خدمات الدين الخارجي.
- معانات قطاع المحروقات في الثمانينات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار و تنمية القطاع.
- عدم استطاعة شركة "سوناطراك" تجديد أدواتها و أساليبها الموروثة من عهد التأميم, ومواكبة الثورة التكنولوجية الكبيرة و الخاصة بالاستكشاف و الاستغلال و حيث أصبحت الشراكة أمر حتمي.
- التحول الكبير في أساسيات السوق النفطية الدولية منذ بداية الثمانينات, كتراجع دور الأوبك لصالح الشركات النفطية العملاقة, خصوصاً بعد إلغاء نظام الامتياز في بداية السبعينات في أغلبية الدول المنتجة, الأمر الذي دفع هذه الشركات إلى تكثيف الإنفاق لأجل الاستكشاف و الإنتاج, مما ساهم في ظهور مناطق جديدة للإنتاج كالأسكا و بحر الشمال.
- يعتبر أول إصلاح في قطاع المحروقات بالجزائر هو صدور القانون 86-14 لعام 1986, و الذي كان أول خطوة لفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر, و الذي حدد إطار الشراكة بين شركة "سوناطراك" و الشركات الأجنبية, تمثلت أهم بنود هذا القانون فيما يلي<sup>2</sup>:
- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج, و هي الوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.
  - الشراكة في صيغة شركة تجارية خاضعة للقانون الجزائري, مقرها في الجزائر ولا تحمل الشخصية المعنوية.
  - الشراكة في صيغة شركة أسهم, خاضعة للقانون الجزائري, و مقرها في الجزائر.
  - منح الشهادات المنجمية من تراخيص للاستكشاف و الاستغلال لشركة "سوناطراك" لوحدها دون غيرها, وهي التي لها الحرية في التفاوض مع الشركات الأجنبية, اختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات, و بإحدى الصيغ الأربع المذكورة آنفا.
  - حصر مجال تطبيق القانون على النفط فقط, و الغاز غير معني به.
  - هذا القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة, حيث أن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون خارج مجال الشراكة, و كان هذا لاحتفاظ شركة "سوناطراك" على أهم الحقول في مقدمتها حاسي مسعود.
  - إعطاء للشريك الأجنبي الحق في اللجوء إلى التحكيم الأجنبي في حالة المنازعات.
  - إبقاء احتكار شركة "سوناطراك" لشبكات النقل<sup>3</sup>.
- \* و في 4 ديسمبر 1991, أصدر القانون الجديد رقم 91-21 و الذي أضفى تعديلات جوهرية إلى بنود قانون 1986, تمثلت فيما يلي:
- توسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل قانون 1986

<sup>1</sup> Paul Horsnell, " **Mediterranean Basin In The World Petroleum Market**", Oxford University Press, 2000 P 65.

<sup>2</sup> Mustapha Mekideche, " **L'Algérie entre économie de rente et de marché**", Alger : Dahlab, 2000 ; P96.

<sup>3</sup> Mustapha Mekideche, Op.cit, pp96-97.

- توسيع الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.

- منح امتيازات جبائية لجلب الاستثمار الأجنبي، و صنف المجال المنجمي إلى منطقتين أ و ب، و تخصيص لكل منطقة معدلات جبائية محددة.

عرف قطاع المحروقات نتائج معتبرة فضلا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل قوانين و مؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحيتها بصفقتها مالكة للثروة الطبيعية و محرك للاستثمارات.

### 1- إصلاحات مؤسسية و تطوير مصادر و هياكل القطاع

أ) الإصلاح المؤسسي: و تمثلت في قوانين شملت معظم مصادر الطاقة، و أهمها:<sup>1</sup>

لقد برزت هذه الإصلاحات في شكل قوانين شملت معظم مصادر الطاقة<sup>2</sup>، و أهمها :

\* قانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999: المتعلق بالتحكم في الطاقة، و قد شمل القانون مجموعة من التدابير و الإجراءات لترشيد الطاقة، تطوير الطاقات المتجددة<sup>3</sup> و آثار النظام الطاقوي على البيئة.

\* قانون رقم 05-07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 28 أبريل 2005: و أهم ما جاء في القانون هو رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات، و فتح المجال للاستثمار مع السماح للمتعاملين بإستغلال شبكة النقل بالأنايب إضافة إلى الاهتمام أكثر بالبيئة، مما يسمح بتوسيع المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص.. الخ.

و خصصت المادة 9 من نفس القانون لتسعير البترول الخام، حيث يحسب سعر البترول الخام داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر البترول الخام للصادرات للعشر سنوات الأخيرة<sup>4</sup>.

ب- تطوير مصادر المحروقات: حاولت الحكومة خلال هذه الفترة تطوير مصادر الطاقة وهذا عن طريق:

\* تطوير جهود البحث: ساعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة لقطاع الطاقة و المناجم سنة 2001 في تقليص مدة المفاوضات، و هو ما ساهم في زيادة و مضاعفة العقود المبرمة. ففي الفترة الممتدة بين 2001-2005 أبرم في إطار البحث و الإستكشاف 36 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال ست مناقصات دولية<sup>5</sup>، حفر أيضا 240 بئر و سجل 51 إكتشافا للمحروقات، 43% منها كان من طرف شركة سونا طراك.

\* زيادة الاحتياطات المؤكدة و تحسين إنتاجية المكامن: تقدرت احتياطات المحروقات المؤكدة التي تم إثباتها إلى غاية 01-01-2005 ب 11,35 مليار برميل من البترول الخام و 4550 مليار مكعب من الغاز الطبيعي. و تعتبر

<sup>1</sup> مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة، للبترول، ماي 2006 ص 3-27، على الموقع: [www.aopec.org](http://www.aopec.org)

<sup>2</sup> تتكون المصادر الطاقوية في الجزائر من المحروقات "بتروال خام و غاز الطبيعي، اليورانيوم و الفحم بكميات قليلة و الطاقات المتجددة.

<sup>3</sup> تمثل الطاقات المتجددة في الطاقة المائية، الشمسية و الجوفية.

<sup>4</sup> Journal l'Actualité Autrement: 01/12/2005, P-08.

<sup>5</sup> lies Sahar, "Oil & Gaz Business", Op-cit, P20.

الاحتياطات النفطية منخفضة مقارنة بالدول العربية النفطية، و لهذا تسعى شركة "سوناطراك" إلى رفعها من خلال مجموعة من المشاريع، خاصة المتعلقة بتحسين إنتاجية المكامن.

**ج- تطوير الهياكل القاعدية:** ونقصد بها التكرير، تجميع الغاز الطبيعي، و النقل.

\* **التكرير:** تعتمد صناعة التكرير في الجزائر على أربع مصاف أساسية هي سكيكدة، أرزيو الجزائر العاصمة و حاسي مسعود، ذات طاقة تكريرية إجمالية تقدر ب 22 مليون طن في السنة، تباشر و تشرف شركة "نفتك" فرع 100% بشركة سونا طراك على نشاطات التكرير.

و تماشيا مع متطلبات السوق الدولية و المعايير الأوربية الجديدة، قامت الشركة بإعداد برنامج لتأهيل و تحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005-2008 بمبلغ يصل إلى 1,2 مليار \$ و أهم هذه المشاريع:

- مشروع هليوم سكيكدة بدء من جوان 2005 لإنتاج 600 مليون قدم مكعب في سنة من الهيليوم و 50.000 طن في السنة من الأزوت.

- مشروع مصفاة أدرار لتكرير 600.000 طن/ السنة من البترول، انطلقت الأشغال في مارس 2004 بتكلفة استثمارية و صلت إلى 167 مليون دولار، 50,1 مليون مقدمة من سونا طراك و 116,9 مليون \$ تمولها شركة CNPC الصينية.

\* **تجميع الغاز الطبيعي و غاز البترول :** تملك شركة سونا طراك طاقة تحويل و تجميع الغاز الطبيعي مقدرة ب 24 مليون طن من الغاز السائل، و أهم المشاريع الجديدة مصنع تيهرت بطاقة إنتاج 36000 برميل في اليوم من الغاز السائل. و ما يقدر بغاز البترول إنتاجه الحالي ب 9,2 مليون طن يوجه للتصدير، فتسعى الجزائر لرفعه في سنة 2010 إلى 14 مليون طن.

\* **النقل:** و نقصد به الموانئ البترولية المتمثلة في ميناء أرزيو و بجاية و سكيكدة، و سعيها لتطويرها تم إنشاء شركة تسيير و إستغلال الموانئ البترولية من شركة سونا طراك و شركة تسيير الموانئ سنة 2004.

## 2- استهلاك الطاقة و ترشيدها:

انطلاقا من المخطط الوطني لاستهلاك الطاقة، تهتم شركة "نפטال" فرع 100% لسونا طراك على تلبية الاحتياجات الوطنية من المواد البترولية، محاولة تأقلم أنشطتها مع متطلبات الساحة الإقتصادية من خلال توجيه الجهود الاستثمارية نحو تجديد و تحديث منشآت التخزين و التوزيع و إعادة تنظيم نشاطاتها لمواجهة المنافسة خاصة بعد انفتاح سوق المواد البترولية للخواص و المنافسة الأجنبية، و في إطار الشراكة قامت سونا طراك بمفاوضات مع بعض الشركات الأجنبية الكبرى منها Exxon, Mobil , BP, Shell.

\* و ابتداء من الألفية الثالثة، و بالضبط في الثلاثي الأخير من سنة 1999 و في ظل الوفرة المالية و الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 بانتهاج مجموعة من السياسات المالية التوسعية

و ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة و الممتدة من سنة 2001 إلى 2014. (سوف نتطرق عليها في الفصل الثالث).

\* و أما عن نتائج هذه السياسات فسوف نتطرق إليها في الفصل الثالث.

### 3- الانضمام إلى منظمات دولية:

إن أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، تجعل ترقيته و تطويره تساهم بشكل فعال في رفع مكانة الاقتصاد الوطني على الصعيد الدولي. فقد تمكنت الجزائر من خلال البترول و الغاز من الإنضمام للكثير من المنظمات التي لها وزنها على المستوى الإقليمي أو العالمي، و منها منظمة البلدان المصدرة للبترول "OPEC"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، و تعتبر من أهم الأعضاء المؤسسين لجمعية الدول الإفريقية المنتجة للبترول "APPA" و هي مقر للجنة الإفريقية للطاقة "AFREC". و على الصعيد العالمي، فقد تمت المصادقة على إتفاقية شراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي من أجل التعاون في ميدان الطاقة و المناجم، خاصة و أن شركة "سوناطراك" عرفت إتفاقيات تعاون و شراكة في هذا المجال حيث يعمل في الجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط و الغاز، فوصلت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2000-2005 حوالي 10 مليار\$.

### 4 - صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد".

### أ- ماهية الصندوق:

أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000 قانون رقم : 2000 -02 المؤرخ في 27 جوان لسنة<sup>1</sup> 2000 و الذي نص على فتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد و يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات: فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق<sup>2</sup>. كما يعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية. و فيما يلي بعض الملاحظات المستنتجة حول هذا الصندوق<sup>3</sup>:

- إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية عدد 37 بتاريخ 29 جوان 2000 والمتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000 .

<sup>2</sup> الإيرادات المتعلقة بالثروات الطبيعية كالذهب، الفوسفات، الحديد...

<sup>3</sup> بوفليح نبيل، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص5.

- وظائف الصندوق حددت أساسا بهدف امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية التي تفوق 37 دولار للبرميل وتسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عنها آثار تضر بالاقتصاد الوطني .  
-أخيرا تسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.  
تميزت هذه الفترة بالارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر.

و قد ساهم الارتفاع الذي شهدته السوق النفطية العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية و هو النفط في الإنتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998 و 1999 ب 101,3 مليار دج و 11,2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج . و بذلك إتخذت الحكومة إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي إعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر ب 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلى 9,5 \$ للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على إمتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000 -02 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية.

### ب-أهمية الصندوق:

تكمن أهمية صندوق ضبط الإيرادات في تحوله خلال فترة وجيزة إلى أداة رئيسية و فعالة للسياسة المالية للحكومة و يمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية:

-مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.

- ضبط فوائض البترول و توجيهها لمصلحة الإقتصاد الوطني.

- تغطية العجز في الميزانية العامة و الإنتقال من حالة العجز إلى الفائض.

\* و يمكن اعتبار الصندوق "صندوق ضبط أو تثبيت"، إذا اهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديراتها. كما يعتبر "صندوق ادخار" إذا ما استخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة .  
\* كما يمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية هامة للإقتصاد الجزائري تزايدت أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير.

المطلب الثالث: إمكانيات الجزائر البترولية

من البديهي أن تتطلع كل دولة نفطية إلى أن تكون دولة فاعلة سواء ضمن الدول المصدرة للبتروال أو في إطار السوق العالمية, غير أن هذا تحكمه و يتحدد بما تملكه هذه الدولة من إمكانيات بترولية تؤثر على السوق و مزايها تختص بها تجلب إليها المتعاملين الاقتصاديين. و لهذا ارتأينا أن نخصص هذا المطلب لإبراز الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات, حجم الإنتاج و التصدير من البتروال.

الفرع الأول: تطور احتياطي النفط الخام بالجزائر

إن سياسة الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية للبلاد تؤدي إلى صيانة مصالح الأجيال القادمة, فما تمتع به الجزائر اليوم من احتياطات البتروال و الغاز لا تملكه في المستقبل, فما يستهلك اليوم لا يعوض إلا بتحقيق استكشافات جديدة تضاف إلى الاحتياطات, و قد أصبح هذا ممكناً في ظل وجود و تطور التقنيات التكنولوجية, و توفير فرص الشراكة مع الشركات البترولية العالمية<sup>1</sup>.

وقد احتياطي النفط الخام المؤكد منذ السبعينات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب, كانت تسير بعلاقة طردية مع تطور النشاط الاستكشافي, غير أنه لم يتغير كثيراً بين فترة بداية السبعينات و منتصف الثمانينات, أي الفترة التي كانت تمارس فيها شركة "سوناطراك" الاحتكار شبه التام لنشاط الاستكشاف حيث انسحبت الشركات الأجنبية من القطاع, و عجزت "سوناطراك" عن مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الاستكشاف.

و أتت المرحلة الثانية و التي اقتنعت فيها الجزائر بضرورة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر, و فعلاً هذا ما حول منحى الاحتياطي نحو الصعود المستمر, و بفضل 50 عقد شراكة موقعة مع الشركات الأجنبية في هذه الفترة, تحقق 56 استكشافاً نفطياً, حيث أضافت هذه الاستكشافات إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل<sup>2</sup>.

و على غاية سنة 2005, يمكن القول أن الجزائر قد نجحت بفضل الشراكة و الجهود الخاص لشركة "سوناطراك" في تجديد احتياطاتها حيث حققت ما يعادل 12.3 مليار برميل, و هذا رغم مضاعفة الجزائر مستوى إنتاجها في السنوات الأخيرة و هذا في ظل ظروف الاستغلال و تلبية حاجة الاستهلاك المحلي و التزامات التصدير لما يقارب 17 سنة أخرى.<sup>3</sup>

و الجدول التالي يوضح تطور الاحتياطي المؤكد للنفط الجزائري من البتروال في الفترة 1970-2014:

<sup>1</sup> Mohamed Nasser Thabet, " Le Secteur Des Hydraucarbures Et Le Developement de De L'Algérie", Anal, 1989, P114.

<sup>2</sup> Ministère de l'énergie et des mines, " Annuaire de l'énergie et des mines", P12.

<sup>3</sup> WWW.Sonatrach. Dz.

## الجدول رقم (16): تطور الاحتياطي المؤكد للنفط الجزائري من البترول في الفترة 1970-2014.

الوحدة: ألف مليون برميل

الاحتياطي	السنوات	الاحتياطي	السنوات	الاحتياطي	السنوات
11.3	2000	8.8	1985	8.1	1970
11.3	2001	8.8	1986	9.8	1971
11.3	2002	8.6	1987	9.7	1972
11.8	2003	9.2	1988	7.6	1973
11.8	2004	9.2	1989	7.7	1974
12.3	2005	9.2	1990	7.3	1975
12.3	2006	9.2	1991	6.8	1976
12.3	2007	9.2	1992	6.6	1977
12.2	2008	9.2	1993	6.3	1978
12.2	2009	10	1994	8.4	1979
12.2	2010	10	1995	8.2	1980
12.2	2011	10.8	1996	8.1	1981
12.2	2012	11.2	1997	9.4	1982
12.2	2013	11.3	1998	9.2	1983
12.2	2014	11.3	1999	9.0	1984

Sources : OPEC Annual Statistical Bulletin2005, P19.

Bp Statistical Review of World Energy2005.

## الفرع الثاني: تطور إنتاج المحروقات بالجزائر

تمتاز الجزائر من بين الدول المنتجة للبتروال بالتنوع في الإنتاج, فهي تنتج كل أنواع النفط الخام, والغاز الطبيعي و سوائل الغاز. فضلا عن ذلك اعتمدت الجزائر اسراتيجية هادفة إلى إرساء التوازن في مساهمة المصادر الثلاث في ميزانية إنتاج الطاقة.

إضافة إلى ذلك فالجزائر تعمل على تكرير قسم من إنتاج النفط الخام محليا, و تعالج قسم من إنتاج الغاز الطبيعي و تحويله إلى غاز سائل, و هذا لمواجهة تقلبات الأسعار و تنويع الزبائن.

## جدول رقم (17): تطور إنتاج البترول من 1970 إلى 2014

الوحدة: ألف برميل في اليوم

الانتاج	السنوات	الانتاج	السنوات	الانتاج	السنوات
1578	2000	1151	1985	1052	1970
1562	2001	1198	1986	809	1971
1681	2002	1231	1987	1089	1972
1852	2003	1254	1988	1111	1973
1921	2004	1280	1989	1036	1974
1990	2005	1347	1990	1003	1975
1973	2006	1351	1991	1109	1976
1992	2007	1323	1992	1188	1977
1969	2008	1329	1993	1270	1978
1775	2009	1324	1994	1271	1979
1689	2010	1327	1995	1139	1980
1642	2011	1386	1996	1049	1981
1537	2012	1421	1997	1065	1982
1485	2013	1461	1998	1047	1983
1525	2014	1515	1999	1137	1984

**Source :** Bp Statistical Review of World Energy 2015.

من خلال معطيات الجدول السابق نستنتج أن سياسة إنتاج النفط مرت عبر مراحل, حيث كانت البداية سنة 1970 و الذي انخفض فيها حجم الإنتاج و هذا نتيجة الظروف التي سبقت تأسيس المحروقات, و عندما أمت الجزائر محروقاته و بدأت تمسك زمام السيادة على المحروقات بدأ إنتاج النفط في التصاعد , و تزامنا مع ارتفاع الأسعار سنة 1973 غيرت الجزائر سياستها حيث قامت بتنويع المنتجات النفطية و خصصت مبالغ كبير للبحث و التنقيب و التي بلغت 1.31 مليار دينار, و كذا البرامج الاستثمارية الضخمة كإنشاء مركبين لتميع الغاز الطبيعي في أريزو و سكيكدة. و باستمرار الأسعار في الزيادة إلى غاية نهاية السبعينات, زاد الاهتمام بزيادة حجم الإنتاج لتمويل الاستثمارات الضخمة المخطط لها ضمن برامج التنمية ( المخطط الرباعي الثاني), و بوصول سعر البترول إلى 18 دولارا للبرميل الواحد في عام 1979 بلغ الإنتاج أعلى مستوى له. غير أنه بالرغم من تواصل ارتفاع الأسعار إلا أن الإنتاج انخفض, تماشيا مع تغيير الدولة لسياستها الاقتصادية الهادفة إلى وضع التوازن بين القطاعات, حيث خفضت الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع المحروقات من 30% إلى 14% مقارنة بالرباعي الأول (1980-1984), و مع مطلع الألفية الجديدة انتقل القطاع

بصورة كبيرة، و دخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، و ارتفعت قدرة إنتاج النفط اليومية في الجزائر هذا بسبب زيادة عدد الآبار المكتشفة نتيجة زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، من اجل مواجهة الطلب العالمي المتزايد حيث انه في سنة 2006 تم حفر 61 بئر منها 50% في إطار الشراكة، واستكشاف 17 بئرا منها 8 في إطار عملية الشراكة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>[www.algerie.guide.des.hydrocarbures.2007.html](http://www.algerie.guide.des.hydrocarbures.2007.html).



## خاتمة الفصل:

نخلص في نهاية الفصل إلى أن البترول يعد أكثر المواد الأولية من حيث التبادل التجاري في السوق العالمية و يعتبر مادة إستراتيجية حقيقية من الناحيتين الاقتصادية و السياسية و هام جدا في التنمية بالنسبة للدول المتطورة و المتخلفة على حد سواء , و مطمع تطمح أقوى الدول للاستيلاء عليه. فكان ظهور الشركات الاحتكارية كإحدى وسائل الضغط على الدول المنتجة للنفط, و المنتهجة لاستراتيجيات طويلة و قصيرة الأجل تهدف أحكام السيطرة على السوق عبر اتفاقيات ذات طابع احتكاري.

كما عرفت سنة 1960 ميلاد منظمة الأوبك التي جاءت للدفاع عن حقوق الدول المنتجة للبتروال التي استطاعت أن تؤثر في السوق البترولية خصوصا بعد التصحيح السعري سنة 1973. يتحدد السعر البترولي بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و المناخية والتي تؤثر في العرض و الطلب على البترول. و بفضل التطور التي عرفته الصناعة البترولية, و نتيجة ظهور مشاكل في تسوق البترول الخام, أنشأ سوقين مختلفين السوق الفورية و السوق الآجلة, حيث أن الأخيرة تحد من خطورة التقلبات الكبيرة التي تطرأ على أسعار البترول.

و باعتبار الجزائر واحدة من الدول المنتجة للبتروال, فقد لعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا ومهما في بناء و لإرساء اقتصادها الوطني و تمويل مشاريعها التنموية منذ الاستقلال, عرف هذا قطاع نتائج معتبرة فضلا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل قوانين و مؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية و محرّكة للاستثمارات .

حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة البترولية بفضل الشراكة التي أعطت نتائج جيدة في زيادة الطاقة الإنتاجية و التصديرية للجزائر, غير أن شركة سوناطراك تبقى الشركة الوطنية المسيطرة على قطاع البترول في الجزائر. كانت السوق البترولية في فترة الدراسة حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية و السياسية مما جعل أسعار البترول غير مستقرة, الشيء الذي أدى إلى حدوث أزمات بترولية اختلفت آثارها على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري و هذا ما سوف نتعرض إليه بالتفصيل في الفصل الموالي.

## الفصل الثالث:

أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية  
-دراسة حالة الجزائر(1970-2014)

## مقدمة الفصل:

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري و دعم قوته، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات, قد أضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع و هذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة.

أمام هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الكلي, و سيطرة الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات. أصبحت الجزائر كغيرها من الدول النفطية ليست في منأى عن مخاطر تقلبات أسعار البترول حيث عرفت تدهورا في ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و تعرضت لعدة هزات كانت أهمها سنة 1986, مما أحدث اختلالات عميقة في التوازنات الداخلية و الخارجية , و التي انعكست بالسلب على وتيرة التنمية و ضعفت قدرة البلد في تسديد ديونها. في ظل هذه الأوضاع كان إلزاما على الجزائر إدخال تصحيحات على سياستها الاقتصادية عامة حيث كانت السياسة المالية محور هذه التصحيحات باعتبارها الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية. و هذا لأجل الانتقال بالاقتصاد من اقتصاد النفط إلى الاقتصاد المستقر و المتنوع.

و من خلال هذا الفصل سوف نعرض إلى أهم التطورات و الإصلاحات التي عرفتها السياسة المالية , و معرفة ما مدى تأثير متغيرات السياسة المالية بالصدمات البترولية التي شهدتها فترة الدراسة. حيث سيقترن البحث على دراسة أثر هذه التقلبات من منظور التحليل الاقتصادي و القياسي على كل من الناتج الداخلي الخام و الإيرادات و النفقات العامة و الجباية الكلية .

و قصد الإلمام بكل هذه الجوانب كان لا بد أن نقسم فصلنا هذا إلى الآتي:

➤ **المبحث الأول:** هيكلية الاقتصاد الجزائري.

➤ **المبحث الثاني:** تطور أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1970-2014.

➤ **المبحث الثالث:** التقييم القياسي للسياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.

**المبحث الأول: هيكلية الاقتصاد الجزائري**

ارتأينا أن يكون هذا المبحث تمهيدا لفصلنا الثالث حيث سوف نتطرق فيه إلى هيكلية الاقتصاد الجزائري, و أهم القطاعات المسيطرة عليه , كما سوف نستعرض الآثار و التغيرات التي طرأت على أهم المتغيرات و المؤشرات الاقتصادية إثر تقلبات أسعار البترول.

يمكن إبراز مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال الإحصائيات التالية :

**المطلب الأول: بنية الناتج المحلي الإجمالي**

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن كل ما يتم إنتاجه من المنتجات النهائية داخل الحدود الجغرافية للبلد بغض النظر عن الجنسية من قام بالإنتاج, أي يحتوي حتى على إنتاج الأجانب المقيمين بالداخل, و يستبعد إنتاج المواطنين المقيمين بالخارج<sup>1</sup>. ومن خلال الجدول اللاحق و الذي يبين لنا تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر طيلة الفترة 1970-2014

**الجدول رقم(18): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1970-2014)**

الوحدة:مليون دولار

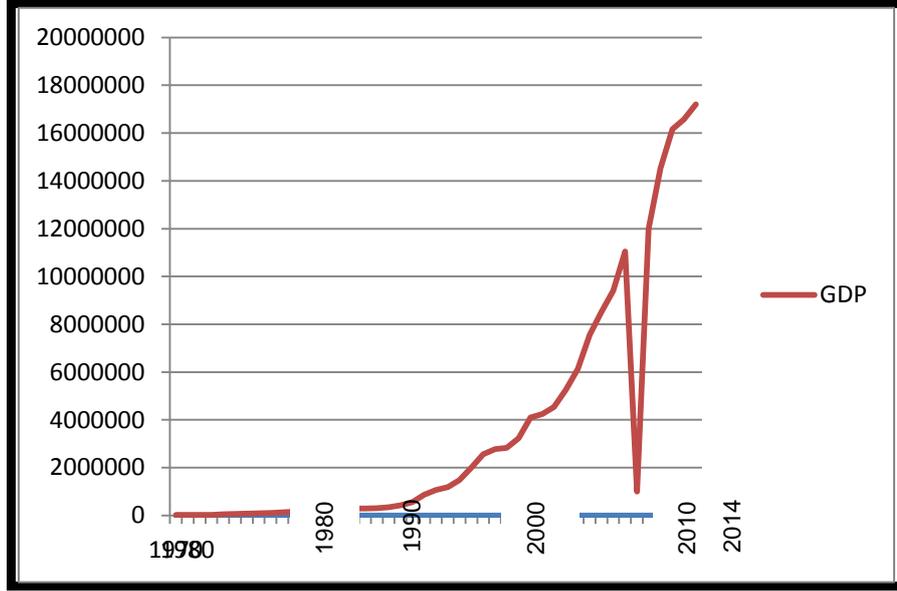
السنوات	GDP	السنوات	GDP	السنوات	GDP
1970	22905	1985	291597	2000	4098820
1971	23520	1986	296551	2001	4241800
1972	27430	1987	312706	2002	4537700
1973	32100	1988	347717	2003	5264200
1974	55561	1989	422044	2004	6127000
1975	61574	1990	554388	2005	7564600
1976	74075	1991	862133	2006	8512200
1977	87241	1992	1074700	2007	9408300
1978	104832	1993	1189720	2008	11042800
1979	128223	1994	1487400	2009	996800
1980	162507	1995	2004990	2010	11991600
1981	191469	1996	2570030	2011	14526600
1982	207552	1997	2780170	2012	16155400
1983	233752	1998	2830490	2013	16569300
1984	263856	1999	3238200	2014	17205100

Source: Banque National, www. banque mondiale.org

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية, رمضان محمد أحمد مقلد, "النظرية الاقتصادية الكلية", قسم الاقتصاد, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, مصر, 2004-2005, ص 17.

Rapport annuel de la la banque d'Algerie(2002-2005-2010-et 2014), www.bank-of-algeria.dz .

الشكل رقم(3-12): تطور الناتج المحلي الاجمالي(1970-2014)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

\* رغم قيام الجزائر بالعديد من التغيرات الجذرية لتوجيه اقتصادها, حيث قامت بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية كالانتقال إلى اقتصاد السوق, إعادة الهيكلة المالية, الخ. إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يرقى إلى أن يتحرر من عبوديته لقطاع المحروقات. حيث يلعب هذا القطاع دورا مهما في النمو الاقتصادي . فيما يلي سوف نتطرق إلى مساهمة القطاعات الأساسية في تكون الناتج المحلي الخام من خلال النسب الآتية في الجدول:

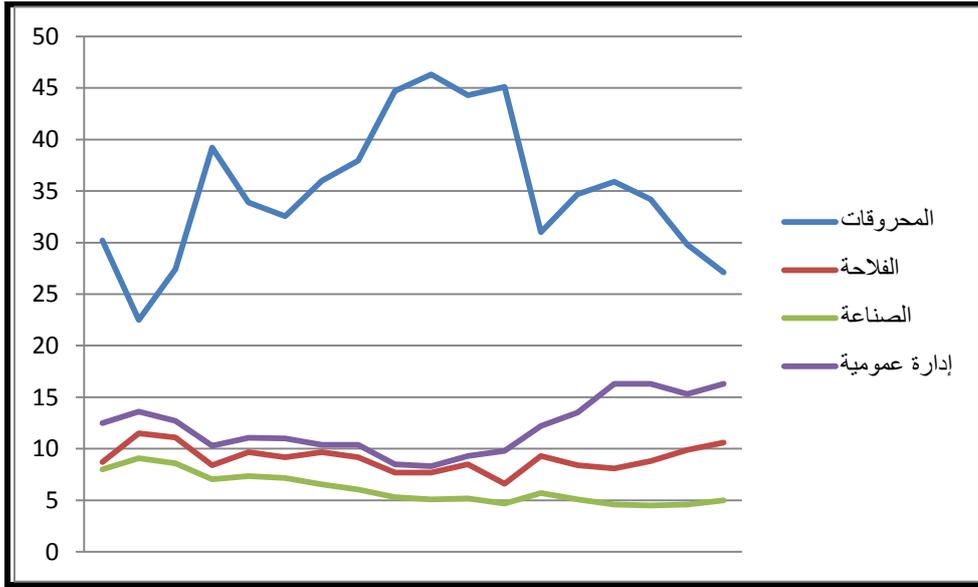
الجدول رقم(19): بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات(1997-2014).

الوحدة: %

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	إدارة عمومية	أخرى
1997	30.2	8.7	8	12.5	40.6
1998	22.5	11.5	9.1	13.6	43.3
1999	27.4	11.1	8.6	12.7	40.2
2000	39.2	8.4	7.05	10.3	35.05
2001	33.89	9.67	7.34	11.08	38.02
2002	32.55	9.19	7.18	11	40.08
2003	35.98	9.69	6.55	10.39	37.67
2004	37.94	9.18	6.05	10.39	36.44
2005	44.7	7.7	5.3	8.5	33.8
2006	46.3	7.7	5.1	8.3	32.6
2007	44.3	8.5	5.2	9.3	32.7
2008	45.1	6.6	4.7	9.8	33.8
2009	31	9.3	5.7	12.2	41.8
2010	34.7	8.4	5.1	13.5	38.3
2011	35.9	8.1	4.6	16.3	35.1
2012	34.2	8.8	4.5	16.3	36.2
2013	29.8	9.9	4.6	15.3	40.04
2014	27.1	10.6	5	16.3	41

Préparé de la part de l'étudiante d'après, Rapport annuel de la Banque d'Algerie ,des années : 2002 – 2004, P 162-2008, P 181-2010,P165-2013,P174.

الشكل رقم (3-13): بنية الناتج المحلي الخام في الفترة 1997-2014



المصدر: من إحصاءات الطلاب بناء على المعطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول السابق و المنحنى نستنتج أن قطاع المحروقات يستحوذ على الصدارة في هيكل الاقتصاد الجزائري حتى أنه يتوافق مع أعراض المرض الهولندي, و ذلك لارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي, بمقابل تراجع مساهمة قطاعات سلع التبادل التجاري و المتمثلة في الفلاحة و الصناعة, و التي حتى السنوات القريبة بقيت جد ضعيفة و مستقرة عند مستويات منخفضة رغم إمكانيات البلد الزراعية, أما قطاعات خارج التبادل التجاري, كالخدمات و البناء و الأشغال العمومية, فالملاحظ أنها بدأت تستقر نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي المذكورة في الفصل الأول.

و من خلال الجدول أعلاه نجد قطاع المحروقات يساهم بصورة كبيرة و مباشرة في تكوين الإنتاج الوطني, حيث شهد تطورا مستمرا إلى أن وصل إلى ذروته في غضون العقد الأول من الألفية الثالثة. حيث مثل ما يعادل 46.3 % سنة 2006. كما نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تراجعا سنة 1998 و سنة 2009, و كان هذا الانخفاض تزامنا مع انخفاض أسعار البترول إلى 12.28 و 62.25 دولار للبرميل على الترتيب. كما يتجلى لنا و بوضوح من خلال المنحنى البياني أن انخفاض مساهمة قطاع المحروقات يوافق ارتفاعا في نسب القطاعات الأخرى خصوصا قطاع الفلاحة و الصناعة, و هذا كان ما يعكس سياسة الجزائر في تغطية عجزها و محاولة للتخلص من تبعيتها للنفط.

### المطلب الثاني: النفط و التجارة الخارجية الجزائرية:

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي, أي الاعتماد على سلعة وحيدة و هي البترول, مما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني باعتبار هذه السلعة ناضبة, و تصديرها بهذا الحجم يسارع من نفاذها في ظل عدم البحث عن بدائل. و فيما يلي جدول يوضح تطور صادرات الجزائر ما بين 1995-2014:

### الجدول رقم(20): تطور صادرات الجزائر في الفترة 1995-2014

## الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

الوحدة:مليار دولار أمريكي

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
32.20	24.46	18.7	19.09	21.65	12.31	10.14	13.82	13.37	10.24	إجمالي الصادرات
31.54	23.98	18.10	18.53	21.06	11.9	9.77	13.18	12.41	9.73	صادرات المحروقات
97.95	98.03	96.79	97.06	97.27	96.67	96.35	95.36	92.82	95.01	% صادرات المحروقات
2.05	1.97	3.03	2.94	2.73	3.33	3.65	4.64	7.18	4.99	% باقي الصادرات
36.05	28.10	24.36	23.12	27.6	17.5	12.3	18.6	22.3	16.8	أسعار النفط \$/البرميل
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
59.99	64.71	71.73	72.88	57.09	45.18	78.59	60.59	54.74	46.33	إجمالي الصادرات
58.36	63.66	70.58	71.66	56.12	45.18	78.58	60.58	54.73	46.32	صادرات المحروقات
97.28	98.37	98.4	98.32	98.30	100	99.98	99.98	99.98	99.97	% صادرات المحروقات
2.72	1.63	1.6	1.68	1.70	0	0.02	0.02	0.02	0.03	% باقي الصادرات
100.76	109.55	111.04	112.9	80.1	62.2	99.9	74.9	65.8	50.5	أسعار النفط \$/البرميل

D'après les sources :

-C.N.I.S, Direction Générale des Douanes, Centre Nationale de l'Informatique et de Statistiques .

-Rapport annuel de la Banque d'Algerie(2002/2005/2008/2010).

من خلال معطيات الجدول السابق يتبين لنا أن صادرات المحروقات تستولي على أكبر نسبة من إجمالي الصادرات الجزائرية حيث تراوحت ما بين 92.82% و 100% في الفترة الممتدة ما بين 1995 و 2014. كما نلاحظ ان الصادرات من المحروقات تتغير ارتفاعا و انخفاضاً تبعاً لتقلب أسعار البترول, مما يوحي بالعلاقة الطردية بينهما.

وتحتل الجزائر بفعل زيادة الطلب الأمريكي على المحروقات الجزائرية المرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين الكبار لأمريكا في العالم العربي باستثناء العراق، حيث أن أمريكا في حاجة متزايدة للنفط لأنها أول مستهلك له في العالم ، وهي تواجه انخفاض إنتاجها ومصاعب في التخزين، ومخاطر الأعاصير و التحول المناخي الذي ما يزال يضرب السواحل الأمريكية وخليج المكسيك المغذي الدائم للسوق الأمريكية من الطاقة، ثم الصراع بين أمريكا وخصمها الاستراتيجي إيران هناك قريبا من الخليج.

أما في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوربي فلقد أمضت الجزائر مجموعة اتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوربي وهي: فرنسا، واسبانيا، وإيطاليا<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر

تبعا لسلسلة الأزمات النفطية التي شهدتها، طرأت عدة تغيرات على المتغيرات الكلية الاقتصادية للجزائر، و هذا ما ستوضحه الجدول الموالي:

### الجدول رقم (21): تطور بعض المتغيرات الأساسية الاقتصادية في الجزائر أثناء الفترة 1985-2014

الوحدة: ملين دولار

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
BD	5.17	15-	0.3	10.9-	11.8-	0.22-	0.5	0.2	0	4.3-

<sup>2</sup> مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص 14.

## الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

0	0	30	80	40	12.091	13.018	3.711	5.316	0.397	FDI
1.7-	1.7-	2.3	0.2	1.3-	3.4	1.9-	0.7-	1.2-	5.6	EG%
29	20.5	31.7	25.9	9.272	9.172	5.938	5.857	14.00	10.43	INF%
24.3	23.15	23.42	20.59	19.66	17.18	21.22	21.34	16.13	13.59	U%
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	2.38-	1.74-	1.16	-2.1	6.3-	BD
882	633	1065	1107	280	291	606	260	270	0	FDI
5.1	6.8	4.1	2.7	2.7	2.2	3.2	1.1	3.8	3.8	EG%
4	4.3	1.43	4.2	0.3	2.6	5	5.7	18.7	29.8	INF%
17.7	23.7	25.7	28.4	30	29.2	28	28.6	28.2	28.1	U%
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
5.88-	0.13	12.05	20.14	15.32	3.86	36.99	29.55	17.73	16.24	BD
1504	1691	1500	2571	2300	2747	2638	1686	1841	1156	FDI
4.5	3	3.3	2.9	3.5	2.3	2.4	5.8	5.5	5.2	EG%
2.197	3.255	8.89	4.522	3.9	5.7	4.9	3.7	2.3	1.4	INF%
10.8	9.8	11	10	10	10.2	11.3	11.8	12.3	15.3	U%

### D'après les sources :

- C.N.I.S, Direction Générale des Douanes, Centre Nationale de l'Informatique et de Statistiques .
- Rapport annuel de la Banque d'Algerie(2002/2005/2008/2010).

لقد كان لانخفاض أسعار النفط أعباء ثقيلة على الاقتصاد الجزائري حالت دون تحقيق التنمية المنشودة, و مست بكل المتغيرات الاقتصادية تقريبا حيث في:

\*ميزان المدفوعات:عان من عجز مستمر و هذا تزامنا مع أزمي تدهور أسعار النفط العالمي 1986 و 1999, ما عدا السنوات 1991-1992-1993 عرف تحسنا طفيفا , ليعود إلى العجز ب 4.3 مليون دولار سنة 1994 إلى أن تنفس الصعداء ابتداء من سنة 2000 حيث حقق فائضا مستمرا إلى غاية ظهور بوادر الأزمة الراهنة في سنة 2014 حيث مس ميزان المدفوعات عجز ب 5.85مليار دينار و هذا راجع لهبط مستوى الأسعار البترولية.

\* حجم استثمارات: شهدت المرحلة 1985-1995نقص شديد في تدفق للاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وذلك نظرا للأوضاع التي كانت تعرفها أسعار البترول آنذاك و كذلك الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد. أما المرحلة 1996-2014 سجلت التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة أوجها حيث نلاحظ أن في هذه الفترة بدأت وتيرة التدفق تزداد سنة بعد سنة و بنسب معتبرة و ذلك ناتج للإصلاحات التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترات و غير أن هذا التطور فقد عرف استثناءات في السنوات 1999-2000-2003-2004-2014 و التي تدنت فيها أسعار النفط .

\*النمو الاقتصادي: يشهد تقلبات من فترة لأخرى و من سنة لأخرى وذلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه ذلك , و بالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي.

\* التضخم: اضطراب الجزائر إلى تحرير أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع و رفع الدعم الحكومي رضوخا لشروط صندوق النقد الدولي, أدى إلى ارتفاع أسعار جميع السلع, و هذا أسهم في ارتفاع معدلا التضخم ارتفاعا مطردا إلى أن وصل إلى 31.7% كحد أقصى له سنة 1992<sup>3</sup>. و مع نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي سجلت معدلات التضخم تراجعا ملحوظا و مستمر حيث انخفض المستوى العام للأسعار من 29% سنة 1994 ليصل إلى 2.6% سنة 1999, و ذلك كنتيجة طبيعية للسياسة المالية النقشفية المتبعة و المدعومة بتدابير نقدية صارمة.

و الملاحظ ان معدل التضخم سجل قيمة جد منخفضة (0.34%) سنة 2000 و هو معدل منخفض, ليرتفع قليلا بعد ذلك بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي و زيادة الإنفاق العمومي, و ما يلاحظ أن رغم ارتفاع أسعار البترول و أسعار المواد الأساسية, فإن التضخم استمر في الانخفاض حيث بلغ متوسط في السنوات (2000-2007) قيمة 2.36% و هذا ما يعبر عن الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

\*البطالة: تأثر قطاع العمل بشكل كبير بسبب توالي الأزمات النفطية, و التي أفرزت نتائج سلبية عديدة على المؤسسات الوطنية, مما زاد في تفاقم معدلات البطالة في الجزائر, إلى غاية سنة 2003 حيث بدأت نتائج برنامج الإنعاش تظهر على أرض الميدان.

و ما يمكن استخلاصه من المعطيات السابقة هو الصدمات العالمية للنفط كشفت مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد على الريع البترولي, لدى كان رد فعل الحكومة انتهاج سلسلة من السياسات التصحيحية بداية من سنة 1988. و لهذا سوف نتطرق في مبحثنا الموالي إلى تطورات السياسة المالية في ظل الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي, "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية", ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر. ص 207.

### المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1970-2014

شهد الإقتصاد الوطني مراحل انتقالية عديدة ساهم في إيجادها العديد من الظروف و العوامل الداخلية و الخارجية كان البترول أهم هذه العوامل المؤثرة على الجانب الاقتصادي و الجانب المالي و الجانب السياسي والاجتماعي و الذي يمكن من خلاله استنباط أهم مفارقات النفط في الجزائر.

و باعتبار السياسة المالية ملزمة بتحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية مثلها مثل السياسة النقدية إضافة إلى تحقيق أهدافها الأخرى كالنمو الاقتصادي و ما يتطلب من تنسيق بينهما، فإن تذبذب أسعار النفط يجعلها غير مستقرة و غير متأكدة من بلوغ هذه الأهداف، إضافة إلى إيجاد صعوبات في التنبؤ لما ستكون عليه الأوضاع مستقبلا، و هذا بالطبع راجع لريعية الإقتصاد الوطني و تبعيته للإيرادات النفطية.

و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مراحل التي مرت بها السياسة المالية الجزائرية تزامنا مع تقلبات أسعار النفط.

### المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر

تقوم الجزائر بتنمية مصادر إيراداتها العامة و زيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القيام بوظائفها العامة و أنشطتها المتعددة. و من أهم هذه المصادر الجباية البترولية، غير أن هذه الأخيرة تتسم بعدم الاستقرار لكونها تتأثر بتذبذب أسعار البترول. و هذا كان من بين الأسباب التي دفعت بالجزائر للقيام بمجموعة من الإصلاحات. وفيما سوف نستعين ببعض المؤشرات المالية و الجبائية المدونة في الجدولين الآتيين لنستكشف ثمار هذه الإصلاحات .

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق الجباية البترولية، التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة، لتأتي بعدها الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات و الإيرادات غير الجبائية و هو ما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم(22): تطور الإيرادات العامة للجزائر للفترة 1970-2014

الوحدة: مليون دينار

السنوات	الإيرادات العامة	جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية	ج.البترولية ج.كلية%	ج.العادية ج.كلية%	ج.عادية GDP%	ج.العادية ن.التسيير%	ج.البترولية ن.الكلية
1970	6306	5466	1350	4106	24.7	75.3	17.92	167.38	22.44
1971	9619	5982	1648	4334	27.5	72.5	18.42	92.46	24.24
1972	9178	8434	3278	5156	38.9	61.1	18.79	96.1	42.41
1973	11067	9956	4114	5242	41.3	58.7	16.33	83.6	41.5
1974	23438	21399	13999	8000	62.6	37.4	14.39	84.24	112.03
1975	25052	23194	13462	9732	58	42	15.8	78.83	75.81
1976	28018	24976	14237	10739	57	43	14.49	81.54	70.56
1977	33479	31279	18019	13260	57.6	42.4	15.19	86.77	70.74
1978	36773	35379	17365	18014	49.1	50.1	17.18	102.49	57.67
1979	46429	44844	26516	18328	59.1	40.9	14.29	91.22	79.11

## الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

85.55	75.07	12.37	34.9	65.1	20112	37658	57770	59344	1980
88.37	75.31	13.45	33.6	66.4	25760	50954	76714	79085	1981
57.22	76.79	14.05	41.4	58.6	29179	41458	70637	75313	1982
44.03	84.39	16.02	49.6	50.4	37454	37711	75165	80957	1983
49.05	87.18	23.03	51.7	48.3	60772	56776	117548	105782	1984
34.26	87.71	15.96	50.1	49.9	46548	46363	92911	107307	1985
16.78	82.39	17.46	71.1	28.9	51799	21055	72854	90744	1986
17.69	89.2	17.93	74	26	56069	19700	75769	88808	1987
20.04	53.67	16.64	70.7	29.3	57891	23992	81883	93500	1988
38.04	58.44	15.27	58.6	41.4	64460	45540	110000	116484	1989
61.16	52.41	12.83	48.3	51.7	71146	76154	147300	152500	1990
76.14	53.17	9.59	33.9	66.13	82700	161500	244200	248900	1991
46.12	39.42	10.12	35.9	64.03	108864	193800	302664	311864	1992
37.6	43.57	10.67	41.47	58.52	126993	179218	300687	313949	1993
39.23	52.63	11.69	43.9	56.06	173906	222176	398350	477181	1994
44.25	51.89	12.01	39.5	54.95	241992	336148	578140	611731	1995
70.08	53.25	11.41	36.6	63.39	293245	507837	786600	825157	1996
67.54	49.26	11.4	35.71	64.29	334100	592500	926600	829500	1997
38.63	44.47	12.12	47.54	52.45	348700	425900	774600	946800	1998
51.82	41.9	10.58	37.95	62.04	362200	588300	950500	793500	1999
61.11	42.81	8.94	33.73	66.26	364900	1213200	1578100	994100	2000
63.63	46.12	10.47	34.58	65.41	504100	1001400	1505500	1593500	2001
58.74	46.65	10.99	34.48	65.16	595300	1007900	1603200	1595800	2002
75.56	50.65	11.6	31.71	72.01	624400	1350000	1974400	1715400	2003
83.02	51.71	10.51	29.93	73	659000	1570700	2229700	2073800	2004
114.65	58.62	11.91	23.68	76.32	729900	2352700	3082600	2301800	2005
114.1	58.47	9.87	23.11	76.89	840800	2799000	3639800	3166400	2006
89.97	53.22	9.47	24.17	75.83	891000	2796800	3687800	3759500	2007
97.55	49.68	9.97	21.23	75.77	1101900	4088600	5190500	3804200	2008
56.81	54.92	12.58	34.37	65.63	1263300	2412700	3676000	6155700	2009
66.04	55.95	12.4	32.85	67.15	1487800	2950000	4392900	4822600	2010
67.98	46.66	12.4	31.27	68.73	1810400	3979700	5790100	4522700	2011
59.28	45.05	13.29	34	66	2155000	4184300	6339300	7317200	2012
60.87	54.76	13.59	38.27	61.73	2262800	3678100	5957500	8247900	2013
48.54	51.95	13.54	40.76	59.24	2330700	3388300	5719000	7988500	2014

Sources : World Banque table statistics.

-Rapport annuel de la Banque d'Algerie(2002/2005/2008/2010/2014).

-Banque d'Algerie,1995/2005.

-Ministère des Finances ; la situation économique et financière(1993-2003).

الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

الجدول رقم(23): هيكل الإيرادات العامة في الجزائر(%)

السنوات	الحجاية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	ايرادات غير مباشرة
1970	24.7	19.7	16.4	2.4	11.3	13.5
1971	27.5	19.0	16.3	2.2	9.4	13.5
1972	38.9	15.7	13.0	1.6	16.6	8.1
1973	41.3	16.5	11.8	1.3	7.7	10.0
1974	62.6	9.9	6.2	0.8	6.0	8.7
1975	58.0	8.4	7.9	0.7	7.9	7.4
1976	57.0	9.7	8.5	0.7	7.3	4.7
1977	57.6	10.2	7.9	0.7	7.8	6.6
1978	49.1	11.3	11.9	0.9	9.1	3.8
1979	59.1	11.5	9.6	1.0	5.6	3.4
1980	64.9	8.3	7.1	0.9	5.1	2.6
1981	66.4	7.1	6.0	0.8	5.6	3.4
1982	59.4	8.9	7.8	0.8	5.7	6.5
1983	50.4	14.4	8.4	1.4	5.8	7.2
1984	48.3	16.5	8.0	1.4	5.2	10.4
1985	49.9	15.9	7.3	2.0	5.3	11.4
1986	28.9	23.8	11.7	2.8	6.9	13.4
1987	26.0	25.3	12.6	3.1	8.9	15.4
1988	29.3	25.4	10.9	3.5	7.4	12.1
1989	41.4	19.9	8.9	3.3	7.6	5.5
1990	51.7	14.7	6.9	2.4	7.7	3.4
1991	66.1	9.2	3.0	1.4	7.6	1.9
1992	64.7	9.3	2.8	1.8	9.1	2.4
1993	57.8	10.9	16.9	2.2	9.4	2.8

## الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

3.1	11.0	1.5	15.2	9.9	59.3	<b>1994</b>
1.5	12.2	1.1	16.6	8.9	59.7	<b>1995</b>
1.8	10.2	1.1	15.7	8.2	63.0	<b>1996</b>
2.2	7.9	1.1	16.0	8.8	63.9	<b>1997</b>
2.4	9.7	1.5	20.0	11.4	55.0	<b>1998</b>
4.6	8.4	1.3	15.7	7.6	61.9	<b>1999</b>
1.0	5.5	1.0	10.5	5.2	76.9	<b>2000</b>
6.0	6.9	1.1	11.9	6.5	66.5	<b>2001</b>
7.0	8.0	1.2	13.3	7.0	62.9	<b>2002</b>
3.6	7.04	1.0	12.0	6.6	69.3	<b>2003</b>
2.9	6.3	0.9	12.4	6.7	70.9	<b>2004</b>
2.7	4.8	0.6	10	5.5	76.32	<b>2005</b>
3.3	3.2	0.6	9.4	6.6	76.89	<b>2006</b>
3.2	3.6	0.7	9.4	7	75.83	<b>2007</b>
2.6	3.2	0.6	8.4	6.4	75.77	<b>2008</b>
3.1	4.6	0.9	13	12.5	65.63	<b>2009</b>
4.3	4.1	0.9	11.7	12.7	67.15	<b>2010</b>
4.9	5.3	0.8	9.8	11.8	68.73	<b>2011</b>
3.9	5.3	0.8	10.3	13.6	66.	<b>2012</b>
4.1	6.7	1	12.4	13.8	61.73	<b>2013</b>
4.4	6.4	1.2	13.3	15.3	59.24	<b>2014</b>

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من نفس معطيات الجدول السابق.

\*الفترة 1970-1990:

خلال هذه الفترة، نستنتج أن السياسة المالية بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من % 24,7 من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي % 50 من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة % 60 سنوات 1981، 1980، 1974 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت \$ 35,93 و \$ 36,83 على التوالي. بالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضا، إذ انتقلت من % 75,3 من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي % 50 من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة % 33,6 هذا و ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب ( كضرائب الأرباح الصناعية والتجارية). غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 (من \$ 27,56 للبرميل سنة 1985 إلى \$ 14,4 سنة 1986)، أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي % 20 (من % 50 سنة 1985 إلى % 30 سنة 1986). و هذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى من % 38 من الناتج المحلي خلال الفترة 1981-1985 إلى % 28 من هذا الإجمالي خلال 1986-1990.

\*الفترة 1991-1998:

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الأثر الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث كشف انهيار أسعار المحروقات ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما أبرزت هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي. ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير أسلوب تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992<sup>1</sup>، الذي هدف إلى:

- تحقيق النمو الاقتصادي بترقية الادخار و توجيهه للاستثمار الإنتاجي.
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل و حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة.
- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري.
- السعي على إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر لعدم الاستقرار الأولى و خضوعها إلى متغيرات خارجية يصعب السيطرة عليها.
- تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية.
- الفصل بين الضرائب العائدة للدولة و تلك العائدة للجماعات المحلية لتعزيز اللامركزية الحكم من جهة، و تمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة الممكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ذكره، ص 31.

- فصل ضريبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين IRG على ضريبة الأشخاص المعنويين IBS, و إدخال الضريبة على القيمة المضافة TVA في إطار الضرائب غير المباشرة. إضافة إلى إحداث عدة ضرائب و رسوم تعود على مباشرة على الجماعات المحلية, كالرسم على النشاط المهني TAP, الدفع الجزائي VF, الرسم العقاري TF و رسم التطهير. لا ننكر أن لا ننكر أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 قد أضفى بنية جديدة على النظام الضريبي, إلا أنه لم يراجع الجباية البترولية لما تتمتع به من خصائص, حيث تخضع لقواعد و أعراف تتجاوز الدولة لترتبط بالقواعد العامة لمنظمة الأوبك كما أن أساس فرض الضريبة البترولية يكون مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض المملوك للجماعة الوطنية, بينما أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في أعباء الدولة بدون مقابل.

\*إضافة إلى إصلاح 1992, عرفت الجزائر برنامج الإنفاق الموسع و المتمثل في برنامج التثبيت الهيكلي (من 1994/05/22 إلى 1995/05/21), و برنامج التعديل الهيكلي (من 1995/5/22 إلى 1998/5/21)<sup>1</sup> و منه ما يمكن قوله أن السياسة الضريبية في الفترة 1994-1998 كانت توسعية تهدف إلى التقليل أو القضاء على العجز المالي, لأنها كانت ملزمة بتطبيق جملة من التدابير الخاصة و المتمثلة في زيادة الإيرادات بحيث تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38% سنة 1994, كما تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي من 12% إلى 6%<sup>2</sup>, إضافة إلى رفع أسعار سلع و خدمات القطاع العام و خصوصية مؤسساته. هذه من جهة و من جهة أخرى ضغطت على النفقات العامة (سنتعرض إليه بالتفصيل في المطلب اللاحق).

و من خلال الجداول السابقة (رقم 22-23) نستنتج أنه في بداية هذه الفترة عرفت الإيرادات العمومية نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية, حيث ارتفعت من \$ 14,92 للبرميل سنة 1988 إلى \$ 23,73 سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي, وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991. أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح, فقد عرفت انخفاضا من 41.74% من مجموع الجباية الكلية سنة 1993 (ما بعد الأزمة البترولية 1987), إلى 29,93% من نفس المجموع<sup>3</sup> 2004. (باستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها هذه النسبة % 47,54), وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من \$ 19,09 للبرميل سنة 1997 إلى \$ 12,72 سنة 1998). مما كان له الأثر البين على انخفاض حصيلة الجباية البترولية. في حين إذا حللنا هيكل هذه الجباية العادية, فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد تستولي على أكبر حصة حيث تحولت من % 2,8 من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى % 16,9 من هذا المجموع سنة 1993 لتبلغ ذروتها سنة 1998 بنسبة % 20 من نفس المجموع لنفس الأسباب السالفة الذكر.

<sup>1</sup> بلعوز بن علي, مرجع سبق ذكره, ص 191.

<sup>2</sup> بن شهرة مدني, "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)", دار حامد للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, الطبعة الأولى 2009, ص 135.

<sup>3</sup> أحمد هني, "اقتصاد الجزائر المستقلة", ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1996, ص 47.

\*الفترة 1999-2014:

و بعودة أسعار المحروقات إلى الارتفاع إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، حيث قفزت إيرادات الدولة المتأتية من البترول من 588.3مليار \$ إلى 1213.2 مليار \$ مما أسهم في خفض حجم المديونية الخارجية ابتداء من سنة 2007 حيث بلغت 4.88 مليار دولار، و الذي كان نتيجة ارتفاع مداخيل الجباية البترولية الناجمة عن عودة الأسعار إلى الارتفاع هذا من جهة و كذلك الزيادة في الإيرادات العادية من جهة أخرى كما سيوضحه الجدول التالي:

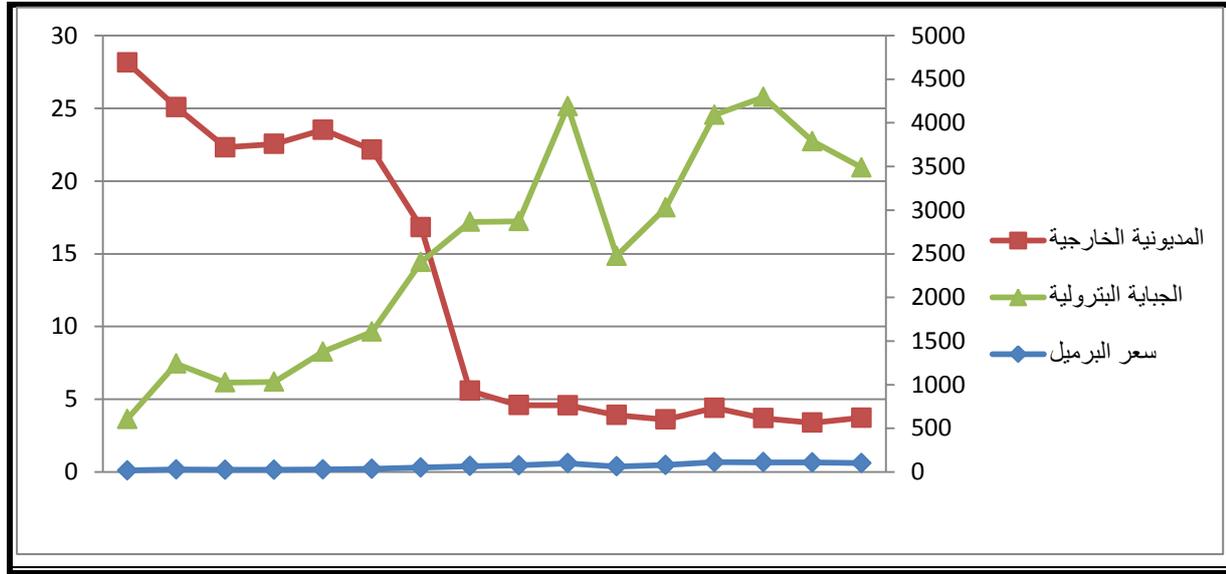
الشكل رقم (24): تطور المديونية الخارجية الجزائرية في الفترة 1999-2014

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
65.85	50.54	36.05	28.2	25.2	24.3	28.5	17.8	سعر البرميل ب\$
5.58	16.83	22.15	23.52	22.54	22.31	25.08	28.14	المديونية الخارجية مليار \$
2799	2352.7	1570.7	1350	1007.9	1001.4	1213.2	588.3	الجبابة البترولية مليار دج
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
100.76	109.55	111.04	112.94	80.15	62.25	99.97	75.95	سعر البرميل ب\$
3.73	3.39	3.69	4.41	3.60	3.91	4.58	4.88	المديونية الخارجية مليار \$
3388.3	3678.1	4184.3	3979.7	2950	2412.7	4088.6	2796.8	الجبابة البترولية مليار دج

Sources :- World Bank table statistics .

-Bank d'Algerie,2002/2005/2010/2014.

الشكل (3-14): تطور المديونية الخارجية في الفترة 1999-2014



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(24).

## الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

أما فيما يخص حصة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية التي تعتمد مبالغها السنوية على الأرباح الموزعة من طرف الهيئات و المؤسسات العمومية , فسوف نحملة في الجدول التالي:

### الجدول رقم(25):تطور نسبة الإيرادات الضريبية نسبة إلى الإيرادات الكلية

الوحدة:مليار دينار

السنوات	2001	2003	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إيرادات جبائية(1)	329.2	524.9	580.4	965.2	1146.6	1298.0	1527.1	1908.6	2018.5
إجمالي الإيرادات(2)	1505.5	1974.4	2229.7	5190.5	3676.0	4392.9	5790.1	6339.3	5940.9
(1)/(2) %	26.4	26.26	26.0	18.6	31.2	29.5	26.4	30.1	34.0

Source :Rapport annuel de la banque d'Algerie 2013.

لقد واصلت انخفاضها إجمالا، تحت أثر ارتفاع أسعار المحروقات، من 2001 إلى 2008 منتقلة من 26.4 % إلى 18.6 %، و يرجع الارتفاع القوي لهذه النسبة في 2009 إلى الانخفاض المعتبر في الإيرادات الضريبية المتأتية من المحروقات. أما فيما يخص توجه هذه النسبة نحو الانخفاض (2010 و 2011) ثم نحو الارتفاع سنة 2013 يرجع، على التوالي، إلى زيادة ضريبة المحروقات (ارتفاع أسعار البترول) ثم انخفاض (نقص في حجم الصادرات) أم 2012 فقد كانت سنة خاصة تميزت باستقرار نسبي في الضريبة البترولية، لكن مترافق مع ارتفاع الضريبة العادية (الحقوق الجمركية والضرائب على الدخل خاصة) يفوق مستواها المتوسط. بقدر ما يدل عليه ضعف حصة هذه الإيرادات في الإيرادات الكلية، يبين تطور هيكلها منذ عدة سنوات مدى ضعف العائد للضريبة على السلع والخدمات والمتعارض مع زيادة القيمة المضافة المسوقة الناجمة عن قطاع خارج المحروقات و مع هيكل نفس الضريبة في تقريبا كل الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة. من جهة أخرى الانخفاض نحو مبالغ شبه معدومة للضريبة على القيمة المضافة وللإقتطاعات الأخرى على المنتجات البترولية (خاصة وقود المركبات) يتعارض أيضا وبقوة مع الإقتطاعات المرتفعة على هذه المنتجات في نفس الاقتصاديات<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني:تطور النفقات العامة بالجزائر

تعتبر النفقات العامة الأداة الثانية للسياسة المالية، و هي تعكس دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد لعبت السياسة الانفاقية دورا مهما في إحداث التنمية الاقتصادية، و يتجلى ذلك بوضوح من خلال تطور نسب الإنفاق العام التي انتقلت من 26.25% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1970 إلى 40.57% سنة 2014، وبلغ أقصى نسبة له سنة 1985 تقدر ب 46.4%. و فيما يلي سوف نستقرئ تاريخ السياسة الانفاقية بالجزائر على مدار حقبة الدراسة من خلال معطيات الجدول الآتي:

<sup>1</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، ص 90.

الجدول رقم (26): تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 1970-2014

الوحدة: مليون دينار

السنوات	النفقات العامة G	الإنتاج الداخلي الخام GDP	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	G GDP%	ن.تس %G	ن.تس %GDP	ن.تج %GDP
1970	6014	22905	2453	1623	26.25	40.78	10.7	7.08
1971	6796	23520	4687	2254	28.89	68.96	19.92	9.58
1972	7729	27430	5365	2832	28.17	69.41	19.55	10.32
1973	9913	32100	6270	3715	30.88	63.25	19.53	11.57
1974	12495	55561	9496	4002	22.48	75.99	17.09	7.2
1975	17756	61574	12344	5412	28.83	69.52	20.04	8.78
1976	20177	74075	13170	6947	27.23	65.27	17.77	9.37
1977	25472	87241	15281	10191	29.19	59.99	17.51	11.68
1978	30106	104832	17575	12531	28.71	58.37	16.76	11.95
1979	33515	128223	20090	13425	26.13	59.94	15.66	10.47
1980	44016	162507	26789	17227	27.08	60.86	16.48	10.6
1981	57654	191469	34204	23450	30.11	59.32	17.86	12.24
1982	72443	207552	37994	34449	34.9	52.44	18.3	16.59
1983	85632	233752	44380	41252	36.63	51.82	18.98	17.64
1984	115735	263856	69709	46026	43.86	60.23	26.41	17.44
1985	135301	291597	53070	44614	46.4	39.22	18.2	15.3
1986	125441	296551	62868	40924	42.3	50.11	21.2	13.8
1987	111323	312706	62853	36586	35.6	56.46	20.1	11.7
1988	119700	347717	37672	66230	34.42	31.47	10.83	19.04
1989	124500	422044	37294	67484	29.49	29.95	8.83	15.98
1990	136500	554388	41296	77024	24.62	30.25	7.44	13.89
1991	212100	862133	153800	58300	24.6	72.51	17.83	6.76
1992	420131	1074700	276131	144000	39.09	65.72	25.69	13.39
1993	476624	1189720	291417	185210	40.06	61.14	24.49	15.56
1994	566329	1487400	330403	235926	38.07	58.34	22.21	15.86
1995	759617	2004990	473694	285923	37.88	62.35	23.62	14.26
1996	724607	2570030	550596	174013	28.19	75.98	21.42	6.77
1997	914100	2780170	643600	201600	32.87	70.4	23.14	7.24
1998	976721	2830490	664100	211900	34.5	79	27.26	7.36
1999	1078800	3238200	774700	187000	33.31	75.79	25.25	8.12
2000	1160400	4098820	856200	321900	28.31	73.78	20.88	7.85
2001	1519300	4241800	798600	522400	35.81	63.42	22.71	8.42
2002	1540900	4454800	975600	575000	34.58	68.14	23.57	11.44
2003	1786800	5124000	1122800	567400	34.87	65.69	22.9	11.96
2004	1891800	6127000	1251000	640700	30.87	65.83	20.32	10.54
2005	2052000	7564600	1245100	806800	27.12	60.67	16.45	10.66

## الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

11.92	16.89	41.38	58.62	28.81	1015100	1437900	8512200	2452700	2006
15.28	17.79	46.15	53.84	33.03	1434600	1673900	9408300	3108500	2007
17.86	20.08	48	53.94	37.22	1973300	2217700	11042800	4111000	2008
19.39	22.92	45.83	54.16	42.31	1946300	2300000	10034300	4246300	2009
15.07	22.17	40.47	59.52	37.25	1807900	2659000	11991600	4466900	2010
13.53	26.59	3372	66.27	40.12	1974400	3879200	14588600	5853600	2011
14.03	29.5	32.23	67.76	43.54	2275500	4782600	16208700	7058100	2012
11.37	24.82	31.32	68.37	36.30	1892600	4131500	16643800	6042100	2013
14.49	26.07	35.72	64.27	40.57	2493900	4486300	17205100	6980200	2014

### \$Sources :

World Banque table statistics.

-Rapport annuel de la Banque d'Algerie(2002/2005/2008/2010/2014).

-Banque d'Algerie,1995/2005.

-Ministère des Finances ; la situation économique et financière(1993-2003).

### \*الفترة 1970-1990:

نعلم بأن الجزائر قامت خلال فترة 1970 بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 26,25 % من الناتج المحلي الخام سنة 1970 إلى 46.4 % من الناتج سنة 1985. وقد تطلب هذا النموذج (التخطيط المركزي الموجه) للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.21 % سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة العاطلة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28 % سنة 1983 حسب البيانات الحكومية، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52 % سنة 1978 و 14.65 % سنة 1981 .

و فيما يلي نستعرض مراحل تنفيذ التخطيط في الجزائر خلال هذه الفترة:

- المخطط الرباعي الأول 1970-1973: كان موجها نحو الصناعات المصنعة بهدف دعم البناء الاشتراكي، حيث بلغ حجم الاستثمارات 68.56 مليار دج. كان سببها زيادة صناعات جديدة في المحروقات و ارتكزت أهدافه على التالي:
  - تحقيق معدل نمو سنوي مقدرا ب 9% من الناتج المحلي الخام.
  - تدعيم و إنشاء الصناعة لتعميم الاستقلال الاقتصادي.
  - نهج سياسة دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و توجيه الاستهلاك العام و الخاص.
  - تحسين و رفع المستوى المعيشي للسكان.

2-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: اهتم بتدعيم مشاريع المخططات السابقة ، كما اعتنى بالقطاع الريفي و الزراعي، حيث تم الشروع في استبدال الكروم بزراعات أخرى و تخصيص بناء 300 قرية نموذجية فلاحية و الشروع في إنجاز السد الأخضر، كما انفرد عن بقية المخططات بتطبيق اللامركزية للجماعات المحلية و الهيئات العمومية، حيث خصص له حجم بمبلغ كبير قدر ب 110 مليار دج ( زيادة ب 4 مرات عن المخطط الرباعي الأول). و كانت أهداف هذا المخطط تتلخص في:

-زيادة الإنتاج و توسيع التنمية بكامل التراب الوطني.

-رفع الناتج المحلي الإجمالي ب 40% على الأقل لاما يقدر سنويا بزيادة قدرها 10%.

\* تمثلت نتائجه بوصول معدل الاستثمار الحكومي إلى 46% بين عامي 1978 و 1979 حيث لم يتعدى 35% سنة 1970، لكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فإن الإنتاج لم يرتفع عن هذا الأدنى، و هذا بسبب هجرة اليد العاملة الريفية، و تفشي البيروقراطية<sup>1</sup>.

3-المرحلة التكميلية 1978-1979: تميزت بالحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني و المقدرة ب 190.07 مليار دج، و أغلبها أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الاسعار و الناتجة عن الأزمة الدولية.

4-المخطط الخماسي الأول 1980-1984<sup>2</sup>: تعد مرحلة جديدة بالانطلاق نحو التخطيط للإنتاج بدلا من التخطيط للاستثمارات، و من بين أهدافه:

-توسيع و تنوع الانتاج الوطني و تكيفه مع تطور الاحتياجات العامة.

-بناء سوق وطنية داخلية نشيطة و قادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي.

-التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد و جعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي و تنويعه.

5-المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989<sup>3</sup>: و الذي هدف إلى:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمارات.

-المحافظة على الاستقلال الاقتصادي بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

-تخفيض التكاليف و آجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات و التحدي الصارم و الحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الأنجاز و الخدمات و المراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.

- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، "سياسة تمويل التنمية م وتنظيمها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1991، ص 246.

<sup>2</sup> التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80-1984، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص ص 1-5.

<sup>3</sup> التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 85-1989، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص ص 5-8.

## الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

-تحسين فعالية جهاز الإنتاج و التنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية و المادية المتوفرة و التوزيع التدريجي و المتوازن لابعاء التنمية بين الدولة و الأعوان الاقتصاديين.

و بارتفاع أسعار النفط الخام من \$14.92 إلى \$23.73 للبرميل بين سنتي 1988 و 1990 نتيجة حرب الخليج العربي, و أيضا خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991, لم ترتفع قيمة الإنفاق العام رغم ارتفاع حجم الإيرادات بل انخفضت من 34.42 % سنة 1988 إلى 24.6 % سنة 1991 من الناتج الداخلي الخام, وقد مس هذا الانخفاض كل من نفقات التجهيز و نفقات التسيير. و هذا نتيجة تخلي الجزائر على النهج الاشتراكي, و الانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق بالتقليل من تدخلها في الاقتصاد بداية برفع الدعم عن الأسعار.

### \*الفترة 1991-1998:

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام عرفت ارتفاعا في المتوسط حيث بلغت حوالي 40%. كما نميز وجود تباين كبير بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز حيث تقدمت الأولى من 30% و 79% من إجمالي النفقات, بينما تراجع الثانية من 56% إلى 21% و هذا خلال نفس الفترة (1991-1998), و يفسر ارتفاع نفقات التسيير بارتفاع أعباء الأجور و الرواتب و كذلك نفقات الشبكات الاجتماعية ابتداء من سنة 1992 و التي اهتمت بها الدولة خاصة قطاع التضامن و الحماية الاجتماعية لأجل تخفيف الضرر الاجتماعي الذي خلفه مخطط التعديل الهيكلي, و هذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

### الجدول رقم (27): تطور الهيكل الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر من 1991-2000

الوحدة: %

النفقات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الخدمات العامة	13.14	16.80	17.17	13.95	15.06	17.53	17.53	17.53	17.53	17.53
الأمن و الدفاع	6.63	8.47	16.79	17.53	18.93	22.04	22.04	22.29	22.29	22.29
الخدمات الاجتماعية	33.00	42.19	43.13	33.95	36.65	42.66	42.66	42.82	42.82	42.82
الشؤون الاقتصادية	1.74	2.22	2.27	1.85	1.99	2.32	2.32	2.32	2.32	2.32
نفقات أخرى	45.50	30.31	20.64	32.73	27.36	15.45	15.45	15.04	15.04	15.04

المصدر: عبد المجيد قدي مرجع سابق الذكر, 192.

من خلال الجدول رقم (27) يتبين لنا أن الخدمات الاجتماعية أخذت حصة الأسد طول الفترة 1991-2000, حيث كانت نسبتها 33% كحد أدنى, و 42.82%, بينما نفقات الأمن و الدفاع فبلغت أعلى نسبة 22.04% سنة 1996 و استقرت عنده على غاية سنة 2000, و أيضا نفقات الشؤون الاقتصادية التي استقرت عند أكبر نسبة بلغت في هذه الفترة و هي 2.23% من منتصف التسعينات على بداية الألفية الثالثة.

\*فترة 1999-2014:

يتضح من المعطيات الجدول رقم(26) :

- ارتفاع نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من % 28,31 سنة 2000 إلى حوالي 40.57 % سنة 2014 .

-تزايد في نفقات التسيير أكبر منه في نفقات التجهيز إلى غاية 2005، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 856.2مليار دج لتصل إلى 1251مليار دج سنة 2004و كانت نسبة تطور هذه الأخيرة متذبذبة لتصل إلى 2659مليار دج في سنة 2010، وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280مليار دج سنة 2010 بعدما كانت لا تتعدى 135مليار دولار سنة 2000، ومن ناحية ترقية الموارد البشرية للانتفاع من قدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني زاد الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي ليرصد له مبلغ 173مليار دج سنة 2010مع رصيد مبلغ 100مليار دج من أجل التخفيف من حدة الإصلاح على الطبقات الفقيرة بدعم أسعار بعض المواد الغذائية والأدوية مع توفير مناصب شغل للفئة البطالة بسبب خصوصية الشركات العمومية، بالإضافة إلى ذلك اهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم المقدرة على إكمال التعليم العالي للاستفادة منهم في القطاعات الاقتصادية التي لا تحتاج إلى يد عاملة ماهرة.

- تطور نفقات التجهيز الكبيرة خلال نفس الفترة و الذي بلغ 321.9 مليار دج سنة 2000, ليصل إلى 2493.9 مليار دج سنة 2014, فقد ارتفعت بقوة من سنة 2005 إلى سنة 2008 لتستقر بين 2008 و 2011 وتبلغ 2275.5 مليار دينار في 2012، قبل أن تنخفض إلى 1887.8 مليار دينار في 2013 (-17٪)، أي نفس المستوى الذي بلغته بين 2008 و 2011. يرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز تقريبا كليا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج في 2012 إلى 243.6 مليار دج في 2013، بينما عرفت هذه الفئة من النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بين سنتي 2011 و 2012 (+342.6مليار دينار). بالمقابل ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية بـ 86 مليار دينار (13.7٪) لتبلغ 714.5 مليار دينار وتمثل 37.8٪ من إجمالي نفقات التجهيز 27.6٪ في 2012<sup>1</sup>.

ومنه نستنتج أن الجزائر اتخذت منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديدا في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يركز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي و تنشيط الطلب الكلي، وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دورا هاما في إتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الاقتصادي بعدا اجتماعيا كبيرا خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي بحيث تراوح متوسط

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر السنوي لسنة 2013، ص ص92-93.

معدل البطالة خلال الفترة 1995-2000 في حدود 28% بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر.

وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة 2001-2014 في البرامج التالية:

\*برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) Programme le soutien à la relance économique: (المخطط الثلاثي 2001-2004)، و الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (7 ملايين دولار) قبل أن يصبح غلاف مالي نهائي بحوالي 1.216 مليار دينار (16 مليار دولار)، و هذا بعد إضافة مشاريع جديدة له و تقييمه. وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمخطط ملائم لهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

\*البرنامج التكميلي لدعم النمو: (PCSC) Programme Complémentaire de soutien à la croissance

(المخطط الخماسي الأول 2005-2009)، و الذي قدرت إعماداته المالية الأولية بـ8.705 مليار دينار (114 مليار دولار) مما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، و البرامج الإضافية كبرنامج الجنوب و الهضاب العليا و البرنامج التكميلي لامتناس السكن الهش.

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرة الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للإستثمار والتنمية الاقتصادية.

-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) Programme de Consolidation de la Croissance économique: (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)، بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (286 مليار دولار) بما فيها الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق<sup>1</sup>. و تمثلت أهداف هذا البرنامج في الآتي:

-تحسين التنمية البشرية.

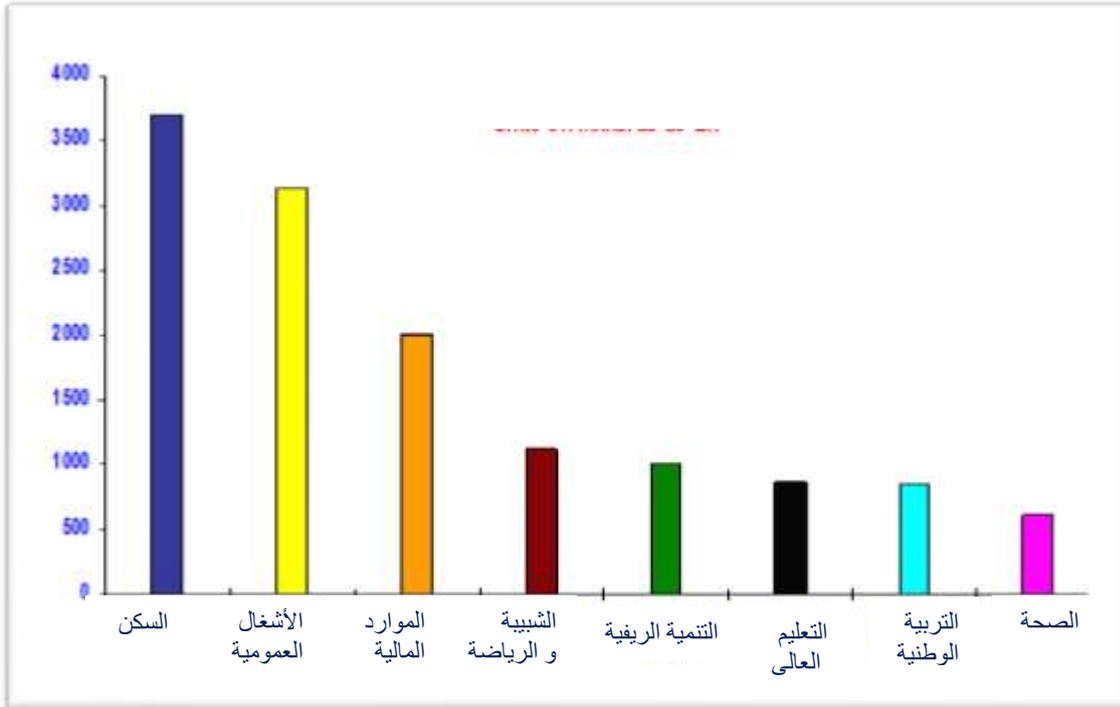
<sup>1</sup> محمد مسعي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، "مجلة الباحث"، العدد 10/2012، أطلع عليه يوم: 2016/04/30 على الساعة 19:45.

- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني .
- التنمية الصناعية .
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل.
- تطوير اقتصاد المعرفة.

و الشكل الأتي يبين أهم القطاعات التي ركز عليها الإنفاق العام في المخطط الخماسي الثاني

### الشكل (3-15): القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014

الوحدة: مليار دينار



Source: www.andi.dz

من خلال الشكل (3-15) أعلاه نلاحظ الاستثمارات العمومية ركزت على القطاعات التالية:

- السكن: خصصت مبالغ لبناء 2 مليون وحدة سكنية.
- الأشغال العمومية: صرف أكثر من 42 مليار \$ على مواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ كما خصص أكثر من 38 مليار \$ لتحديث و مد شبكة السكك الحديدية, تحسين النقل الحضاري و تحديث الهياكل القاعدية بالمطار.
- الموارد المالية: هدف الإنفاق إلى تحسين التزويد بالماء الشروب, حيث تم إنجاز 35 سدا , و 25 منظومة لتحويل المياه و إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحار الجاري إنجازها, كما تم توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

## الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

- الشبيبة و الرياضة:تم إنشاء أكثر من 5000 منشأة قاعدية من ملاعب و مسابح و دور شباب.
- التنمية الريفية:أكثر من 13 مليار \$ رصدت لدعم التنمية الفلاحية و الريفية و التي شرع فيها في البرنامج السابق.
- التعليم العالي:خصص 3 ملايين \$ لتدعيم اقتصاد المعرفة, دعم البحث العلمي و تعميم التعليم.
- التربية الوطنية: إنشاء أكثر من 5000 منشأة للتربية الوطنية و 1000 إكمالية و 850 ثانوية, كما تمت تهيئة 600000 مكان ييداغوجي جامعي, و 400000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 200 مؤسسة للتكوين و التعليم المهنيين.
- الصحة:تم انشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية, منها 182 مستشفى و 42 مركبا صحيا متخصصا و 288 عيادة متعددة التخصصات.

يجدر التذكير أن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي جرت النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات. وعليه، فإن الحفاظ على المبالغ المتوصل إليه في هذا النوع من النفقات، وتوافقا مع إمكانيات الامتصاص من طرف الاقتصاد الوطني، لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية، يستدعي كل الاهتمام.

### المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي, و ضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و إعادة توزيع الدخل و الثروات من خلال السياسة الضريبية و الاتفاقية و يمكن توضيح بنود الموازنة العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

### الجدول رقم (28): تطور بنود الموازنة خلال الفترة 1970-2014

الوحدة: مليون دج

السنوات	الإيرادات	النفقات	الرصيد	النخامGDP الناتج الداخلي	إلىGDP نسبة الرصيد%
1970	6306	6014	292	22905	1.27
1971	9619	6796	2823	23520	12
1972	9178	7729	1449	27430	5.28
1973	11067	9913	1154	32100	3.59
1974	23438	12495	10943	55561	19.6
1975	25052	17756	7296	61574	11.8
1976	28018	20177	7841	74075	10.5
1977	33479	25472	8007	87241	9.17
1978	36773	30106	6667	104832	6.35
1979	46429	33515	12914	128223	10
1980	59344	44016	15328	162507	9.4
1981	79085	57654	21431	191469	11.1

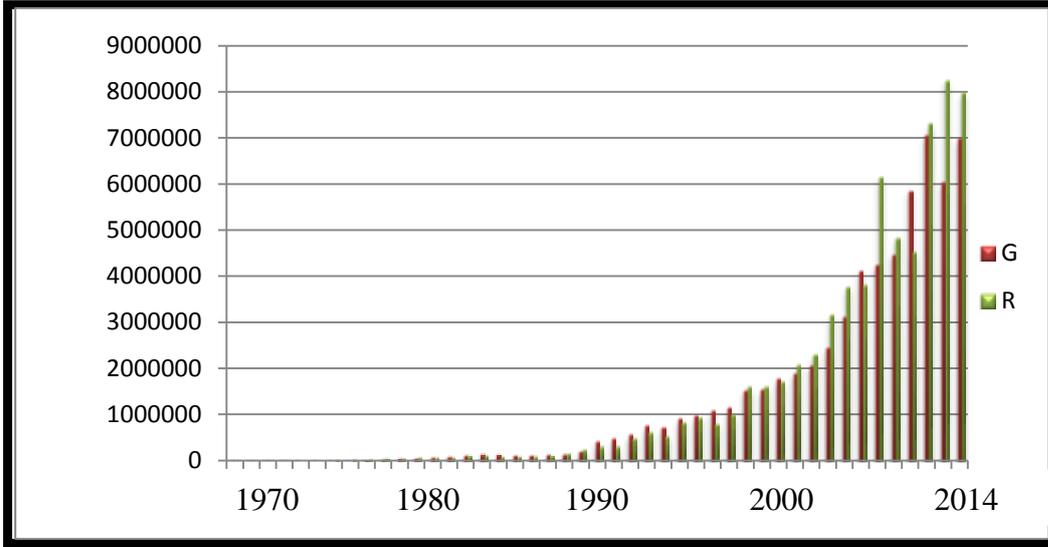
## الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية-دراسة حالة الجزائر-1970-2014

1.38	207552	2870	72443	75313	1982
1.9-	233752	4675-	85632	80957	1983
3.77-	263856	9953-	115735	105782	1984
9.6-	291597	27994-	135301	107307	1985
11.7-	296551	34697-	125441	90744	1986
7.2-	312706	22515-	111323	88808	1987
7.5-	347717	26200-	119700	93500	1988
1.89-	422044	8016-	124500	116484	1989
2.8	554388	16000	136500	152500	1990
4.26	862133	36800	212100	248900	1991
-10.07	1074700	108267-	420131	311864	1992
-13.67	1189720	162675-	476624	313949	1993
-6	1487400	89148-	566329	477181	1994
-7.37	2004990	147886-	759617	611731	1995
3.91	2570030	100548	724609	825157	1996
2.9	2780170	81472	845196	926668	1997
3.6-	2830490	102121-	876721	774600	1998
0.34-	3238200	11200-	961700	950500	1999
9.75	4098820	400000	1160400	1578100	2000
4.3	4241800	184500	1519300	1505500	2001
1.15	4537700	52600	1540900	1603200	2002
5.3	5264200	284200	1786800	1974400	2003
5.5	6127000	337900	1891800	2229700	2004
13.6	7564600	1030600	2052000	3082600	2005
13.9	8512200	1186800	2452700	3639800	2006
6.1	9408300	579300	3108500	3687800	2007
9.05	11042800	999500	4111000	5190500	2008
5.68-	10034300	570300-	4246300	3676000	2009
0.61-	11991600	74000-	4466900	4392900	2010
0.43-	14588600	63500-	5853600	5790100	2011
4.43-	16208700	718800-	7058100	6339300	2012
0.5-	16643800	84600-	6042100	5957500	2013
7.33-	17205100	1261200-	6980200	5719000	2014

**Source** :-ONS, Rétrospective Statistique , 1970-2002 ,Edition 2005.

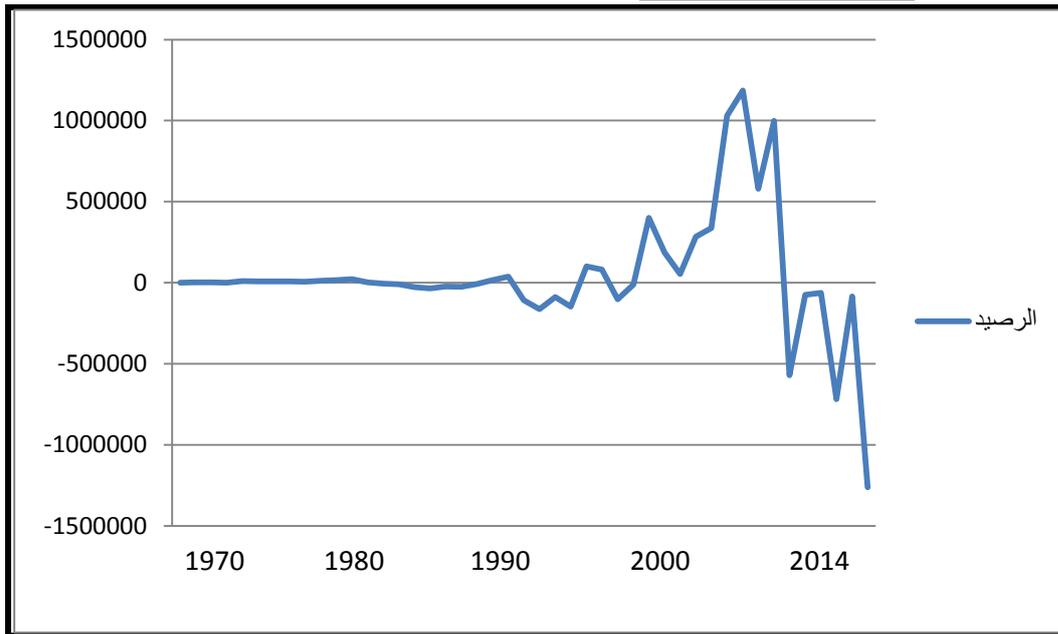
-Rapport Annuel de la Banque d'Algerie, 2002/2008/2014.

الشكل رقم (3-16): تطور بنود الموازنة خلال الفترة 1970-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

الشكل رقم (3-17): رصيد الموازنة في الفترة 1970-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال المعطيات الجدول رقم(28) نلاحظ تزايد الإنفاق العام بمعدلات أعلى من معدلات الإيرادات العامة ابتداء من سنة 1983, مما أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة و التي تعبر عن كبر حجم النفقات العامة عن حجم الإيرادات العامة و الذي يكون ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة و عدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد في الإنفاق العام للدولة و هذا النوع الذي يصيب الدول النامية و الجزائر واحدة منهنها, أما الشكل الثاني للعجز فتختص

به الدول المتقدمة و يكون نتيجة إتباع سياسات اقتصادية خاصة. و بالرجوع إلى تطور الإيرادات و النفقات العامة للجزائر, يمكن القول أن أسباب العجزات الموازية وليدة الثمانينات يرجع إلى حد كبير إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصاتها حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد من جهة , و من جهة أخرى تتأثر الموازنة العامة للدولة بإيرادات الجباية البترولية التي تساهم بأكثر من 50% من مجموع الإيرادات العامة.

### الفترة 1970-1990:

عرفت الموازنة العامة للجزائر طيلة الفترة 1970-1982 فائضا موازيا تمثلت أدنى قيمة في 292 سنة 1970 بينما حقق أكبر فائض سنة 1981 ب 21431 مليون دج, كما سجل رصيد الميزانية أعلى نسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 1974 ب 19.6%. و ترجع هذه الوفرة المالية إلى الزيادة في حجم الإيرادات البترولية و الناجمة على ارتفاع أسعار البترول خصوصا سنة 1973 و 1979, كما أن معدل الزيادة في الإيرادات العامة كان أكثر منه في النفقات العامة. غير أنه في سنة 1982 تراجع الإيراد العام من 79085 مليون دج سنة 1981 إلى 75313 مليون دج و قابلته زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام 57654 مليون دج إلى 72443 مليون, مما أحدث سنة 1983 عجز في الميزانية العامة بقيمة 4675 مليون دج و الذي مثل 1.9% من الناتج الإجمالي الخام. و استمر العجز إلى غاية الثمانينات حيث بلغ أقصاه سنة 1986 بنسبة 11.6 من الناتج الداخلي الخام. و ترجع هذه العجز المستمرة إلى تراجع الإيرادات البترولية من جهة نتيجة انخفاض أسعار خصوصا سنة 1986, و من جهة التوسع في الإنفاق العام لتمويل المخطط الخماسي الأول و الثاني .

### \*الفترة 1990-2000:

كان رصيد الميزانية في نهاية الثمانينات في حالة عجز, لكنه تحول إلى فائض في بداية التسعينات كنتائج للإصلاحات التي انتهجتها الدولة و تخفيفها التدريجي من حجم الإنفاق تمهيدا للتخلي على النهج الاشتراكي. حيث بلغ الفائض 16000 مليون دج سنة 1990, تحسن هذا الفائض إلى 36800 مليون دج سنة 1991 أي ما يمثل نسبة 2.88% و 4.26% على التوالي من الناتج الداخلي الخام. كما لا ننسى أن التحسن في رصيد الميزانية عاد كذلك إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت من 76200 مليون دج سنة 1990 إلى 161500 مليون دج سنة 1991.

لكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز مرة ثانية ابتداء من سنة 1992, (108267 مليون دج) تفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث أصبح 162267 مليون دج, أي ما يمثل 10.07%, 13.67% على التوالي من الناتج الداخلي الخام. يمكن تفسير ذلك بتراجع أسعار النفط إذ بلغت 17.50 دولار للبرميل سنة 1993 عوض 24.34 دولار سنة 1990 مع ما ترتب عن ذلك من انخفاض في الجباية البترولية بالإضافة إلى ذلك ارتفاع النفقات العامة فقد ارتفعت سنة 1993 بنسبة 26.49% كما لا ننسى خدمة المديونية الخارجية أين عرفت أكبر نسبة لها من حجم الصادرات خلال هذه فترة حيث بلغت 82.2%.

تقلص عجز الموازنة سنة 1994 إلى 89.148 مليون دج و السبب في ذلك هو الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة و المتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، غير أن هذا العجز زادت حدته سنة 1995 بسبب تفاقم حجم النفقات التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وتيرة الإيرادات.

لقد نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة منذ عام 1994 وتحول الرصيد من عجز يعادل ما نسبته % 13.67 من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى عجز يعادل %6 من الناتج الداخلي الخام رغم هذا التحسن في رصيد الميزانية غير أن الاقتصاد الوطني يلقى هشا و عرضة للأوضاع الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط. انخيار أسعار المحروقات سنة 1998 إلى 12.85 دولار انعكس على إيرادات الجباية البترولية مما حول رصيد الميزانية من فائض يعادل % 2.9 من الناتج الداخلي الخام سنة 1997 إلى عجز 101228 مليون دج أي ما يعادل % 3.57 من الناتج الداخلي الخام.

إن الأوضاع البترولية السلبية سنة 1998 استمرت آثارها إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999 أين سجل سوق النفط تحسنا سمح بتقليص العجز 11186 مليون دج أي ما يعادل %0.35 من الناتج الداخلي الخام، وهكذا عرفت توازنات الميزانية مع نهاية عشرية التسعينات تطورا ملحوظا تبعا لتغيرات أسعار المحروقات.

### \*الفترة 2000-2014:

تغيرت توازنات الميزانية خلال سنة 2000 بتغير أسعار البترول التي بلغت \$ 28.5 للبرميل مما رفع من الجباية البترولية في مجموع إيرادات الميزانية حيث ترتب على ذلك فائضا في الميزانية قدرت نسبته من الناتج الداخلي الخام ب %9.75 (400000 مليون دج). و استمر هذا الفائض لكن بمعدلات منخفضة إلى أن حققت أكبر نسبة خلال هذه الفترة و هي %13.9 من الناتج الداخلي الخام (1186800 مليون دج) رغم زيادة التوسع في الإنفاق العام لتغطية برامج الإنعاش الاقتصادي و كان هذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول إلى \$ 65.85 للبرميل سنة 2006، غير أن هذا الفائض تراجع بقوة في السنة الموالية ليلبغ % 6.1 بسبب ارتفاع الإنفاق العام من 2452700 مليون دج سنة 2006 إلى 3108500 مليون دج سنة 2007 بالرغم من الارتفاع الطفيف في سعر البترول الذي أصبح \$75 للبرميل. أما سنة 2008 عرفت تحسنا في الميزانية حيث ارتفع الفائض إلى % 9.05 من الناتج الداخلي الخام، و هذا قبل أن تقع أزمة انخيار أسعار البترول و التي أحدثت عجزا قدره 570300 مليون دج ما يمثل % 5.68 من الناتج الداخلي الخام و هذا سنة 2009 حيث تدنت إيرادات الدولة من 5190.5 مليار دج سنة 2008 إلى 3676 مليار دج مقابل ارتفاع النفقات ب 1353 مليار دج. و بعد هذه السنة عرفت الجزائر عجزا في موازنتها لكن لا يتعدى نسبة % 1 من الناتج الداخلي الخام نتيجة عودة أسعار البترول إلى الارتفاع، غير أنه في سنة 2014 تفاقم العجز ليلبغ % 7.33 من الناتج الداخلي الخام، و هذا راجع لانخفاض اسعار البترول من جهة و تزايد وتيرة نمو النفقات العامة من جهة أخرى.

كما سبق يتضح أن الاقتصاد الجزائري تميز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي، ويمكن حصر أسباب استمرار العجز في أغلب سنوات فترة الدراسة إلى سببين أساسيين هما:

-زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة.

-انخفاض الإيرادات العامة التي تبقى عرضة للتغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.

وإجمالاً فإن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام وقد تمثلت الإختلالات أساساً في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر.

### المبحث الثالث: التقييم القياسي للسياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

باعتبار الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بعائدات صادرات البترول, فإن أي صدمة تمس أسعار النفط الخام سوف يكون لها أثر كبير على متغيرات السياسات الاقتصادية ككل بشقيها المالي و النقدي, و عليه سوف نحاول في هذا المبحث تقييم نقمة الذهب الأسود في الاقتصاد الجزائري, من خلال دراسة تغيرات أسعار البترول على أهم متغيرات السياسة المالية و التي تتمثل في كل من الناتج الداخلي الخام, النفقات العامة, الإيرادات العامة, الحماية العامة و العجز الموازي, خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنة 1970 و سنة 2014.

و لأجل هذا قسمنا مبحثنا إلى ثلاث مطالب, خصصنا الأول لإعطاء فكرة عن أهم النماذج المستعملة في الدراسة القياسية, و الثاني قمنا فيه بنمذجة سعر البترول و استخراج سلسلة التباين باعتبارها تعكس أهم الصدمات البترولية التي عرفتها أسواق النفط العالمية. أما المطلب الثالث فقد خصصناه لتحليل كيفية استجابة متغيرات السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول و استجابتها لصدمة في تباين سعر البترول الذي قسمناه بالانحراف المعياري الشرطي لسعر النفط, معتمدين في التحليل على دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين.

### المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي و أهم الطرق و النماذج القياسية

قبل البدا في الدراسة القياسية لهذا الفصل ارتأينا أن نعطي في هذا المبحث لمحة بسيطة عن الاقتصاد القياسي, مراحل إعداد البحث القياسي و التعرف إلى بعض النماذج الاقتصادية.

### الفرع الأول: مفهوم و أهمية الاقتصاد القياسي

ينقسم مصطلح الاقتصاد القياسي "Econometrics" إلى جزئين: "metrics" أو "Measurements" و تعني قياس, و "Econo" أي "Relationships Of Economic Variables" و تعني المتغيرات الاقتصادية و العلاقة بينهما و منه فإن قياس و تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية هو الذي يمثل أساس الاقتصاد القياسي.

يعرف الاقتصاد القياسي على أنه "العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادية و الأسلوب الإحصائي و الحقائق المعبر عنها بإحصاءات, كما يعتبر فرع من فروع الاقتصاد و التي تستخدم فيه الأدوات الإحصائية و الرياضية للحصول على قيم رقمية لمعاملات المتغيرات و التي تعتر عن العلاقات الاقتصادية<sup>1</sup>.

و ينقسم الاقتصاد القياسي إلى نوعين<sup>2</sup>:

**الاقتصاد القياسي النظري:** يهتم بدراسة و تطوير الطرق و الأساليب الإحصائية الخاصة بقياس العلاقات الاقتصادية التي يتضمنها النموذج الاقتصادي القياسي, و من بين هذه الطرق طريقة المربعات الصغرى.

**الاقتصاد القياسي التطبيقي:** يختص بتطبيق الطرق القياسية النظرية في مجال معين من مجالات النظرية الاقتصادية مثل الطلب, العرض, الإنتاج, الاستهلاك... إلخ. و هو يهدف إلى قياس العلاقات الاقتصادية في الواقع و اختبار مدى التوافق

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القريشي, "مقدمة في الاقتصاد القياسي", مؤسسة الوراق للنشر, عمان, الأردن, طبعة 2004, ص 13.

<sup>2</sup> عيد المحمود محمد عبد الرحمان, "مقدمة في الاقتصاد القياسي", جامعة ملك سعود, الرياض, 1997, ص 23.

بين النظرية و الواقع, و التنبؤ بتطور الظواهر في المستقبل, و الوصول إلى طرق جديدة للتغلب على المشاكل التي تواجه الاقتصاد القياسي النظري.

\* كما يهدف الاقتصاد القياسي إلى ما يلي:

- اختبار النظرية الاقتصادية بالاعتماد على الاستنباط من افتراضات مبسطة فروضا مفسرة للظاهرة محل البحث.
- تفسير الظواهر الاقتصادية .
- التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية لرسم الخطط الملائمة و اتخاذ خطوات مبكرة لإنجاح الخطط الاقتصادية المستقبلية.
- وضع و تقييم السياسات الاقتصادية, حيث يساعد على تحديد القيم الرقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية و التي تفيد في رسم سياسات اقتصادية سليمة.

\* و يمر مجال البحث القياسي بأربع مراحل يمكن إنجازها بالترتيب كما يلي:

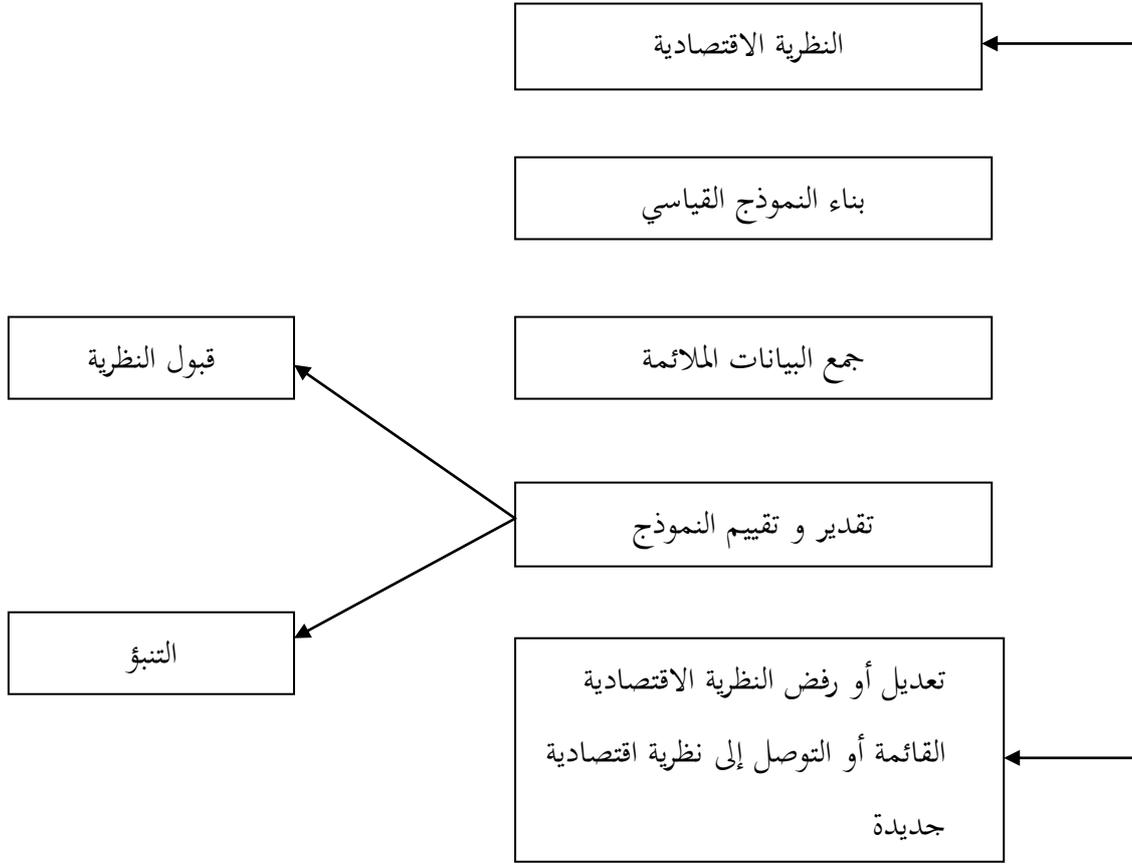
**المرحلة الأولى:** تعيين النموذج " Spécification du model", و يتم في هذه المرحلة تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه, و تعد من أهم و أصعب المراحل في بناء النموذج.

**المرحلة الثانية:** تقدير معالم النموذج " Estimation des paramètres", حيث يتم تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها و صياغتها رياضيا في المرحلة السابقة.

**المرحلة الثالثة:** تقييم المعالم المقدرة للنموذج " Evaluation des estimations", حيث يتم اختبار قوة و معنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج و قدرته على التنبؤ.

**المرحلة الرابعة:** اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ "Evaluation de la validité des prévisions du model", حيث يجب اختبار مدى استقرارية المعالم المقدرة عبر الزمن. و الشكل الآتي يوضح أكثر منهجية البحث في الاقتصاد القياسي:

شكل (3-19): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي



المصدر: حسين علي بخيت, سحر فتح الله, "الاقتصاد القياسي", دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع, طبعة 2009, ص 18.

### الفرع الثاني: التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ وسببية غرانجر *Granger*

#### I. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة كما يلي: "السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة أو بالنقصان"<sup>1</sup>، أما التعريف الإحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة "فهي السلسلة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن"، أي أن:<sup>2</sup>

$$1). E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu \quad \forall_t, \forall_m$$

$$2). Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2 \cdot \forall_t$$

$$3). Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu) - (Y_{t+m} - \mu)] = \gamma_m$$

<sup>1</sup> شرايبي عبد العزيز "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 30.

<sup>2</sup> تومي صالح، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 173.

وتعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة السلاسل الزمنية، لأن غيابها قد يسبب عدة مشاكل قياسية وهي مشكلة الانحدار الخاطئ "*Régression fallacieuse*"، والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة بالرغم من ارتفاع مختلف المعاملات الإحصائية ( $R^2$ ) معامل التحديد، والارتباط ( $I$ ) واختبار معنوية المعلمات المقدرة...، والتي تجعل النموذج مقبول إحصائياً، ومن أجل تفادي ذلك يجب إرجاع الاستقرارية للسلاسل الزمنية الغير المستقرة، و للكشف عن استقرارية أو عدم استقرارية سلسلة زمنية، نستعمل إما دراسة « *Correlogrames* » التي من خلالها يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام، والمركبة الفصلية و إما اختبار الاستقرارية (اختبار الجذر الأحادي)، والتي من خلاله لا يتم فقط الكشف عن هاتين المركبتين، إنما تبيان الطريقة الأنجع لإرجاع السلسلة مستقرة، وعلى هذا الأساس فتركز على الطريقة الثانية.

### 1- اختبار الاستقرارية:

يمكن التمييز بين نوعين من المسارات، وذلك حسب ترتيب (*Nelson plasser*) سنة 1982<sup>1</sup>:

#### أ- المسار من النوع '*TS*': « *Trend stationary* »

تتكون السلسلة غير المستقرة (*TS*)، من مركبتين، الأولى عبارة عن دالة خطية بدلالة الزمن، في حين المركبة الثانية عبارة مركبة عشوائية (سلسلة التشويش الأبيض)، وهي مستقرة لتوقع رياضي منعدم. لتكن لدينا سلسلة زمنية ( $Y_t$ ) وليكن لدينا  $\varepsilon_t$  انحراف السلسلة  $Y_t$ ، بالنسبة للاتجاه المحدد وعليه المسار (*TS*) الخطي يكتب على الشكل التالي:

$$P(L)\varepsilon_t = \theta(L) \cdot U_t \quad U_t \rightarrow i.i.d (0, \sigma_u^2)$$

$$[1] \quad y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot t + \xi_t$$

حيث:  $\alpha_1, \alpha_0$ : ثوابت.

$\mathcal{P}(L), P(L)$ : معاملات التأخير.

في حالة ما إذا كانت:  $\xi_t = U_t$  فإنه يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot t + U_t \quad U_t \sim i.i.d(o; \theta_\mu^2)$$

$$\begin{cases} E(y_t) = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot t + U_t & \forall t \\ Var(y_t) = \theta_\mu^2 & \forall t \\ Cov(y_t; y_s) = 0 & \forall t; \forall S : t \neq S \end{cases}$$

<sup>1</sup> HURLIN, « *économique appliquée des séries temporelles* », université de Paris, Duphine. 2003. p 35.

ب- المسار من النوع "DS" Differency stationary

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار العشوائي. "processus de marche aléatoire"، إذ تكون فيها علاقة الاتجاه غير واضحة وهي عبارة عن المسارات التي يمكن إرجاعها مستقرة باستعمال معامل الفروقات ويكتب المسار "DS" من الدرجة الأولى كما يلي:

$$y_t = \beta + y_{t-1} + \xi_t \Leftrightarrow \Delta y_t = \beta + \xi_t$$

$$\varphi(L).\xi_t = K(L).\mu_t \quad U_t \sim i.i.d(0; \theta_\mu^2)$$

يمثل معامل الفروق:  $\Delta=(1-L)$

متعدد الحدود:  $K(L); \varphi(L)$

2- اختبار الجذر الأحادي:  $(Unit Root)^1$ :

تسمح لنا اختيارات  $(DF)$  و  $(ADF)$ ، بتبيان ما إذا كانت السلسلة مستقرة أو غير مستقرة، وذلك بتحديد ما إذا كان الاتجاه محدد أو عشوائي (عشوائي أو مختلط)، حتى تتمكن من الحصول على التكامل المشترك للسلاسل الزمنية.

أ- اختبار ديكي وفولر 1979 **D.F Dickey-Fuller**

يقوم هذا الاختبار على تقدير النماذج القاعدية الثلاثة التالية، وذلك باستعمال طريقة "OLS":

$$y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{النموذج (1)}$$

$$y_t = \phi_1 Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{النموذج (2)}$$

$$y_t = \phi_1 Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{النموذج (3)}$$

تحت الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \phi_1 = 1$$

$$H_1 : \phi_1 \neq 1$$

عند تقدير معاملات وانحرافات النماذج (1)، (2) و (3) بطريقة « OLS »، العادية، تعطينا القيم  $t\phi_1$ ، والتي هي بمثابة اختبارات  $(t)$  لاستودنت، (والذي يعبر عن علاقة المعامل بانحرافه المعياري)، في حالة  $t\phi_1$ ، المحسوبة أكبر من  $(T)$  الجدولة، يوجد جذر أحادي، والمسار عبارة عن سلسلة غير مستقرة، عدم الاستقرار هذا باتجاه عام من نوع عشوائي  $(Stochastique)$ .

<sup>1</sup> W.A FULLER D.A DICKEY, "distributions of the estimators for autoregressive time series with a unit root" J.A.S.A 1979, 74. p 430

ب- اختبار **Dickey-Fuller** الصاعد « **ADF** »<sup>1</sup> 1981 :

إن اختبار **Dickey-Fuller** الصاعد « **ADF** » يعتبر أحد الاختبارات الإحصائية القوية للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، ومنه يتم تقدير النماذج القاعدية الثلاثة باستعمال طريقة « **OLS** » العادية كما يلي:

$$\nabla y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1) \text{ النموذج}$$

$$\nabla y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2) \text{ النموذج}$$

$$\nabla y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3) \text{ النموذج}$$

حيث أن:  $\rho = \phi - 1$ ,  $\varepsilon \rightarrow i.i.d(0; \theta_\varepsilon^2)$

$\rho$ : عبارة عن درجة التأخير.

ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المعامل ( $\rho$ ) يختلف جوهريا عن الصفر (0)، ويمكن الإثبات الرياضي أن المعامل ( $\rho$ ) يساوي:

$$\rho = (\phi_1 - 1) \cdot (1 - \phi_1 - \dots\dots\dots - \phi_{p-1})$$

$\phi_1, \phi_2, \phi_3, \dots\dots\dots, \phi_{p-1}$ : معاملات.

ومنه يتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

## I. 2. التكامل المتزامن: (Cointegration)

تطبق أغلبية الطرق التقديرية على سلاسل زمنية لمتغيرات مستقرة (*Stationnaire*) وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا ما كان متوسط وتباين هذه الأخيرة ثابتين عبر الزمن، حيث يعد الاستقرار شرطا أساسيا. ففي حالة غياب صفة الاستقرار، فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات يكون غالبا زائف (*régression fallacieuse*) بالرغم من وجود ( $R^2$ ) معامل التحديد مرتفع والمعاملات ذات معيارية، وهذا راجع إلى أن البيانات الزمنية تشتمل على معامل الاتجاه (*Tendance*) ولذا فإن العلاقة تكون علاقة ارتباط وليست علاقة سببية، ومن أجل تفادي الانحدار الكاذب التي تعطي تنبؤات خاطئة نستخدم طرق تقديرية تأخذ بعين الاعتبار هذه المشكلة، وهي طرق التكامل المتزامن (*Cointégration*).

<sup>1</sup> D.A.Dickey, W.A. Fuller, "the liklihoob ration statistics for awtgressive, time series with a unit root", econometrica 1981, 494 pp 1057-1074.

### I-2-1- تعريف التكامل المتزامن:

التكامل المتزامن هو عبارة عن ربط متغيرات من نفس الدرجة أو مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل توليفة خطية متكاملة من رتبة أقل أو مساوية لأصغر رتبة للمتغيرات المستعملة.

### I-2-1- شروط التكامل المتزامن:

من بين شروط تكامل سلسلتين  $Y_{1t}$  و  $Y_{2t}$  تحقق ما يلي:

- أن تكون منتجة من سلسلة عشوائية من نفس درجة التكامل.
- أن تكون التركيبة الخطية للسلسلتين تسمح

$$\begin{matrix} Y_{1t} \rightarrow COI(d) \\ Y_{2t} \rightarrow COI(b) \end{matrix} \Rightarrow \alpha_1.Y_{1t} + \alpha_2.Y_{2t} \rightarrow COI(d-b) \quad \text{بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل معناه:}$$

حيث  $d \geq b \geq 0$

ومنه:  $Y_{1t}; Y_{2t} \rightarrow COI(d; b)$

$[\alpha_1; \alpha_2]$ : عبارة عن شعاع التكامل المتزامن.

في حالة وجود  $(k)$  متغيرة ( $k \geq 2$ ) يكون لدينا:

$$\begin{matrix} Y_{1t} \rightarrow COI(d) \\ Y_{2t} \rightarrow COI(d) \\ \vdots \\ Y_{kt} \rightarrow COI(d) \end{matrix}$$

إذا وجد شعاع:  $\alpha = [\alpha_1; \alpha_2; \dots; \alpha_k]$  ذو بعد  $(K, 1)$  مع  $d > 0$ .

### I-2-2-1- نموذج تصحيح الأخطاء: Modèle à correction d'erreur

نموذج تصحيح الأخطاء هو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، ويكون هذا النموذج في شكلين.

#### 1- نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ:

$$\nabla Y_t = C - \beta.Z_{t-1} + \sum_{i=1}^{P-1} \phi_i \nabla Y_{t-1} + U_t$$

$\nabla Y_t$ : تمثل علاقة مستقرة.

$C - \beta.Z_{t-1} + \sum_{i=1}^{P-1} \phi_i \nabla Y_{t-1} + U_t$ : تمثل علاقة غير مستقرة، ولكي تكون مستقرة يجب أن تكون المركبة:

$$Z_{t-1} = \alpha(Y_{t-1} - \delta(t-1)) \quad \text{مستقرة.}$$

توجد من خلال هذه النتيجة ثلاث حالات:

- الحالة الأولى: رتبة المصفوفة  $\emptyset$  تامة أي مساوية لعدد المتغيرات، تكون المتغيرات هنا مستقرة حول اتجاه عام، إذن يكفي بناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع الحداري.
- الحالة الثانية: رتبة المصفوفة تساوي الصفر (0) يجب في هذه الحالة الاكتفاء ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.
- الحالة الثالثة: رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والرتبة المساوية للصفر (0)، في هذه الحالة النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة "Engles-Granger" ذات المرحلتين، والحالة الأخرى تستعمل فيها طريقة "Jonansen".

## 2 - نموذج تصحيح الأخطاء من شكل المتوسطات المتحركة:

$$Z_t = \beta \cdot \mu + \beta \cdot \psi(L) \cdot S_t + \beta \cdot \psi(L) \cdot e_t$$

حيث:  $\beta \cdot \mu + \beta \cdot \psi(L) \cdot S_t + \beta \cdot \psi(L) \cdot e_t$  : تمثل علاقة مستقرة.

### I-2-3- اختيار التكامل المتزامن:

توجد مجموعة من الاختبارات لاختبار علاقات التكامل المتزامن فهناك:

- اختبارات تدرس وجود أو عدم وجود التكامل المشترك والمتعلقة بواقي المعادلات (معادلات النموذج المدروس) كاختبار

**Dicky Fuller** واختبار داربين واتسن **D.W**.

- اختبارات تقوم على تقدير مصفوفة التكامل المتزامن كاختبار "**Johansen**"<sup>1</sup> الذي يعتمد على القيم الذاتية المنتجة من طريقة نماذج تصحيح الأخطاء التي تحتوي على المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى.

### I-2-4- تحديد درجة تأخير المتغيرات:

من أجل تحديد درجة تأخير المتغيرات في النموذج المقترح توجد عدة معايير للتحديد ومنها<sup>2</sup>:

- معيار أكاديك **Aic** .

- معيار شفارز **Swar** .

- معيار دالة التحويل (الاستجابة).

### الفرع الثالث: منهجية بوكس-جانكيس (نماذج **ARMIA**):

تعتمد نماذج التنبؤ القصيرة المدى على تحليل السلاسل الزمنية ، ومن أهم هذه الإنجازات ما حققه الباحثان Box-Jenkins(1976) إذا تمكنا من وضع منهجية لمعالجة السلاسل الزمنية العشوائية ، و تميزت هذه الطريقة على سائر

<sup>1</sup> S.Johansen statistical « **Analyse of co-integrating vectors** » 1988. P251.

<sup>2</sup> G. BRESSON .A. PIROTE, « **Econométrie des séries temporelles : théorie et applications** », économie-1995.

الطرق الأخرى في كونها أنها تدخل إلى جانب التغيرات الاتجاهية و التغيرات الموسمية، التغيرات العشوائية عند حساب التنبؤ . من أجل إستخدام هذه الطريقة يجب التطرق إلى:

1- دالة الارتباط الذاتي البسيطة (fonction d'autocorrélation simple): و التي تقيس العلاقة الموجودة بين السلسلة الزمنية نفسها مؤخرة بـ  $k$  فترة زمنية .

2- دالة الارتباط الذاتي الجزئية (Fonction d'autocorrélation partielle): و يقيس العلاقة بين قيم متتالية لمتغير ما خلال فترتين مع تبات قيم الفترات الأخرى

I. كثيرات الحدود المستخدمة في منهجية بوكس-جانكيس: من أجل إستخدام تحليل بوكس-جانكيس لابد من التطرق إلى نماذج ARIMA.

1- نماذج الإنحدار الذاتي (Modèles Autorégressifs) AR(p): تقوم فكرة الإنحدار الذاتي

على صياغة العلاقة بين مستويات السلسلة الزمنية مؤخرة بـ  $p$  خطوة زمنية، أي  $y_{t-p}$ ، ويمكن صياغتها كالاتي:

$$AR(1): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$AR(2): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \varepsilon_t$$

.....

$$AR(p): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \dots + \theta_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:  $\theta_1, \theta_2, \dots, \theta_p$  معاملات مقدرة يمكن أن تكون موجبة أو سالبة.

$\varepsilon_t$  عبارة عن الخطأ العشوائي، ويسمى بحد الإضطراب الأبيض (processus de Bruit Blanc).

2- نماذج المتوسطات المتحركة (Moving Average) MA(q): في هذه النماذج تكون

المشاهدات  $y_t$  معرفة بواسطة حد الإضطراب الأبيض  $\varepsilon_t$  حتى الدرجة  $q$ ، حيث تتضمن منهجية بوكس-جانكيس

البحث عن سلسلة الإضطراب الأبيض  $\varepsilon_t$ ، عن طريق البحث عن المعامل  $\alpha$  والذي يسمح بالمرور من  $\varepsilon_t$  إلى  $y_t$

وبالتالي يمكن صياغة هذه النماذج كالاتي:

$$MA(1): y_t = \varepsilon_t - \alpha \varepsilon_{t-1}$$

$$MA(2): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2}$$

.....

$$MA(q): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2} - \dots - \alpha_q \varepsilon_{t-q}$$

ويعني أن المشاهدات تكون مرجحة بواسطة حد الاضطراب الأبيض  $\varepsilon_t$ . حيث لا تنعدم دالة الارتباط الذاتي الجزئية

بسرعة في حالة الاستقرار وتبقى مستمرة في التناقص. كما أن فقط  $q$  الأوتل من معاملات الارتباط الذاتي البسيطة هي

التي تختلف جوهريا عن الصفر.

3- النماذج المختلطة  $ARMA(p, q)$ : تتشكل من قسم الإنحدار الذاتي  $AR(p)$  بدرجة  $p$ ، وقسم المتوسطات المتحركة  $MA(q)$  بدرجة  $q$ ، وهذا لأنه في بعض الأحيان تكون هناك سلاسل زمنية تحتوي على خصائص النموذجين ويمكن كتابتها كالآتي:

$$ARMA(1,1): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1}$$

$$ARMA(2,1): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1}$$

$$ARMA(p, q): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \dots + \theta_p y_{t-p} + \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \dots - \alpha_q \varepsilon_{t-q}$$

وتكون في نموذج  $ARMA(p, q)$  كل من دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية لا تنعدمان و مستمريتين في التناقص.

لذلك يتم إختيار  $p$  و  $q$  بناء على التجربة والخطأ، إذ يتم تحديد كل النماذج  $ARMA$  التي تكون عندها  $p$  و  $q$  تختلف جوهريا عن الصفر، ليتم في الأخير إختيار النموذج  $ARMA(p, q)$  الذي يقوم بتدنية معيار (Akaike 1979) للتفضيل الآتي:

$$AIC(p, q) = n \log \hat{\sigma}_{\varepsilon}^2 + 2(p + q)$$

## II. مراحل تحليل السلسلة الزمنية وفق منهجية بوكس-جانكينس:

إن إستخدام منهجية بوكس-جانكينس لتحليل السلاسل الزمنية وإستخدامها في التنبؤ يستدعي المرور بمراحل وهي:

### 1- مرحلة التعرف (l'identification):

يتم على إثرها تحديد نوع النموذج الذي يجب استخدامه ضمن نماذج  $ARIMA(q, d, p)$  وأيضا تحديد الدرجات  $p, d, q$ ، وهي درجات الإنحدار الذاتي، عدد الفروق المطبقة لإرجاع السلسلة مستقرة، ودرجات المتوسطات المتحركة على الترتيب ويتم ذلك بعد:

- نزع التغيرات الموسمية: وهذا وفقا للنموذج التجميعي أو الجدائي للسلسلة الزمنية.
  - نزع الإتجاه العام: وهذا وفقا لنوع السلسلة  $(DS, TS)$  وذلك وفقا للنتائج المتحصل عليها من إختيار الإستقرارية المطبق. وإذا تم الحصول على سلسلة مستقرة بعد تطبيق الفروق  $d$  مرة تصبح النماذج متكاملة من الدرجة  $d$ .
- أما فيما يخص تحديد الدرجات  $p, q$  فيجب الإستعانة بخصائص دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية.

2- مرحلة تقدير النموذج: يتم إستخدام طريقة المربعات الصغرى، وذلك بتصغير الفرق بين المستويات الفعلية  $y_t$  والمقدرة  $\hat{y}_{t-p}$ ، كما يمكن إستخدام طريقة الإمكان الأكبر في تقدير نماذج  $ARMA(p, q)$  و  $MA(q)$  حيث تعتمد على إختيار المعلمات  $\theta_1, \dots, \theta_p$  و  $\alpha_1, \dots, \alpha_q$  والتي تعظم دالة الإمكان الأكبر الآتية:

$$\log L_T = -\frac{T}{2} \log 2\pi - \frac{T}{2} \log \sigma_{\varepsilon}^2 - \frac{1}{2} \log [\det(Z'Z)] - \frac{S(\alpha, \theta)}{2\sigma_{\varepsilon}^2}$$

حيث:

$T$ : عدد المشاهدات

$Z$ : مصفوفة من الرتبة  $(p+q+T, p+q)$

$$S(\alpha, \theta) = \sum_{t=-\infty}^T (E[\varepsilon_t | X_t, \alpha_t, \theta_j, \sigma_\varepsilon^2])^2$$

### 3- مرحلة إختبار جودة النموذج (Tests de validation):

تعتبر أهم المراحل في تحليل بوكس-جانكينس للسلاسل الزمنية، إذ ترتبط إرتباطاً مباشراً بمرحلة التعرف وتكون كالآتي:  
أ. إختبار معنوية المعلمات المقدرة: ويتم ذلك عن طريق إستخدام إختبار Student ليتم الإبقاء فقط على المعلمات التي تختلف جوهريا عن الصفر.

ب. إختبار الإضطراب الأبيض (Tests de bruit blanc): يجب التأكد من أن بواقي عملية التقدير  $\varepsilon_t$  تحاكي تشويشا أبيضاً (الأخطاء مستقلة فيما بينها)، وهذا معناه أنه قد تمت نمذجة جميع المركبات الجوهرية للسلسلة الزمنية، ويتم ذلك عن طريق إختبار الفرضيتين:

$$H_0 : p_1 = p_2 = \dots = p_h = 0$$

يوجد على الأقل  $p_i$  يختلف جوهريا عن الصفر:  $H_1$

ومن أجل إختبار الفرضيتين يجب حساب إحصائية (Ljung-Box)  $Q'$  والمعرفة بالعلاقة الآتية:

$$Q' = n(n+2) \sum_{k=1}^h \frac{\hat{p}_k^2}{n-k}$$

حيث:  $\hat{p}_k$ : قيمة الإرتباط الذاتي من الدرجة  $k$ ,  $h$ : معامل التأخر و  $n$ : عدد المشاهدات.

إن إحصائية  $Q'$  تتبع توزيع  $\chi^2$  (chi-deux) بدرجة حرية يساوي  $h$  ومستوى معنوية  $\alpha$ ، وعليه يتم تحديد قيمة  $Q'_{tab}$  ليتم مقارنتها بقيمة  $Q'_{cal}$ ، و ترفض الفرضية القائلة بأن سلسلة البواقي تحاكي تشويشا أبيضاً إذا كانت  $Q'_{cal}$  أكبر من  $Q'_{tab}$ .

ج. إختبار التوزيع الطبيعي للإضطراب الأبيض لـ (Jarque-Bera (1984): من أجل الزيادة من القوة التنبؤية للنموذج المقدر و حساب فترات ثقة تنبؤية له، و التي تحسب بناء على فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي الخطأ الأبيض للنموذج. يطبق إختبار (Jarque-Bera (1984) والذي يتركب من إختبارين وهما إختبار Skeweness و أيضا إختبار Kurtosis والذي تقوم فلسفتها حول معامل التفرطح للتوزيع المشاثل (التوزيع الطبيعي).

### 4- حساب التنبؤ:

عندما يتم التحقق من جودة النموذج من خلال الإختبارات الإحصائية، يتم إستخدامه في التنبؤ، حيث يختلف نموذج التنبؤ حسب نوع النموذج المقدر ضمن نماذج (AR, MA, ARIMA) و تمر عملية التنبؤ وفق منهجية بوكس-جانكينس وفق المراحل الآتية:<sup>1</sup>

1. كتابة النموذج المقدر.

<sup>1</sup> مولود حشمان "السلاسل الزمنية و تقنيات التنبؤ القصير المدى"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2010، ص177.

2. تعويض  $t$  بـ  $T+h$  حيث  $h$  يعبر عن أفق التنبؤ أي عدد فترات التنبؤ بعد آخر فترة لـ  $t$ .
3. تعويض القيم المستقبلية للمتغير  $y_t$  بتنبؤاتها، بينما يتم تعويض الأخطاء المستقبلية بالأصفار والماضية ببواقي عملية التقدير. وبالتالي يكتب نموذج التنبؤ وفق كل نموذج كالآتي:<sup>1</sup>

أ. نموذج  $AR(p)$ : وتكتب الصيغة العامة للتنبؤ وفق العلاقة الآتية:

$$\hat{y}_{T+h} = \hat{\theta}_1 y_{T+h-1} + \dots + \hat{\theta}_p y_{T+h-p}$$

ب. نموذج  $MA(q)$ : وتكتب الصيغة العامة للتنبؤ وفق العلاقة الآتية:<sup>2</sup>

$$\hat{y}_{T+h} = 0 - \hat{\alpha}_1 \varepsilon_{T+h-1} - \dots - \hat{\alpha}_p \varepsilon_{T+h-p}$$

ج. نموذج  $ARMA(p,q)$ : إن الصيغة العامة للتنبؤ وفق نماذج  $ARMA(p,q)$  يكون كالآتي:<sup>3</sup>

$$\hat{y}_{T+h} = \hat{\theta}_1 y_{T+h-1} + \dots + \hat{\theta}_p y_{T+h-p} - \hat{\alpha}_1 \varepsilon_{T+h-1} - \dots - \hat{\alpha}_q \varepsilon_{T+h-q}$$

III. التنبؤ باستخدام النماذج ذات الذاكرة القصيرة الغير خطية ( processus à mémoire courte non linéaire ):

1- نموذج  $ARCH(p)$ : إن فرضية ثبات التباين للخطأ العشوائي في نماذج  $ARIMA$  لا تعتبر واقعية في بعض الحالات وهذا ما قد يؤثر القوة التنبؤية للنموذج  $ARIMA$  وعلى مجالات الثقة التنبؤية المقدره ، هذا ما أدى الباحث (1982) R.Engle<sup>4</sup> بإقتراح نماذج  $ARCH(p)$  والتي تقوم بدمجة تباين الأخطاء العشوائية وتحسين المجالات التنبؤية و يمكن كتابة الصياغة العامة للنموذج  $ARCH(p)$  كما يلي:

$$ARCH(p). h_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

2- نموذج  $GARCH(p,q)$  (Bollerslev): 1986 تعميم نموذج  $ARCH(p)$  وفي هذه النموذج يكون تباين الخطأ العشوائي سلسلة تابعة لسلسلة الخطأ العشوائي مؤخر بـ  $i$  خطوة زمنية وللتباين نفسه مؤخر بـ  $j$  خطوة زمنية وتكون الصياغة العامة لنموذج  $GARCH(p,q)$  كالآتي:

$$GARCH(p,q): h_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 + \sum_{j=1}^q \beta_j h_{t-j}^2$$

3- إختبار  $ARCH(p)$  للسلاسل الزمنية : قبل تقدير نموذج  $ARCH$  لابد من إجراء اختبار للتأكد أولاً من أن تباين البواقي غير ثابت عبر الزمن ومن بين هذه الاختبارات نجد اختبار  $ARCH$  والذي يتم عن طريق اختبار الفرضيتين الآتيتين:

<sup>1</sup> A. charpentier, "séries temporelles ,théorie et applications", Université de paris Dauphine ,Vol 2 ,2003 ,p145.

<sup>2</sup> A. charpentier, Op-cité,p145.

<sup>3</sup> A. charpentier, Op-cité,p146.

<sup>4</sup> حائز على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 2003

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_p = 0$$

$H_1$  : لا تختلف كلها جوهريا عن الصفر

ففي حالة قبول الفرضية  $H_0$  فهذا يعني بأن تباين الخطأ ثابت عبر الزمن و العكس في حالة قبول الفرضية  $H_1$  , و يتم ذلك عن طريق حساب الإحصاءة  $LM_{cal}$  كما يلي:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 \quad : \text{معامل التحديد للنموذج الآتي: } R^2 \text{ و عدد المشاهدات } n : LM_{cal} = n \times R^2$$

إن الإحصاءة  $LM_{cal}$  تتبع توزيع كاي تربيع بدرجات حرية  $p$  أي  $\chi(p)$  لذا يتم تحديد قيمة  $LM_{tab}$  الجدولية فإذا كان:

- $LM_{tab} > LM_{cal}$  فهذا يعني قبول الفرضية العدمية  $H_0$  أي أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن والعكس صحيح.
- ملاحظة : يتم تحديد معامل التأخر  $p$  بالنسبة للنموذج  $ARCH$  إنطلاقا من معيار  $AKAIKE$  حيث أن الدرجة  $p=3$  تعتبر كدرجة قصوى وإذا حدث ذلك يتم الإنتقال إلى نموذج  $GARCH$ .
- -4 تقدير النمادج  $ARCH(p)$  و  $GARCH(p,q)$ : إن الطريقة الأكثر إستعمالا من أجل تقدير معلمات النمادج  $ARCH(p)$  و  $GARCH(p,q)$  هي طريقة الإمكان الأكبر حيث يتم إختيار المعلمات  $(\alpha_i, \beta_j)$  التي تقوم بتعظيم دالة معينة تسمى بدالة الإمكان الأكبر.

- دالة الإمكان الأكبر للنموذج  $ARCH(p)$  : حيث يتم تقدير معلمة النموذج بإختيار المعلمة  $\alpha_i$  التي تعظم دالة الإمكان الأكبر الآتية:

$$f_i = \prod_{t=m+1}^T \frac{1}{\sqrt{2\pi \cdot h_t^2}} \exp \left[ -\frac{\alpha_t^2}{2 \cdot h_t^2} \right]$$

- دالة الإمكان الأكبر للنموذج  $GARCH(p,q)$  : حيث يتم تقدير معلمتي النموذج بإختيار  $\alpha_i$  و  $\beta_i$  والتي تعظم دالة الإمكان الأكبر الآتية :

$$\ln .L = \sum \left( -\frac{1}{2} \left[ \ln(2\pi) + \ln h_t^2 + \frac{\varepsilon_t^2}{h_t^2} \right] \right)$$

المطلب الثاني: نمذجة قياسية لتطير سلسلة سعر البترول للفترة 1970-2014

إن الهدف من دراسة سلسلة تطور سعر البترول هو تحليل و استخراج سلسلة تطير سعر البترول The volatility of oil prices و المعبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي و الذي قمنا بحسابه انطلاقا من نماذج Arch. و منه سوف نقوم بنمذجة قياسية لأسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2014, معتمدين في ذلك على المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: دراسة استقرارية أسعار البترول.
- المرحلة الثانية: نمذجة أسعار البترول باستخدام منهجية Box-Jenkins , التي تركز على نماذج تحليل السلاسل الزمنية ذات الإنذار الذاتي و المتوسطات المتحركة و النماذج المختلطة ARIMA.
- المرحلة الثالثة: نمذجة تباين سلسلة بواقى أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH.
- المرحلة الرابعة: حساب سلسلة تطير أسعار البترول The volatility of oil prices.

المرحلة الأولى: دراسة استقرارية سلسلة أسعار البترول

❖ أهم الأحداث العالمية التي لها تأثير واضح في تقلبات أسعار البترول في الفترة 1970-2014:

قبل أن نتعرض إلى الدراسة الاستقرائية لا بأس أن نذكر بأهم المحطات البارزة في تاريخ تقلبات أسعار البترول و التي تعرضنا إليها سابقا. ( الرجوع إلى الشكل رقم (11) في المبحث الثاني من الفصل الثاني), حيث يبين منحنى تطور سلسلة أسعار البترول من 1970 حتى 2011 عدم استقرار أسعار هذا المورد الطبيعي في الأسواق العالمية طيلة السنوات الماضية و هذا بسبب عدة عوامل سياسة و اقتصادية, نوجز أهمها في الآتي:

\* الصدمة البترولية الأولى الموجبة لسنتي 1973 و 1974 تميزت أسعار البترول بتقلباتها المستمرة، وقد تلت هاتين الصدمتين صدمات أخرى متعددة ساهمت في زيادة تقلبات و عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية .

\* الثورة الإيرانية ما بين سنتي 1978 و 1979 .

\* الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت من 1980 حتى 1988 و التي انتهت باتفاق الجزائر.

\* حرب الخليج ما بين 1990 و 1991 .

\* الأزمة الفنزويلية 2002-2003.

\* الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 و الذي قلل من قدرات العراق في مجال تصدير النفط باعتباره يعتبر من بين أكبر البلدان المنتجة و المصدرة للبترول.

\* عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا .

\* التخوف بشأن ملف إيران النووي و احتمال توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية ضد إيران و ما قد يترتب عليه من نقص في تزويد الأسواق العالمية بالنفط.

إضافة إلى التأثيرات التي تحدثها عوامل مرتبطة بالحروب و بعدم الاستقرار السياسي في البلدان و المناطق المنتجة والمصدرة لهذا المورد الطبيعي على تقلبات أسعاره ، توجد عوامل اقتصادية بحثه تؤثر هي الأخرى على أسعار البترول، ونذكر من بينها:  
\*تزايد الطلب العالمي على النفط و الذي كان أهم أسباب النمو السريع و غير المسبوق في اقتصاديات كل من الصين و الهند.

\*انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي.

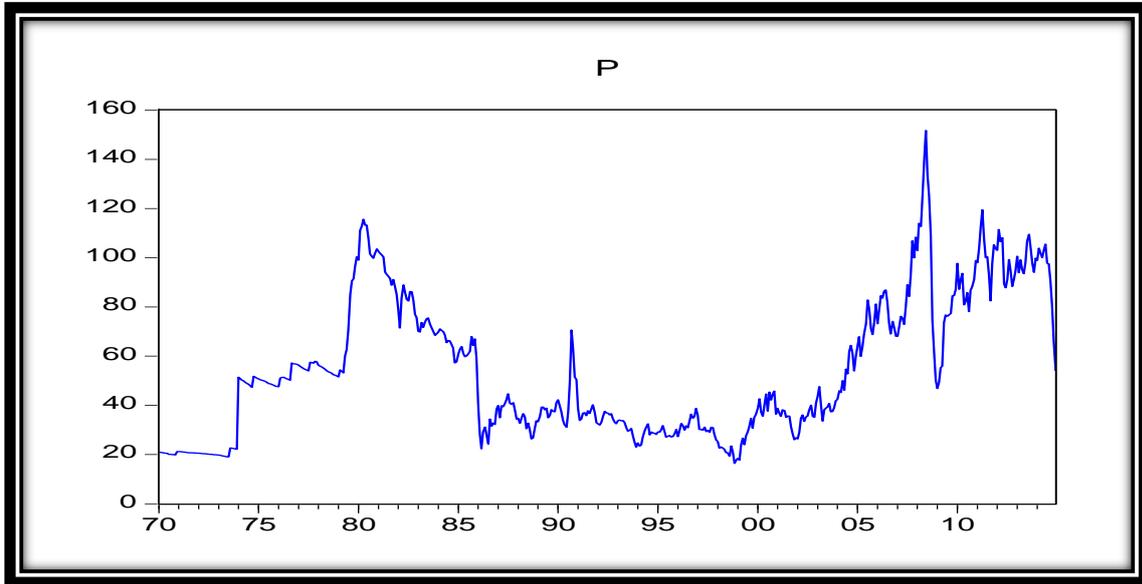
\*المضاربة في الأسواق المستقبلية للنفط.

منهجية الدراسة التطبيقية :

### ❖ إحصائيات وصفية لسلسلة أسعار البترول :

يمثل المنحنى البياني في الشكل (3-20) تطور أسعار البترول خلال فترة الدراسة 2014-1970 بين الشكل(3-21) بعض الإحصائيات الوصفية المتعلقة بسلسلة سعر البترول P ، حيث يلاحظ من خلاله أن معامل skewness يختلف عن الصفر ، و هذا يثبت وجود عدم التناظر، كما يظهر أن احتمال احصاءة Jarque-Bera يساوي الصفر أي أصغر من 5% وهذا يعني أن سلسلة سعر البترول لا تتبع التوزيع الطبيعي، و هذا ما يجعلنا بصدد تقدير نموذج من نوع ARCH .

الشكل (3-19): التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول من 1970 حتى 2014 ، معطيات شهرية.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews بناء على معلومات من :

[www.macrotrends.net/1369/crude-oil-history-chart](http://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-history-chart)

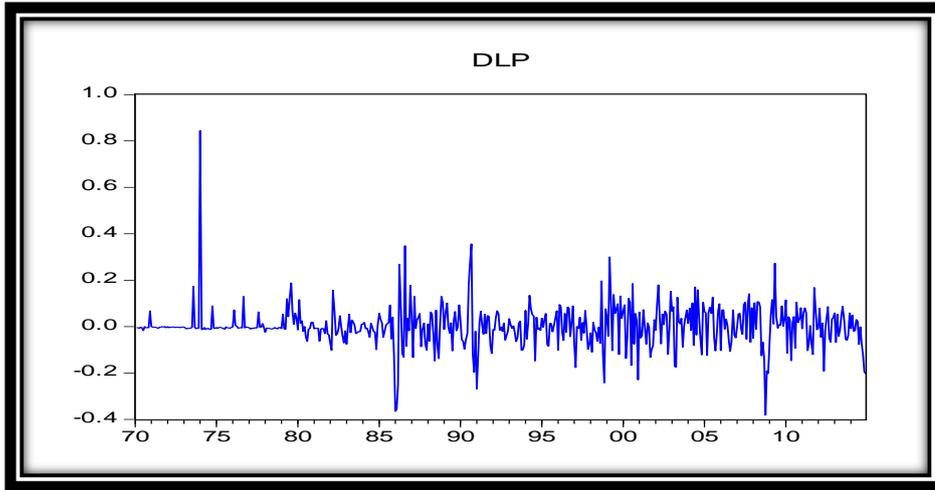


المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

المرحلة الثانية: تحليل السلسلة الزمنية لأسعار البترول وفقا لمنهجية بوكس-جانكينس

سوف تتم باقي الدراسة على سلسلة الفروق الأولى لسعر البترول  $D(LP)$  لأنها سلسلة زمنية مستقرة, و هذا من خلال مرحلة التعرف, مرحلة تقدير النموذج ثم مرحلة اختبار النموذج.

الشكل (3-21): التمثيل البياني  $D(LP)$  من 1970 حتى 2014 (معطيات شهرية).



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

❖ التعرف:

أولا يتم تحديد الدرجات  $p$  و  $q$  للنموذج  $ARMA$ , و هذا بالاستعانة ببيان الارتباط الذاتي البسيط و الارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة  $D(LP)$ .

الجدول رقم(30): بيان الارتباط الذاتي لسلسلة  $D(LP)$ .

Correlogram of D(PT)

Date: 05/04/16 Time: 12:25 Sample: 1970M01 2014M12 Included observations: 539						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.198	0.198	21.311	0.000
		2	0.067	0.029	23.779	0.000
		3	0.054	0.037	25.384	0.000
		4	-0.048	-0.070	26.651	0.000
		5	-0.108	-0.094	33.050	0.000
		6	-0.080	-0.042	36.592	0.000
		7	-0.118	-0.086	44.249	0.000
		8	-0.021	0.030	44.495	0.000
		9	0.004	0.007	44.502	0.000
		10	-0.041	-0.051	45.445	0.000
		11	0.066	0.067	47.871	0.000
		12	-0.064	-0.114	50.117	0.000
		13	-0.041	-0.019	51.057	0.000
		14	-0.071	-0.077	53.841	0.000
		15	-0.106	-0.076	60.043	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

يتضح من خلال بيان الارتباط الذاتي البسيط و الارتباط الذاتي الجزئي المبين في الجدول أعلاه, أن دالة الارتباط الذاتي البسيط غير منعدمة و مستمرة في التناقص ، بينما في دالة الارتباط الذاتي الجزئية فقط P الأول يختلف جوهريا عن الصفر و هذا يعني أن سلسلة أسعار البترول يمكن أن تكون على شكل أي نموذج انحدار ذاتي من الدرجة  $p$  أي  $AR(p)$ .

و بعد المفاضلة بين عدة نماذج  $AR(p)$  اعتمادا على تدنية المعيار AKAIKE و معنوية المعلمات, توصلنا إلى قبول النموذج  $AR(1)$  لنمذجة السلسلة  $D(LP)$ , مرورا بالمراحل التالية:

❖ تقدير و اختبار جودة النموذج  $AR(1)$ :

الجدول رقم(31):  $ARIMA(1,1,1) D(LP)AR(1)M(1)$

Dependent Variable: D(PT)				
Method: Least Squares				
Date: 05/04/16 Time: 12:27				
Sample (adjusted): 1970M03 2014M12				
Included observations: 538 after adjustments				
Convergence achieved after 9 iterations				
MA Backcast: 1970M02				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.370742	0.197348	1.878623	0.0608
MA(1)	-0.176792	0.208345	-0.848553	0.3965
R-squared	0.040923	Mean dependent var		0.061487
Adjusted R-squared	0.039134	S.D. dependent var		4.969174
S.E. of regression	4.870973	Akaike info criterion		6.008175
Sum squared resid	12717.34	Schwarz criterion		6.024115
Log likelihood	-1614.199	Hannan-Quinn criter.		6.014410
Durbin-Watson stat	1.993740			
Inverted AR Roots	.37			
Inverted MA Roots	.18			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى معلمات معاملات  $(AR(1)$  و  $M(1)$ ) أكبر من مستوى المعنوية 5% (0.0608 و 0.3965). و منه فإنها لا تختلف جوهريا عن الصفر, إذن النموذج غير مقبول إحصائيا و يجب أن نعيد تقدير النموذج.

تظهر نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى للسلسلة  $D(LP)$   $AR(1)$  في الشكل التالي:

**الجدول رقم (32): نتائج عملية تقدير النموذج AR(1)**

Dependent Variable: D(PT) Method: Least Squares Date: 05/04/16 Time: 12:28 Sample (adjusted): 1970M03 2014M12 Included observations: 538 after adjustments Convergence achieved after 2 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.200728	0.042525	4.720247	0.0000
R-squared	0.039691	Mean dependent var		0.061487
Adjusted R-squared	0.039691	S.D. dependent var		4.969174
S.E. of regression	4.869560	Akaike info criterion		6.005741
Sum squared resid	12733.68	Schwarz criterion		6.013711
Log likelihood	-1614.544	Hannan-Quinn criter.		6.008859
Durbin-Watson stat	2.005867			
Inverted AR Roots	.20			

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

يلاحظ من الجدول أن احتمال المناظر الإحصائية  $t$  يساوي الصفر، و بالتالي المعلمة المقدرة للنموذج تختلف جوهريا عن الصفر.

و يمكن التأكد من بواقى التقدير تحاكي تشويشا أبيض، و هذا من خلال استخدام بيان الارتباط الذاتي للبواقى.

**الجدول رقم (33): الارتباط الذاتي للبواقى**

Correlogram of Residuals Squared

Date: 05/04/16 Time: 12:32 Sample: 1970M03 2014M12 Included observations: 538 Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.175	0.175	16.652	
		2	0.119	0.091	24.375	0.000
		3	0.212	0.184	48.835	0.000
		4	0.083	0.014	52.579	0.000
		5	0.124	0.081	60.922	0.000
		6	0.074	0.001	63.890	0.000
		7	0.174	0.144	80.438	0.000
		8	0.090	0.006	84.911	0.000
		9	0.054	0.006	86.528	0.000
		10	0.083	0.004	90.280	0.000
		11	0.034	-0.009	90.917	0.000
		12	0.108	0.070	97.373	0.000
		13	0.044	-0.011	98.420	0.000
		14	0.012	-0.034	98.502	0.000
		15	0.064	0.018	100.77	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول يتضح ان معاملات الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية تقع داخل مجال ثقتها، و هذا يعني أن سلسلة البواقى تحاكي تشويشا أبيض، و منه فإن النموذج AR(1) مقبول احصائيا.

**المرحلة الثالثة: نمذجة تباين سلسلة بواقى أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH**

❖ بيان الارتباط الذاتي لمربع بواقى عملية التقدير:

• اختبار وجود ARCH

من أجل اختبار أثر ARCH, ينبغي إجراء الانحدار الذاتي لمربعات البواقي من الرتبة p.  

$$\delta^2 = \alpha^0 + \alpha_1 \varepsilon^2_{\tau-1} + \alpha_2 \varepsilon^2_{\tau-2} + \dots + \alpha_q \varepsilon^2_{\tau-q} \dots \dots \dots (1)$$
 قبل إجراء هذا الانحدار الذاتي ينبغي حساب عدد التأخرات.

**الجدول رقم (34): حساب التأخر الأول**

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	17.08471	Prob. F(1,536)	0.0000	
Obs*R-squared	16.61874	Prob. Chi-Square(1)	0.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/04/16 Time: 12:34				
Sample: 1970M03 2014M12				
Included observations: 538				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.53471	3.224275	6.058638	0.0000
RESID^2(-1)	0.175866	0.042548	4.133365	0.0000
R-squared	0.030890	Mean dependent var	23.66854	
Adjusted R-squared	0.029082	S.D. dependent var	72.15475	
S.E. of regression	71.09781	Akaike info criterion	11.36970	
Sum squared resid	2709426.	Schwarz criterion	11.38564	
Log likelihood	-3056.449	Hannan-Quinn criter.	11.37594	
F-statistic	17.08471	Durbin-Watson stat	2.031919	
Prob(F-statistic)	0.000041			

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

**الجدول رقم (35): حساب التأخر الثاني**

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	10.86330	Prob. F(2,534)	0.0000	
Obs*R-squared	20.99447	Prob. Chi-Square(2)	0.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/04/16 Time: 12:35				
Sample (adjusted): 1970M04 2014M12				
Included observations: 537 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.79689	3.324782	5.352799	0.0000
RESID^2(-1)	0.159675	0.043100	3.704713	0.0002
RESID^2(-2)	0.092614	0.043217	2.143020	0.0326
R-squared	0.039096	Mean dependent var	23.71260	
Adjusted R-squared	0.035497	S.D. dependent var	72.21478	
S.E. of regression	70.92150	Akaike info criterion	11.36660	
Sum squared resid	2685945.	Schwarz criterion	11.39034	
Log likelihood	-3048.931	Hannan-Quinn criter.	11.37596	
F-statistic	10.86330	Durbin-Watson stat	2.033870	
Prob(F-statistic)	0.000024			

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

وقد تبين أن معامل التأخير هو 2 هو الذي يقوم بتدنية معياري Akaike و Schwarz

الجدول رقم(36): نتائج اختبار نموذج ARCH

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
AR(1)	0.108555	0.042188	2.574451	0.0100
Variance Equation				
C	8.498208	0.167257	50.80930	0.0000
RESID(-1)^2	0.440261	0.076392	5.763189	0.0000
RESID(-2)^2	0.368871	0.056382	6.542371	0.0000
R-squared	0.031289	Mean dependent var	0.061487	
Adjusted R-squared	0.025847	S.D. dependent var	4.969174	
S.E. of regression	4.904534	Akaike info criterion	5.703859	
Sum squared resid	12845.08	Schwarz criterion	5.735739	
Log likelihood	-1530.338	Hannan-Quinn criter.	5.716329	
Durbin-Watson stat	1.813608			
Inverted AR Roots	.11			

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

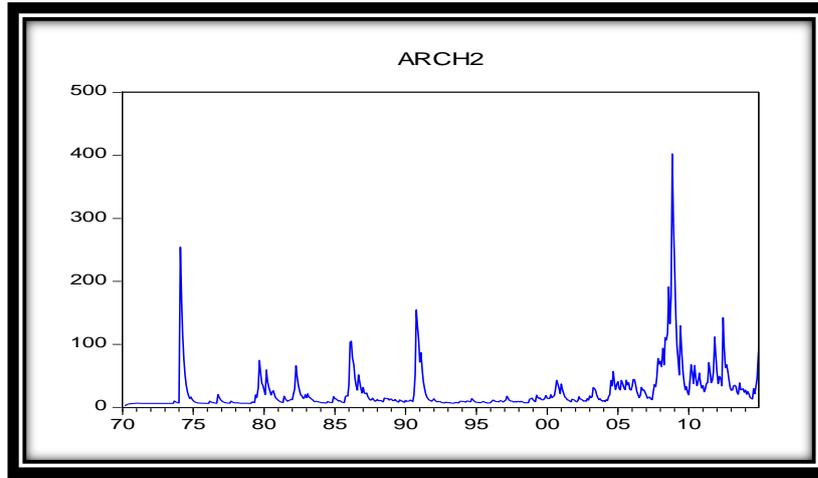
تبين نتائج الاختبار أن احتمال احصاءة  $Lmcal$  (Obs\*R-squared) اصغر من 5 %، و منه نقبل الفرضية البديلة أي فرضية عدم ثبات التباين الشرطي ، و يمكن التأكد من هذه النتائج من خلال تحليل نتائج تقدير المعادلة (1) حيث يتضح أن معاملات الانحدار الذاتي المرتبطة بمربع الخطأ المؤخر ( $RESID^2$ ) تختلف جوهريا عن الصفر. و عليه فإن النتائج المتوصل إليها تبين أن جميع معاملات معادلة التباين موجبة و تختلف عن جوهريا عن الصفر. و منه يمكن كتابة معادلة التباين كما يلي:

$$ARCH (2): \delta^2 = 8.498208 + 0.440261 \varepsilon^2_{t-1} + 0.368871 \varepsilon^2_{t-2}$$

المرحلة الرابعة: حساب سلسلة تطاير أسعار البترول **The volatility of oil prices**

من أجل دراسة تأثير تطاير أسعار البترول، سوف نعلم على الانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول Conditional Standard Deviation الذي تحصلنا عليه بعد نمذجة قياسية لأسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، معتمدين في ذلك على النموذج ARCH. حيث يبين الشكل التالي مقياس تطاير سعر البترول، المتمثل في الانحراف المعياري الشرطي لسلسلة تطاير سعر البترول (CSDARCH)، و المستخرج من النموذج ARCH (1) و تظهر في المنحنى مجموعة من المتغيرات المفاجئة في سعر البترول (القمم spikes) فالصدمة الاولى توافقت الصدمة البترولية لسنتي 1973-1974، و اثنتان تظهرا خلال حرب الثمانية سنوات بين العراق و إيران (1981-1980) و (1986-1987)، و الثالثة تتضح جليا في المنحنى التطاير الكبير الذي عرفته أسعار البترول بسبب حرب الخليج لسنة 1991، هذا بالإضافة إلى تقلبات أخرى عرفتها أسعار البترول بعد 1991 حتى ظهور الصدمة الرابعة و التي كانت نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ثم تلتها الأزمة البترولية الخامسة في النصف الثاني من سنة 2014.

الشكل رقم (3-22): تطور تطاير سعر البترول معبر عنه ب(2)ARCH(CSDARCH)



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 6

المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين تطاير أسعار البترول و المتغيرات السياسية المالية في الجزائر

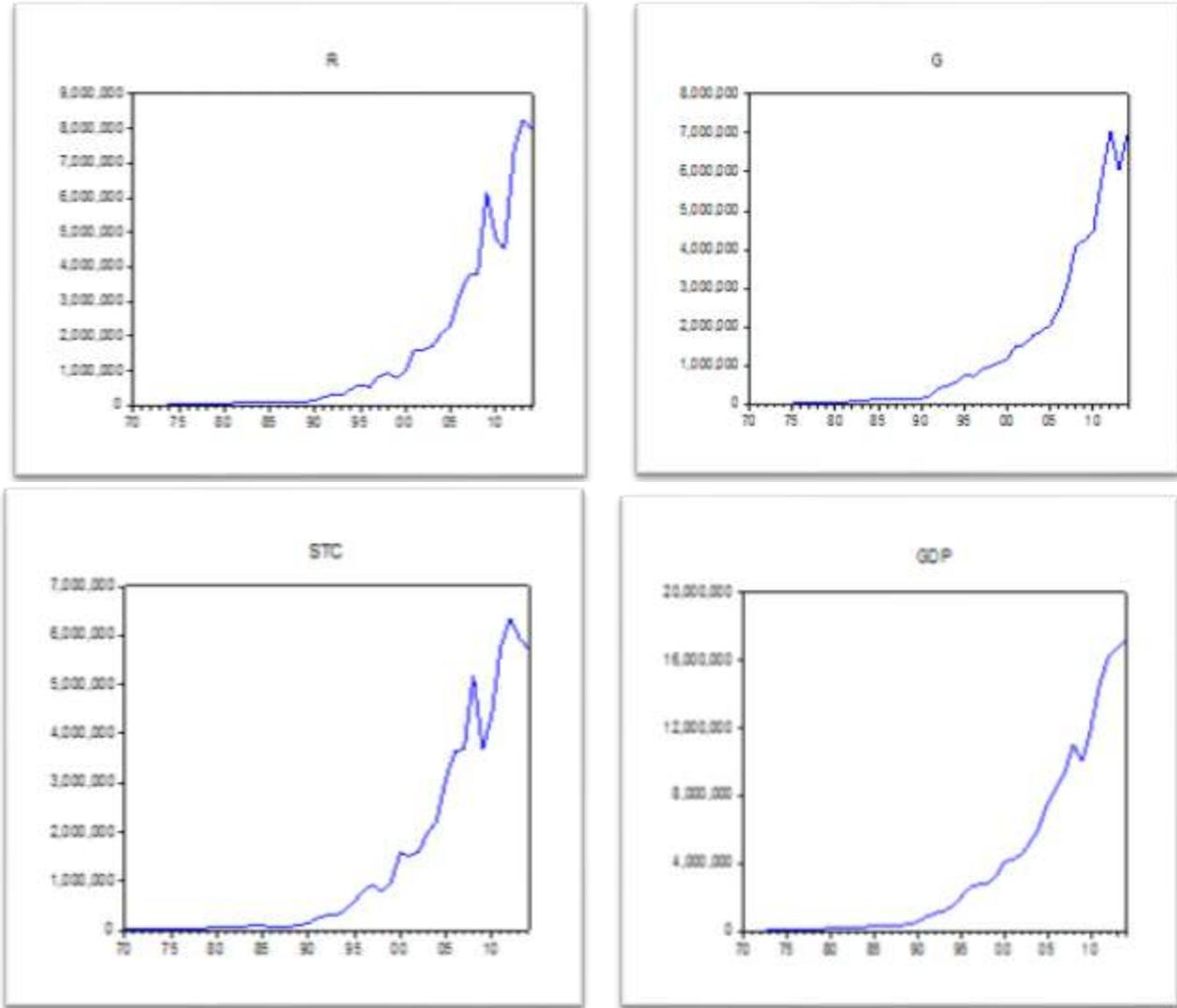
فيما تبقى من هذا المبحث سوف نقوم بتقييم قياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر ، حيث في مرحلة أولى سوف نقوم بدراسة تأثير تغيرات سلسلة تطاير أسعار البترول على أهم المتغيرات السياسية المالية التي تمثل قنوات انتقال نقمة الموارد للاقتصاد ، أما في المرحلة الثانية فسوف نقوم بدراسة العلاقة بين تطاير أسعار البترول معبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي و المتغيرات السياسية .

أولاً: وصف المعطيات:

سوف نقوم بدراسة و تحليل استجابة بعض متغيرات السياسة المالية لتقلبات سعر البترول في الجزائر ولأجل هذا سنستخدم خمسة متغيرات و هي: الناتج الداخلي الخام (GDP (Gross Domestic Product), النفقات العامة (Government Spending) G، الإيرادات العامة (Government Revenues) R ، جباية الدولة الكلية و تضم كل من الجباية البترولية و الجباية العادية (State Total Collection) STC و تطاير أسعار البترول (Volatility Oil PRICES) VP

تعتمد دراستنا التطبيقية على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (IFS)، و البنك العالمي (WDI)، و تعبر هذه المتغيرات على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري شملت الفترة الممتدة من 1970 حتى 2014، كما تشمل هذه الدراسة على متغير آخر يعتبر كمقياس لتطاير سعر البترول يتمثل في الانحراف المعياري الشرطي لسلسلة تطاير سعر البترول VP و المستخرجة من النموذج (2) ARCH.

الشكل (3-23): المتغيرات المستعملة في الدراسة إلى جانب (2)CSDARCH



1-اختبارات الجذور الوحيدة:

سيتم في مرحلة أولى التعرف على درجة تكامل هذه السلاسل الزمنية أي دراسة استقرارية المتغيرات و لأجل هذا سوف نستعمل إختبار الجذور الوحيدة Dickey Fuller Augmente (ADF)، ل Dickey و Fuller (1979-1981)

2-اختبار التكامل المتزامن ل johansen<sup>1</sup>:

المرحلة الثانية فتمثل في استعمال اختبار التكامل المتزامن الذي يسمح باختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة, و هذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر

<sup>1</sup>Johansen, S., “Statistical Analysis of Cointegration Vectors”, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.2 (June–September),1988, pp. 231–54.

لمصفوفة التكامل المتزامن، كما يمكن حساب باستخدام اختبار Johansen عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن.

### 3-تحليل دوال الاستجابة الدفعية:

في المرحلة الثالثة نستخدم دوال الاستجابة الدفعية The impulse response function لمعرفة كيف تستجيب هذه المتغيرات لصدمة في سعر البترول، و تمثل دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة جديدة على القيم الجارية و المستقبلية للمتغير الداخلي، فأى صدمة على المتغير في أي لحظة تؤثر مباشرة على قيم هذا المتغير و لكن يمكن أن تنتقل أيضا إلى مجموع المتغيرات الأخرى.

### ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية و التحليل

#### 1-خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات:

من أجل معرفة خصائص المتغيرات المستعملة في الدراسة، استعملنا اختبار لكشف جذور الوحدة العليا ADF، و قد تم حساب عدد التأخرات بناء على أصغر قيمة يأخذها المعامل Schwarz و Akcaike.

#### الجدول رقم(37): اختبار الجذور الوحدة العليا ADF

النتيجة	التفاضل		المستوى		المتغيرات
	t-ADF	القيم الحرجة	t-ADF	القيم الحرجة عند 5%	
I(1)	-	-	-3.93	ثابت+اتجاه -3.51	VP
	-	-	-3.43	ثابت -2.92	
	-7.79	-3.52	-1.88	بدون -1.94	
I(1)	-3.52	-6.93	0.7	-3.51	G
I(1)	-5.49	-3.52	0.78	-3.53	GDP
I(1)	-9.36	-3.52	0.36	-3.53	R
I(1)	-8.27	-3.51	0.05	-3.54	STC

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

بينت نتائج الاختبار أن كل المتغيرات موضوع الدراسة غير مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية 5%، و مستقرة في التفاضل الأول، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) I.

2-نتائج اختبار التكامل المتزامن:

بما أن كل من سلسلة تطاير سعر البترول VP و المتغيرات المالية الأخرى و المتمثلة في G, GDP ,STC و R متكاملة من نفس الدرجة فهناك إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بينها.

حيث تظهر علاقة التكامل  $\lambda_{trace}$  في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): نتائج اختبار التكامل المتزامن

Hypothesized No.of Ce(s)	Eigenvalue	Trace Statistics	Critical Value0.05	Prob**
None*	0.677778	106.9838	69.81889	0.0000
At most1*	0.518549	60.55076	47.85613	0.0021
At most2	0.427001	30.58181	29.79707	0.0405
At most3	0.165800	7.750085	15.49471	0.4925
At most4	0.007714	0.317509	3.841466	0.5731
Trace test indicateures 3 cointegration eqn(s)at the 0.05level				
*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
** Mackinnon-haug-Michelis(1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

الاختبار الأول:  $H_0 : r=0$

$H_1 : r>0$

$\lambda_{trace}=106.9838$  و هي أكبر من القيم الحرجة عند عتبة 5%(69.81), نرفض الفرضية العدمية عند 5%

و بالتالي فإن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، و نمر للاختبار الثاني .

الاختبار الثاني:  $H_0 : r=1$

$H_1 : r>1$

$A_{trace}=60.55076$  و هي أكبر من القيم الحرجة عند عتبة 5% (47.85)، نرفض الفرضية العدمية عند 5% و بالتالي فإن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، و نمر للاختبار الثالث.

$$H_0 : r=2 \quad \text{الاختبار الثالث:}$$

$$H_1 : r>2$$

$A_{trace}=30.58181$  و هي أكبر من القيم الحرجة عند عتبة 5% (29.79) نرفض الفرضية العدمية عند 5% و بالتالي فإن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، و نمر للاختبار الرابع.

$$H_0 : r=3 \quad \text{الاختبار الرابع:}$$

$$H_1 : r>3$$

$A_{trace}=7.750085$  هي أصغر من القيم الحرجة عند عتبة 5% (15.49) نرفض الفرضية العدمية عند 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية أي أن رتبة المصفوفة تساوي 3، و هذا يؤكد وجود على الأكثر ثلاث علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة، و نتوقف عن الاختبار. مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

نتنقل الآن إلى تحديد عدد فترات الإبطاء أو التأخرات في النموذج، إذ جاءت نتائج هذا الاختبار على النحو الذي يمثله الجدول الآتي:

الجدول رقم (39): تحديد عدد التأخرات

Lag	Akaike	Schwarz
1	118.69	119.91
2	115.06	117.31
3	112.86	116.17

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

من خلال المعطيات أعلاه نستنتج أن عدد التأخرات في هذا النموذج هي ثلاث فترات اعتمادا على تدنية المعيارين Akaike و Schwarz.

تدل نتائج اختبار التكامل المتزامن على وجود علاقات طويلة المدى بين تطاير أسعار البترول و المتغيرات المالية في الجزائر.

و هذه النتائج تعكس التأثير الكبير للبترول على متغيرات السياسة المالية بالجزائر، و بناء على هذا سوف يتم الاعتماد على نموذج لتصحيح الأخطاء VECM لتحليل تأثير صدمة تطاير سعر البترول VP على متغيرات السياسة المالية موضوع الدراسة (GDP , G , R, STC).

### 3- نتائج تحليل نموذج تصحيح الخطأ:

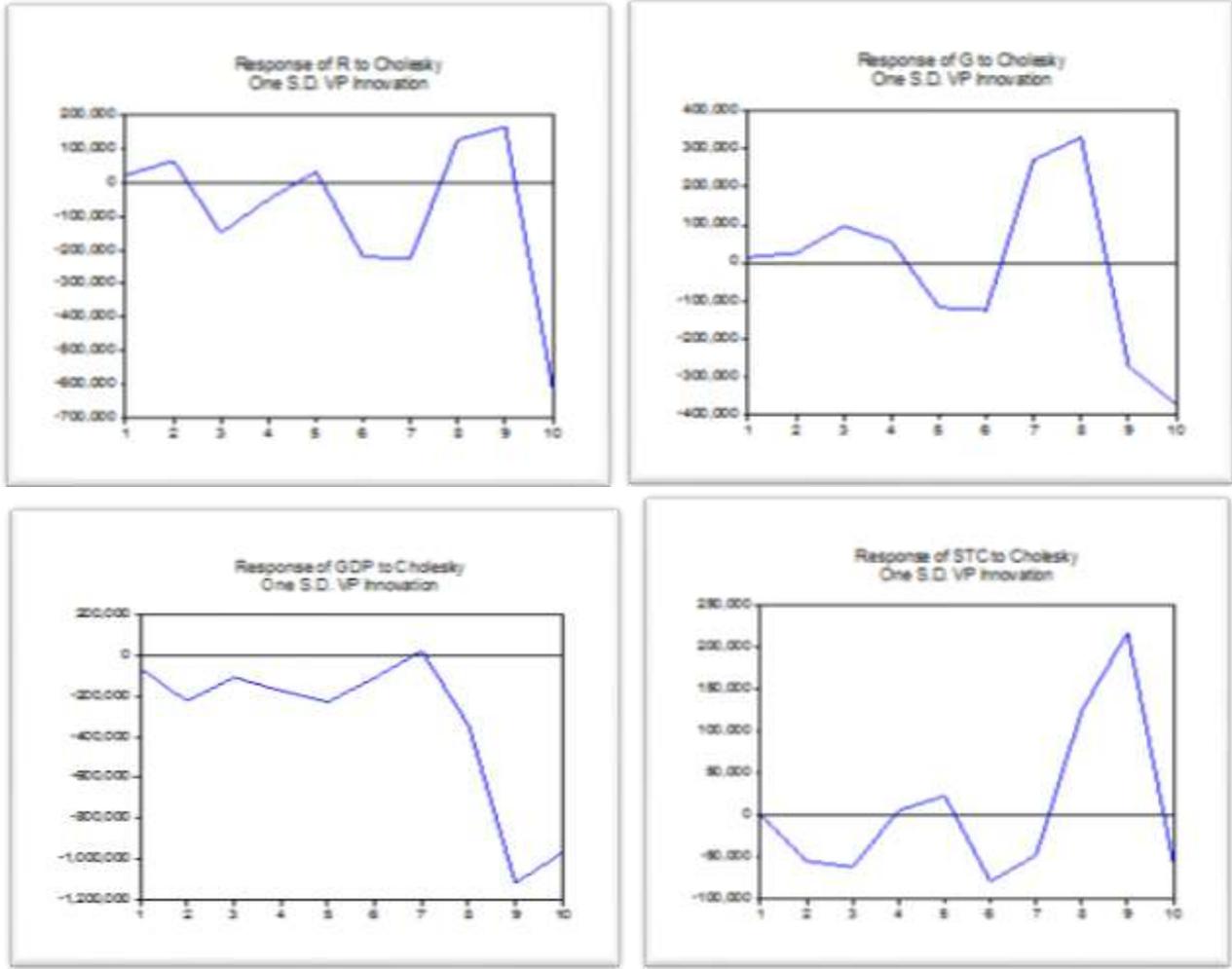
من خلال قراءة نتائج الملحق رقم (1) ، يتبين لنا ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل المتغيرات, حيث أن معلمة حد تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة السالبة كما أنها معنوية حسب اختبار  $t(p < 0.05)$ . و من خلال معلمة الأجل القصير يتضح لنا أن هناك علاقة توازنية متبادلة بين الإيرادات العامة و سعر البترول في الأجل القصير.

يتبين من خلال نفس الملحق أن معامل التحديد  $R^2$  يساوي 0.9723 أي أن النموذج يفسر نسبة 97.23% من التقلب في المتغيرات خلال هذه الفترة.

### 4- تحليل دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response function) لتطايير سعر البترول:

OILP في هذا الجزء سوف نقوم بتحليل تأثير صدمة لتطايير سعر البترول على المتغيرات السياسية المالية و هذا بالاستعانة بدوال الاستجابة الدفعية لفترة استجابة تمتد على مدى 10 فترات ، و يبين الشكل الآتي دوال الاستجابة الدفعية لكل متغير لصدمة واحدة في تطايير أسعار البترول للفترة الممتدة من 1970-2014.

الشكل (3-24): استجابة متغيرات السياسة المالية لصدمة في تطايير سعر البترول



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

يبين الشكل أعلاه دوال الاستجابة الدفعية التي تتركز على صدمة موجبة في تطاير سعر البترول المعبر عنه بالانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول CSDARCH .

\* يتضح أن استجابة الإيرادات العامة كانت:

- 1- موجبة خلال الفترة الأولى و نصف لتصبح سالبة لمدة فترتين.
- 2- موجبة ما بين الفترة الرابعة و الخامسة لكن بقوة أقل من الأولى, ثم سالبة طيلة الفترتين الموالتين و نصف و أشد سلبا من الأولى.

3- موجبة خلال عام و نصف بقوة أكبر من الأولى و الثانية لتصبح سالبة إلى أدنى المستويات حتى آخر الفترة.

\* بينما نجد استجابة النفقات العامة كانت :

- 1- موجبة لمدة ثلاث فترات و نصف لتصبح سالبة طيلة الفترتين الموالتين.
- 2- موجبة لمدة فترتين و نصف بضعفي قيم الاستجابة الموجبة السابقة, ثم تنخفض و تصبح أشد سلبا مما كانت عليه قبل هذه المرحلة.

\* بالنسبة لاستجابة الجباية الكلية فكانت:

-سالبة مدة ثلاث فترات الأولى و نصف, لتصبح موجبة ما بين الفترة الرابعة و الفترة الخامسة.  
-سالبة ما بين الفترة الخامسة و السابعة, لتصبح موجبة طيلة الفترات الثلاث الأخيرة, غير أنها تبدأ في الاتجاه نحو الانخفاض نحو السلب في نهاية هذه المرحلة.

\* و أما عن استجابة الناتج الداخلي الخام كانت سالبة باستثناء الفترة السابعة التي كانت فيها الاستجابة لصدمة تطاير البترول موجبة لكن لمدة وجيزة و بكمية صغيرة جدا.

\*عند حدوث صدمة عشوائية في الفترة السادسة في الجباية الكلية للدولة , تقود إلى تقلبات تؤدي للارتفاع و إحداث استجابة موجبة في الفترة السابعة, و نفس التغير أيضا في الإيرادات و النفقات العامة, لكن بالنسبة للناتج الداخلي الخام يحدث ارتفاع لكن تبقى الاستجابة سالبة.

\*نلاحظ استجابة النفقات العامة لصدمة في سعر البترول متأخرة عن استجابة الإيرادات العامة لنفس الصدمة بحوالي فترة كما أن الاستجابة في النفقات العامة تكون ضعف الاستجابة في الإيرادات العامة إما في جهة الإيجاب أو جهة السلب.

\* و منه نجد أن دوال الاستجابة تشرح لنا الأثر المتبادل للصدمة التي تحصل في أحد المتغيرات على باقي متغيرات النموذج.  
\*يمكن اعتبار هذه النتائج منطقية و تعكس وضعية السياسة المالية في الجزائر, حيث تتميز بتبعية نفقاتها العامة الكبيرة للإيرادات العامة. فمن خلال منحى الاستجابة أعلاه للإيرادات العامة في بداية هذه الفترة تبدو لأول وهلة أن الزيادة متأتية من الارتفاع في أسعار البترول, غير أن استجابة الجباية الكلية للدولة في نفس الفترة نجدها سالبة , و باعتبار أن الجباية البترولية للجزائر تحظى بحصة الأسد من الجباية الكلية مقابل قلة الجباية العادية نتيجة ضعف النظام الضريبي رغم الإصلاحات التي طرأت عليه و زيادة التهرب الضريبي , فإن هناك صدمة سالبة لأسعار البترول في بداية هذه الفترة. مما يعني أن الزيادة في الإيرادات مصدرها إما من التمويل التضخمي (الإصدار النقدي) أو الدين العام الداخلي أو الخارجي باعتبار الإيرادات غير الجبائية متدنية, أو من مدخرات صندوق ضبط الموارد, و ذلك لأجل تغطية عجزها الموازي و تمويل إنفاقها العام.

\*الارتفاع الكبير في أسعار البترول للحكومة الجزائرية سمح بزيادة نفقاتها العامة و خاصة منها النفقات الرأسمالية , غير أنه بعد انخفاض أسعار البترول تغيرت ديناميكية الإنفاق هذه فانخفضت الاستثمارات العامة , و قد أدى الاستمرار في ارتفاع نفقات الاستهلاك إلى توسع العجز المالي , استنزاف احتياطات الصرف الأجنبي , زيادة الاقتراض الداخلي و الخارجي و ارتفاع معدل التضخم , و هذا الوضع المالي الصعب هو الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إبرام اتفاق للتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي رافقه تشدد في السياسة المالية خلال الفترة من 1994 حتى 1998. غير أن الحكومة الجزائرية عادة ما تتبع سياسة مالية توسعية بعد ارتفاع أسعار البترول, مثلما اعتمدت برنامج الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 2001 و 2004 , حيث ارتفعت الجباية البترولية فارتفعت النفقات الرأسمالية من 8 % في سنة 2001 إلى 11 % سنة 2001, و في سنة 2005 مثلت 11% من الناتج الداخلي الخام لأجل تحقيق أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009), و المتمثلة في تحسين البنية التحتية و خلق مناصب شغل, غير أن الارتفاع الكبير في حجم الإنفاق

العام و سرعة تنفيذه في مدة زمنية قصيرة قد يترتب عليها مخاطر ليست بالهينة بالنسبة لبلد مثل الجزائر ، حيث أن موارد مالية ضخمة إضافية و سياسة مالية توسعية قد تولد ضغوطا تضخمية كبيرة.

\* بالنسبة للناتج الإجمالي الخام فاستجابته الموجبة لصدمة أسعار البترول ترتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي و سياسة التوسع في النفقات العامة في كل مرة ترتفع فيها أسعار النفط ، حيث يكون هذا التأثير الإيجابي فقط في المدى القصير ، أما في المدى الطويل فيلاحظ أن استجابة الناتج الداخلي الخام لارتفاع أسعار البترول أصبحت سالبة و هذا ما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر. حيث لا تستغل الفوائض المالية المتأتية من الإيرادات العامة، و التي أغلبها ناتجة من ارتفاع أسعار البترول، لاستثمارها لأجل الرفع من مستوى الإنتاج أي أن هذه الإيرادات توجه للاتفاق الاستهلاكي عوض الإنفاق الاستثماري و هذا ما يوسع من دائرة العجز المالي و يرفع من الاقتراض الداخلي و الخارجي.

\* السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر على أرض الواقع، و يرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته. و بالتالي عدم مرونته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية و تزايد واردات السلع فقط . و في هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد و ينتج عن التقلبات في عائدات النفط، تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية التي يترتب عليه انخفاضاً في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة.

### ثالثاً: نتائج الدراسة:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من سعر البترول ، الإيرادات و النفقات العامة، الجباية الكلية و الناتج الداخلي الخام.
- وجود علاقة توازنية بين إيرادات العامة و سعر البترول في الأجل القصير.
- الإيرادات العامة تتناسب طردياً مع تقلبات أسعار البترول.
- استجابة النفقات العامة لصدمة في سعر البترول متأخرة عن استجابة الإيرادات لنفس الصدمة.
- وجود علاقة طردية بين الصدمات البترولية و مستوى الانفاق العام في الجزائر، و بالتالي علاقة عكسية بين هذه الصدمات و بين الضرائب، لأن الحكومة ترفع من حجم الإنفاق العام و ذلك طبعاً خلال الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول، مما يلزم عليها أن تحفض من معدلات الاقتطاع الضريبي.
- تؤثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام بطريقة غير مباشرة.
- استجابة النفقات العامة للصدمة البترولية تشكل ضعف الاستجابة لنفس الصدمة للإيرادات العامة إما سلباً أو إيجاباً، مما يفسر اعتماد الجزائر على الإيرادات البترولية بشكل كبير لتطبيق سياستها التوسعية أو الانكماشية، و كذلك عدم إتباع سياسة ترشيد الإنفاق.

- الإصلاحات الضريبية لم تتجلى فعاليتها على أرض الميدان في ظل تفشي ظاهرة التهرب الضريبي.
- عدم وجود أثر لتقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام في المدى القصير.
- ضعف الجهاز الإنتاجي لم يساعد الجزائر على تطبيق سياسة كينزية للرفع من عرض الإنتاج و هذا ما يفسر الاستجابة السلبية للناتج الداخلي الخام لصدمة في سعر البترول و حيث أن الإنفاق العام يستغل لجهة الاستهلاك عوض جهة الاستثمار.











## خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

-إن أهمية البترول على الاقتصاد الجزائري, تجعله يستلم للمرض الهولندي, حيث نجد أن نمو قطاع المحروقات كان على سبيل القطاعات الأخرى, التي لم تحض بالاهتمام بقدر الذي يزداد فيه أهمية القطاع البترولي في الناتج المحلي الخام.

-تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة, و تتوقف وضعيتها على التغير في مستوى أسعار النفط العالمي غير المتحكم فيه, و هذا ما تبين من خلال الدراسة القياسية التي أظهرت وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والتطور في الإيرادات البترولية.

-عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر المتأتي من حجم الجباية البترولية, مما يوضح وجود أثر غير مباشر بين أسعار البترول و حجم الإنفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة.

-في حالة ارتفاع أسعار النفط و كنتيجة لذلك و فرة إيرادات الجباية البترولية, فإن الدولة تعتمد الخفض من معدلات الاقتطاع في حالة رفعها لحجم الإنفاق العام طبعاً, و هذا ما يوحي إلى و وجود أثر عكسي بين الصدمات البترولية و الضرائب أو الجباية العادية بصفة عامة.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

مع تطور تدخل الدولة في الاقتصاد أصبحت السياسة المالية أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي و ذلك باستخدام مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية بما يحقق التنمية الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية. و باعتبار التقلبات الناتجة في أسعار البترول و من تم عائداتها من أكبر التحديات التي تواجهها الدول المصدرة للنفط, و خصوصا منها المعتمدة على إيرادات النفط لتمويل تنميتها الاقتصادية و تنفيذ خطط و استراتيجيات زادت أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع هذا الوضع و الذي هو خارج نطاق التحكم بالنسبة للدول المصدرة للنفط.

و الجزائر من بين هذه الدول, و بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية و الضريبية التي عرفتها منذ الاستقلال إلا أن اقتصادها لم يتحرر من نقمة المورد الناضب, حيث مازال قطاع البترول يمثل المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى, و ما زالت الجباية البترولية تأخذ حصة الأسد من إجمالي الإيرادات مقارنة بالجباية العادية .

و في هذا السياق قمنا بهذه الدراسة و التي حاولنا من خلالها معرفة أي الآثار تتركها الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية في الجزائر, و خاصة الإيرادات العامة و الإنفاق العام و الناتج الداخلي الخام.

## نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما قدمناه في هذه الدراسة, يمكن التأكد من مدى صحة أو عدم صحة الفرضية التي قمنا بتقدمها في المقدمة العامة من خلال الآتي:

\* و التي مفادها أنه يوجد علاقة طردية بين تقلبات أسعار البترول و النفقات العامة, فقد أثبتت حيث لاحظنا من خلال الدراسة الإحصائية و القياسية أن قيمة الإيرادات العامة, و خاصة حصيلة الجباية البترولية كانت ترتفع في أوقات التي تعرف فيها أسعار البترول ارتفاعا و تنخفض في أوقات تدهورها, و نفس الشيء بالنسبة للنفقات العامة, حيث كانت ترتفع بارتفاع الأسعار و تنخفض بانخفاضه, و لكن بفترة إبطاء أي أن النفقات العامة تتأثر بطريقة غير مباشرة بتقلبات الأسعار النفطية, عكس الإيرادات العامة التي تتأثر مباشرة. و كنتيجة حتمية أيضا الموازنة العامة حيث تعرف فائضا في حالة ارتفاع أسعار البترول و عجزا في حالة العكس. و هذا ما يعني أن لأسعار النفط آثار على متغيرات السياسة المالية, من إنفاق و لإيراد و موازنة عامة.

كما توصلن إلى أن السياسة المالية في الجزائر تكون توسعية بزيادة إنفاقها العام المتأتي من وفرتها المالية من الحماية البترولية أو تخفيض نسب الاقتطاعات الضريبية، و هذا في الأوقات التي تعرف فيه أسعار النفط العالمية مستويات جيدة، و في أوقات تقلص هذه الأسعار، تغير الجزائر من سياستها المالية فتصبح انكماشية و تقشفية أحيانا مثل ما نعيشه في الآونة الأخيرة، فتخفف من نفقاتها العامة لأن حصيلة الإيرادات البترولية تتراجع من جراء الإنخفاض التي تعرفه أسعار النفط أو ترفع من حجم الضرائب. أي وجود علاقة ارتباط قوية بين هذه المتغيرات و أسعار البترول . و هذا ما يدل أيضا على وجود علاقة عكسية بين الحماية العادية و الصدمات البترولية.

و منه نجد ان السياسة المالية في الجزائر و سائر الدول النامية تكون غير مستقرة و دورية، تحكمها تقلبات أسعار البترول التي من المستحيل ضبطها أو السيطرة عليها لتأثرها بتفاعل عدة عوامل عالمية اقتصادية، سياسية، اجتماعية و طبيعية.

### نتائج الدراسة:

اعتمادا على الفرضيات التي استندنا عليها سابقا، فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج نورد أهمها في الآتي:

\*مر تدخل دور الدولة في النشاط الاقتصادي بعدة مراحل، و مع تطور هذا الدور أصبحت الدولة ترسم و تنفذ مجموعة من السياسات الاقتصادية لتحقيق جملة من الأهداف التي تحقق النمو و الاستقرار و التنمية الاقتصادية. و السياسة المالية تحتل أهمية كبيرة من بين فروع هذه السياسات، و ذلك بفضل أدائها المتعددة التي يتم تكييفها للتأثير في كافة الأنشطة الاقتصادية وفق الأوضاع الاقتصادية السائدة.

\*تكون السياسات المالية توسعية في حالة الركود الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب، وانكماشية في حالات التضخم الاقتصادي حيث ترفع من الضرائب أ و تنقص من حجم الإنفاق العام.

\*تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة و ذات درجة مخاطرة عالية، لضخامة الأموال اللازمة للقيام بعمليات استكشافه و حالة عدم التأكد تغلب عليها باعتبار البترول مادة أولية ناضبة، تتميز بالنفاذية و التجانس و التنوع، الطبيعة الدولية و الكثافة الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل صناعته.

\*تتجت منظمة الأوبك كضرورة حاسمة لمواجهة الاحتكارات و الكارتيلات البترولية، فحققت العديد من الانجازات و حافظت على حقوق دولها الأعضاء، و ساهمت في استقرار السوق البترولية .

\*إن الجزائر تتمتع بإمكانيات تميزها عن باقي الدول المصدرة، و خاصة ما يتعلق بمزايا الموقع الجغرافي، و جودة البترول و احتياطات الغاز الطبيعي، تجعل موقعها التنافسي جيدا، و تلهمها القوة في التفاوض و عدم الاستسلام للشروط الاقتصادية و السياسات المحففة التي تفرضها الدول المستهلكة.

\*يتحدد سعر البترول في السوق العالمية نتيجة عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية و مناخية و التي تؤثر على حجم الطلب و العرض العالميين.

\*التقلبات السعيرية الأخيرة لم تكن نتيجة نقص الإمدادات و إنما نتيجة عدم الاستقرار السياسي و الحروب، في العديد من الدول المنتجة للبترول كليبيا، إضافة إلى المضاربة، الكوارث و التقلبات المناخية .

\*تتأثر التوازنات الداخلية و متغيرات السياسة المالية بتقلبات أسعار البترول, و ذلك راجع للارتباط القوي بين كل من الإيرادات و النفقات العامة و الجباية الكلية و الناتج الداخلي الخام بأسعار البترول.

\*يساهم ارتفاع أسعار النفط في الجزائر في زيادة اعتماد الاقتصاد الجزائري أكثر على قطاع المحروقات, مما يجعل هذا يشكل أكبر تحدي يواجهه الهدف الذي يقوم على ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني, وبالتالي تنويع مصادر الإيرادات العامة.

\* إتباع الجزائر في السنوات الأخيرة لسياسة مالية كينزية, بزيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب و الرفع من عرض الإنتاج الوطني, لم تكن مجدية و هذا راجع لضعف الجهاز الإنتاجي للجزائر.

#### توصيات:

بعد عرضنا لأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة و الاطلاع على الدراسات السابقة, نقدم في آخر بحثنا هذا بعض التوصيات و الاقتراحات التي نراها حسب رأينا أكثر واقعية و ممكن أن تحقق و هي كالاتي:

\* ضرورة سعي الدول المصدرة بالتعاون و التنسيق مع الدول المنتجة لتحقيق استقرار أسعار البترول, و تحسين مستوى شفافية سوق النفط, و الاستغلال الأمثل لهذه الثروة الثمينة.

\* تجانس العلاقة بين مستوى الاحتياطات البترولية, مستوى الإنتاج و تطور الاستهلاك لإطالة مدة استغلال البترول .

\* الزيادة من الاكتشافات البترولية الجديدة حيث أن الاحتياطي البترولي الجزائري متواضع. لكن مع الأخذ بالحسبان نصيب الأجيال السابقة من هذه الثروة.

\* العمل على تحقيق استقرار دائم للاقتصاد الجزائري, و تنميته بتنويع الصادرات و الاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة و التي تعتبر منتجة و مهمة لتحقيق نمو اقتصادي إيجابي كقطاع السياحة و الفلاحة و الخدمات و استغلال الموارد الطبيعية الأخرى كالطاقة الشمسية في الجنوب الصحراوي, و الصيد البحري في السواحل الشمالية.

\* على الجزائر الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة و فتح باب الاستثمار الأجنبي في هذه الطاقات .

\* استغلال الفوائض المالية المحققة إثر ارتفاع أسعار النفط في توجيه السياسة المالية الاستثمار المنتج لتفادي الوقوع في اختلالات هيكلية, و امتصاص اليد العاملة الشاغرة بالرفع من القدرات الإنتاجية.

\* ترشيد الإنفاق العام بتمويل المشروعات الاستثمارية المدعمة للنمو الاقتصادي, مع التقليل من الإنفاق الحكومي للرواتب و الأجور للحد من الضغط التضخمي.

\* توسيع الأوعية الضريبية و تخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية, تحفيز الاستثمار و تقليص محاولات الغش و التهرب الضريبي. كما يجب خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات و توجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل, و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.

\* استغلال الموارد البشرية الكفؤة , خصوصا و أن شريحة الشباب تمثل أكبر نسبة من سكان الجزائر.

## آفاق البحث:

تناولت الدراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على متغيرات السياسة المالية, و هذه الدراسة ما هي إلا جزء بسيط لموضوع متشعب و معقد, كما أنها لا تخلو من النقائص, و نظرا لاتساع الموضوع و قبل طي صفحات هذا البحث نود أن نقترح بعض العناوين قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

-مستقبل النفط في الجزائر و الآفاق المستقبلية للاقتصاد بعد الثروة النفطية.

-العلاقة بين النفط و الدولار و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

-انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر.

-آليات تحسين السياسة المالية في الدول النفطية.

و في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث و دراسته, آمليين من الله عز و جل التوفيق و السداد.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### أ-الكتب:

- طبعة الإسكندرية، مصر، الجامعة مؤسسه شباب لليورو"، الدولي والبعد النقدية "السياسات حسن، السيد محمد سهير مصطفى، فريد 1-احمد 2000 .
- 2- أحمد مجدوب أحمد علي، " السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي"، دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية 2003.
- 3- احمد هني، "المديونية" موقم للنشر، الجزائر، طبعة 1992.
- 4-أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996
- 5-بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 6- بلعيد عبد السلام، "الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال"، ترجمة محمد هناد و مصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، طبعة 1999.
- 7-بن شهرة مدني، "الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)", دار حامد للنشر و التوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009.
- 8-تومي صالح، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 9-جدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، طبعة 2004.
- 10-جورج ناهانز، "تاريخ النظرية الاقتصادية"، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1997.
- 11-حافض البرجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى 2000.
- 12-حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2000.
- 13-حربي محمد موسى عريقات، " مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006.
- 14-حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
- 15-حسين عبد الله، "البتروال العربي -دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، سنة 2003 .
- 16-حسين علي بجيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، طبعة 2009.

- 17-خالد شحادة، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة 2007.
- 18-رفعت محجوب، "المالية العامة"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، طبعة 1992.
- 19-رياض الشيخ، "المالية العامة"، مطابع الدجوى القاهرة، مصر، طبعة 1998.
- 20-سارة حسن منيمنة، "جغرافية الموارد و جغرافية الموارد و الإنتاج"، دار النهضة العربية و النشر، بيروت، لبنان، طبعة 1996.
- 21-سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999.
- 22-سامي خليل، "المفاهيم و النظريات الأساسية و السياسة النقدية و المالية"، شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع الكويت، طبعة 1994.
- 23-سعيد عبد العزيز عثمان، "مقدمة في الاقتصاد العام"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، طبعة 2000.
- 24-سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، "النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
- 25-سلوى سليمان، "السياسة الاقتصادية"، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى 1973.
- 26-سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة النفقات العامة، والإيرادات العامة والميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية الإسكندرية مصر 2003.
- 27-السيد عبد المولى، "المالية العامة- دراسة للإقتصاد العام"، دار الفكر العربي، مصر، 1978.
- 28-السيد عطية عبد الواحد، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، مصر طبعة 1993.
- 29-شرابي عبد العزيز "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 30-صديق محمد عفيفي، "تسويق البترول"، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2003.
- 31-ضياء مجيد الموسوي، "ثروة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2005.
- 32-طارق لحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1999.
- 33-عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، طبعة 1992.
- 34-عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، "مقدمة في الاقتصاد العام و المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبعة 1998.
- 35-عبد الرحمان يسرى، "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، طبعة 1997.

- 36- عبد العزيز وطبان ، "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضر 1830-1985" ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 1992.
- 37- عبد الفتاح قنديل و سلوى سليمان، "الدخل القومي" ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، طبعة 1979.
- 38- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، "النظرية الاقتصادية الكلية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004-2005.
- 39- عبد المجيد قدي ، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية -" ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، طبعة 2003.
- 40- عبد المحمود محمد عبد الرحمان ، "مقدمة في الاقتصاد القياسي" ، جامعة ملك سعود، الرياض، 1997.
- 41- عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسات المالية" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، 2000 .
- 42- علي لطفي، " التنمية الاقتصادية" ، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر ، 1980 .
- 43- عمر يحياوي ، "مساهمة في دراسة المالية العامة" ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2003 .
- 44- غازي عبد الرزاق نقاش، "المالية العامة -تحليل أسس الاقتصاديات المالية-" ، دار وائل ، عمان ، الأردن، الطبعة الثالثة 2003، ص 36.
- 45- فوري عطوي ، " المالية العامة" ، منشورات حلب الحقوقية، بيروت، 2003.
- 46- كامل بكري، محمود يونس، عبد العظيم مبارك، "الموارد و اقتصادياتها" ، دار النهضة العربية، 1986.
- 47- مانع سعيد العقيبة، "الأوبك و الصناعة البترولية" ، مطابع التجارة و الصناعة، بيروت، لبنان، طبعة 1974.
- 48- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي" ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 49- محمد البنا ، "اقتصاديات المالية العامة ،مدخل حديث" ، الدار الجامعية ، القاهرة، مصر ، الطبعة الثانية 2009.
- 50- محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تمويل التنمية م وتنظيمها في الجزائر" ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر طبعة 1991.
- 51- محمد زكي شافعي، " التنمية الاقتصادية" ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، طبعة 1980.
- 52- محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي" ، مؤسسة الوراق للنشر، عنان ، الأردن، طبعة 2004.
- 53- محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، طبعة 2004.
- 54- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، "المالية العامة و النظام المالي" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن طبعة 2000.
- 55- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عازم، " المالية العامة والنظام المالي في الإسلام" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان الأردن، الطبعة الأولى 2000، ص ص 189-190.

- 56- محمود يونس، "العوامل المحددة لمستقبل الأسعار البترول الخام"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، طبعة 1986.
- 57- محمود يونس، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2002.
- 58- مصطفى سلمان وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2000.
- 59- منصور ميلاد يونس، "مبادئ المالية العامة"، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1991.
- 60- ميشيل تودا رو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ، طبعة 2006، المملكة العربية السعودية.
- 61- ناظم محمد نوري الشمري، "النقود و المصارف و النظم النقدية"، زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2006.
- 62- نجوى أنيس الفقه، "دور منظمة الأوبك في عملية التنمية"، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1990.
- 63- نعيمى احمد، "السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية"، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير و التجارة، العدد 12، 2005.
- 64- وحدي حسين، "المالية الحكومية والاقتصاد العام"، الإسكندرية، مصر، طبعة 1988.
- 65- يسري أبو العلا، "مبادئ الإقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، 1996.
- 66- يونس احمد البطريق، السيد الحجازي، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- ب- الرسائل و الأطروحات:**
- 1- حميد السعيد، "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2006/2005.
- 2- داوود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2011-2012.
- 3- دراوسي مسعود، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1994-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005.
- 4- شريفة بو الشعور، "تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1980-2011"، رسالة ماجستير في كلية إدارة المال و الأعمال قسم اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة ال البيت، الأردن، 2012.
- ت- الملتقيات و المداخلات:**
- 1- إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، "التطورات الحديثة و المستقبلية في أسواق البترول العالمية"، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط و الغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول(الأوبك)، 5 مارس 2009.

- 2-مصطفى بودرامة, "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر", مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة) جامعة فرحات عباس, سطيف, أيام 08/07 أبريل 2008.
- 3-مهداوي هند و آخرون, "الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر(مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف تحت عنوان: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية)", 20-21 أكتوبر 2009.

### ث-الدوريات:

- 1-بوفليح نبيل, "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر", مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد الأول, بدون سنة نشر.
- 2-عبد الستار عبد الجبار موسى, "العلاقة بين الأسعار الفورية و الأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادل السلعية في نيويورك)", مجلة الإدارة و الاقتصاد", العدد الرابع و الستون, 2007.
- 3- نور الدين هرمز و آخرون, "تغيرات أسعار النفط, وعوائده", مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 29, العدد الأول, 2007.
- 4- وليد أخدوري, "النفط في أسبوع (مفارقات في توقع أسعار النفط ل 2016)", جريدة الحياة, الجمعة 1 ابريل 2016.

### ج- المواقع الالكترونية:

- 1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.
- 2-تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأوبك.
- 3-تقرير الأمين العام السنوي الحادي و أربعون.
- 4-تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, العدد 32, سنة 2005
- 5-تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, العدد 33, سنة 2006
- 6-تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, العدد 36, سنة 2008
- 7-تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, 2001.
- 8-تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, 2002.
- 9- التقرير السنوي لبنك الجزائر, 2013.
- 10- الجريدة الرسمية عدد 37 بتاريخ 29 جوان 2000 والمتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000 .
- 11- الجريدة الرسمية, المرسوم 63-491, المؤرخ في 31/12/1963.
- 12- خالد بن منصور العقيل, "قضايا بترولية دولية" ISBN 9960107620,978996010762
- 13- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 1987.

- 14- ملخص دراسة, لمنظمة الأقطار المصدرة للبترو (الأوبك), "التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء", نوفمبر 2015.
- 15- منظمة الأوبك , النشرات الشهرية لمنظمة الأوبك لعام ( 1998 ).
- 16- مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة، للبترو، ماي 2006.
- 17- وزارة المالية, " الموازنة في 25 سؤال و جواب", قطاع الموازنة للدولة, جمهورية مصر العربية, يناير 2014.
- 18- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80-1984, وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.
- 19- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 85-1989, وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.

### المراجع باللغة الأجنبية :

#### A-Les Livres :

- 1-Abdelkader Sid Ahmed, " L'opez Passé présent et perspective " , OPU, 1980. - Chems Eddine, La Politique Et Le Nouvel Ordre Pétrolier, Ed Edahleb, 1995.
- 2- D.A.Dickey, W.A. Fuller, "the liklihoob ration statistics for awtgressive, time series with a unit root " , econometrica 1981, 494.
- 3-Edmoud Alphandery, Gorges Desupeme, "Les politiques de stabilisation " , PUF 1974.
- 4-G. BRESSON .A. PIROTE, « Econométrie des séries temporelles : théorie et applications », économie-1995.
- 5-Gregory Mankiw, Mark taylor , " Economics " , thomson learning edition ,England ,2006.
- 6-HURLIN, « économique appliquée des séries temporelles », université de Paris, Duphine. 2003
- 7-JOHNSON, Harry Gordon, " On Economic and society " , Chicago, University of Chicago, Press 1975.
- 8-Levine (Chars) and Rubin(Jrene), " Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication " , Beverly Helis, London, 1980.
- 9-Maurice Durousset,Le Marché du Pétrole, Edition Ellips 1999.
- 10- Mustapha Mekideche , " L'Algerie entre économie de rente et de marché " ,Dahlab , Alger ,2000 .
- 11- Natalie Alazard &Guy Maisonnier, « L'Offre et la demande de pétrole », Panorama Le Point Sur,Innovation Energie Environn ement, France, 2009.
- 12- S.Johansen statistical « Analyse of co-integrating vectors » 1988.
- 13-Sophie Meritet, "Déterminants des prix des hydrocarbures ",Notre Europe, 2006, Paris, France.
- 14- W.A FULLER D.A DICKEY "distributions of the estimators for autoregressive time series with a unit root" J.A.S.A 1979, 74.

#### B-LesArticles:

- 1-Bart Gordon and others, United States Government Accountability Office, February 28,2007.
- 2-Hydrocarbon Processing , Jan 1999.
- 3- JC Nkomo, « The Impact Of Higher Oil Prices On Southern African Countries », Journal of Energy in southern africa,Vol 17, no 1, February 2006.
- 4-Journal l'Actualité Autrement: 01/12/2005.
- 5- lies Sahar, "Oil &Gaz Business " , Le Magazine Des Energies, Mensuel, N°06, Juillet-Aout,2015.
- 6- Paul Horsnell, " Mediterranean Basin In The World Petroleum Market " , Oxford University Press,2000.

### **C-Document de recherche :**

- 1- Ernesto Talvi, Carlos.A.Vegh, *Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries*, *Journal of Development Economics*, ELSEVIER, 2005.
- 2-Lutz Kilian ; « **Oil Price Volatility: Origins and Effects** »; University of Michigan; Department of Economics; CEPR; *Background Paper Prepared for the WTO's World –Trade Report 2010*.
- 3-Macroeconomics Annual 1997, Volume 12.
- 4-Micheal Gavin, Roberto Perotti, *Fiscal Policy in Latin America*, NBER

### **D-Sites d'internet :**

- 1-Banque d'Algerie, 1995/2005.
- 2- Bp Statistical Review Of Woorld Energy, June 2008 , sur le site :[http:// www bp.com/ statistical review](http://www.bp.com/statisticalreview).
- 3-Bp Statistical Review of World Energy2005.
- 4-Bp Statistical Review of World Energy2015.
- 5-C.N.I.S, Direction Générale des Douanes, Centre Nationale de l'Informatique et de Statistiques
- 6-Ethan elzetzki and others ,” **how big are fiscal multipliers ?**”, centre for economic policyresearch,policyinsight,n°39,2009,(<http://www.cepr.org/pubs/PolicyInsights/PolicyInsightdf>)
- 7-Ministè des Finances ; *la situation économique et financière(1993-2003)*.
- 8- OPEC Annual Statistical Bulletin 1979/1983.
- 9-OPEC Annual Statistical Bulletin 1984/1989.
- 10- OPEC Annual Statistical Bulletin 1990/1995.
- 11- OPEC Annual Statistical Bulletin 1996/2001.
- 12-OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011.
- 13-OPEC Annual Statistical Bulletin2005.
- 14-OPEC Annual Statistical Bulletin 2002/2007-<http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/2016>.
- 15-World Banque table statistics.
- 16-[www.algerie guide des hydrocarbures.2007.html](http://www.algerie.guide.des.hydrocarbures.2007.html)
- 17-[www.andi.dz](http://www.andi.dz)
- 18-[www.macrotrends.net/1369/crude-oil-history-chart](http://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-history-chart)
- 19- [www.wtrg.com/prices.htm](http://www.wtrg.com/prices.htm).

# قائمة الملاحق

# الملاحق

## الملحق رقم (1): نموذج تصحيح الأخطاء

### Vector Error Correction Estimates

Vector Error Correction Estimates					
Date: 05/07/16 Time: 23:42					
Sample (adjusted): 1974 2014					
Included observations: 41 after adjustments					
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]					
Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2	CointEq3		
STC(-1)	1.000000	0.000000	0.000000		
VP(-1)	0.000000	1.000000	0.000000		
R(-1)	0.000000	0.000000	1.000000		
G(-1)	4.882333 (1.60786) [ 3.03655]	0.000299 (8.5E-05) [ 3.52043]	4.491131 (1.70771) [ 2.62991]		
GDP(-1)	-2.634735 (0.63039) [-4.17956]	-0.000137 (3.3E-05) [-4.12086]	-2.517019 (0.66954) [-3.75935]		
C	1870046.	81.73460	1923804.		
Error Correction:	D(STC)	D(VP)	D(R)	D(G)	D(GDP)
CointEq1	-0.427822 (1.27250) [-0.33621]	-0.000194 (0.00023) [-0.82597]	-0.050320 (1.02054) [-0.04931]	-4.827743 (1.01773) [-4.74362]	-0.674114 (1.51223) [-0.44578]
CointEq2	-5639.331 (3697.50) [-1.52517]	-2.615883 (0.68198) [-3.83570]	2721.853 (2965.36) [ 0.91788]	1959.202 (2957.22) [ 0.66251]	-2236.918 (4394.06) [-0.50908]
CointEq3	0.564429 (1.26106) [ 0.44758]	0.000330 (0.00023) [ 1.41854]	-0.071802 (1.01136) [-0.07099]	4.475933 (1.00858) [ 4.43784]	0.494903 (1.49863) [ 0.33024]
D(STC(-1))	-2.253268 (1.46186) [-1.54137]	0.000193 (0.00027) [ 0.71724]	1.489471 (1.17240) [ 1.27044]	5.055198 (1.16918) [ 4.32371]	-2.488366 (1.73726) [-1.43235]
D(STC(-2))	-0.124677 (1.33219) [-0.09359]	0.000331 (0.00025) [ 1.34668]	0.720541 (1.06841) [ 0.67441]	5.470030 (1.06547) [ 5.13389]	-2.210435 (1.58316) [-1.39622]
D(STC(-3))	1.572872 (0.72121) [ 2.18088]	0.000120 (0.00013) [ 0.89961]	0.061895 (0.57841) [ 0.10701]	1.478962 (0.57682) [ 2.56401]	1.009954 (0.85708) [ 1.17837]
D(VP(-1))	3466.959 (2908.11) [ 1.19217]	1.269369 (0.53638) [ 2.36653]	-1187.670 (2332.28) [-0.50923]	-1080.019 (2325.87) [-0.46435]	368.8587 (3455.96) [ 0.10673]
D(VP(-2))	1336.727 (2207.93) [ 0.60542]	0.735614 (0.40724) [ 1.80634]	-892.2439 (1770.74) [-0.50388]	44.59113 (1765.88) [ 0.02525]	-1574.173 (2623.88) [-0.59994]
D(VP(-3))	-129.4202 (1343.93) [-0.09630]	0.139327 (0.24788) [ 0.56207]	-1519.405 (1077.82) [-1.40970]	-229.2809 (1074.87) [-0.21331]	-1244.862 (1597.12) [-0.77944]
D(R(-1))	-0.468407 (1.16664) [-0.40150]	-0.000310 (0.00022) [-1.44088]	-0.599749 (0.93564) [-0.64101]	-3.997085 (0.93307) [-4.28381]	0.841348 (1.38642) [ 0.60685]

Vector Error Correction Estimates

D(R(-2))	-0.846838 (0.72049) [-1.17536]	-0.000153 (0.00013) [-1.15373]	-0.223422 (0.57783) [-0.38666]	-1.885503 (0.57624) [-3.27208]	-0.466334 (0.85622) [-0.54464]
D(R(-3))	0.076394 (0.30256) [ 0.25250]	-3.77E-05 (5.6E-05) [-0.67573]	0.090706 (0.24265) [ 0.37382]	0.047403 (0.24198) [ 0.19589]	0.427345 (0.35955) [ 1.18854]
D(G(-1))	0.534695 (0.82029) [ 0.65183]	0.000240 (0.00015) [ 1.58897]	-0.059289 (0.65787) [-0.09012]	2.038660 (0.65606) [ 3.10742]	0.769300 (0.97483) [ 0.78917]
D(G(-2))	0.236364 (0.66835) [ 0.35365]	0.000177 (0.00012) [ 1.43217]	0.589891 (0.53601) [ 1.10052]	1.070428 (0.53454) [ 2.00252]	0.081449 (0.79426) [ 0.10255]
D(G(-3))	-0.298760 (0.41989) [-0.71151]	5.98E-05 (7.7E-05) [ 0.77163]	0.173374 (0.33675) [ 0.51484]	0.298811 (0.33583) [ 0.88978]	-0.548252 (0.49900) [-1.09871]
D(GDP(-1))	1.411851 (0.61023) [ 2.31363]	-2.49E-05 (0.00011) [-0.22137]	-0.342604 (0.48940) [-0.70005]	-1.114254 (0.48806) [-2.28304]	1.349358 (0.72519) [ 1.86069]
D(GDP(-2))	-0.174068 (0.53003) [-0.32841]	-0.000141 (9.8E-05) [-1.43997]	0.133775 (0.42508) [ 0.31471]	-2.122433 (0.42391) [-5.00676]	0.347499 (0.62988) [ 0.55169]
D(GDP(-3))	-0.978257 (0.39595) [-2.47065]	-2.15E-05 (7.3E-05) [-0.29498]	0.112457 (0.31755) [ 0.35414]	0.230516 (0.31668) [ 0.72792]	-1.185711 (0.47054) [-2.51988]
C	264471.8 (130580.) [ 2.02536]	-4.224669 (24.0848) [-0.17541]	-58978.26 (104724.) [-0.56318]	198514.3 (104437.) [ 1.90081]	537151.2 (155180.) [ 3.46147]
R-squared	0.972382	0.847497	0.990775	0.975409	0.980549
Adj. R-squared	0.949785	0.722723	0.983227	0.955289	0.964634
Sum sq. resids	2.36E+11	8041.149	1.52E+11	1.51E+11	3.34E+11
S.E. equation	103653.1	19.11823	83128.90	82900.64	123180.0
F-statistic	43.03154	6.792217	131.2627	48.48000	61.61298
Log likelihood	-518.9156	-166.3910	-509.8687	-509.7559	-525.9921
Akaike AIC	26.23979	9.043461	25.79847	25.79297	26.58498
Schwarz SC	27.03388	9.837556	26.59257	26.58707	27.37907
Mean dependent	139245.0	0.620995	194571.5	170007.0	418853.7
S.D. dependent	462555.1	36.30701	641861.7	392059.5	655010.0
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.13E+42			
Determinant resid covariance		5.04E+40			
Log likelihood		-2212.179			
Akaike information criterion		113.2770			
Schwarz criterion		117.8744			

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews 6

أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية  
دراسة تطبيقية لحالة الجزائر(1970-2014)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تقلبات أسعار النفط  $P$  على متغيرات السياسة المالية بدراسة تأثير الصدمات البترولية على الإيرادات العامة  $R$ ، النفقات العامة  $G$ ، الجباية الكلية للدولة  $STC$ ، و الناتج الداخلي الخام  $GDP$ . و هذا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1970 و سنة 2014، حيث تمت نمذجة سلسلة سعر البترول و استخراج سلسلة التطاير المعبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي المحسوب بنماذج  $ARCH$ ، و باستخدام منهجية  $BOX-JENKINS$  من خلال برنامج  $Eviews 6$ . ثم و بواسطة اختبار التكامل المتزامن  $JOHANSEN$  تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من سعر البترول  $P$  و المتغيرات  $R$ ،  $G$ ،  $STC$ ،  $GDP$ . و باستعمال دوال الاستجابة الدفعية لتحليل أثر تلك الصدمات على المتغيرات السابقة الذكر تبين عدم وجود أثر لتقلبات أسعار النفط على  $GDP$  في الأجل القصير، و وجود علاقة طردية بين هذه الصدمات و مستوى الأنفاق العام و علاقة عكسية بينها و بين حجم الضرائب. مما يبين أن السياسة المالية في الجزائر دورية و غير مستقرة و لا كينزية.

الكلمات المفتاحية: الصدمات البترولية-السياسة المالية-الجباية البترولية-نماذج  $ARCH$  -دوال الاستجابة الدفعية- التكامل المتزامن.

**Impact des chocs pétroliers sur les variables de la politique budgétaire :**  
**Cas de l'Algérie 1970-2014**

Résumé :

*Le but de cette étude est de tester l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur les variables de la politique budgétaire à travers l'analyse de l'effet des chocs pétroliers sur les recettes et dépenses globales, la fiscalité globale de l'état et le PIB pour la période 1970-2014. A cet effet, nous avons procédé à la modélisation de la série chronologique des prix du pétrole en procédant à l'extraction de la série de volatilité exprimée par l'écart type conditionnel calculé par des modèles ARCH. et en utilisant BOX-JENKINS par le biais de programme EVIEWS6 et par la méthode de cointegration JOHANSEN on a constaté l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre les prix du pétrole et les variables  $G, R, STC, GDP$ , puis par l'utilisation des fonction de réponse impulsionnelle on note l'inexistence d'impact des variations des prix du pétrole sur le PIB dans le court terme, ce qui explique la non concrétisation d'une politique budgétaire sur le terrain dû essentiellement à la faiblesse de l'appareil productif et l'expansion du phénomène de l'évasion fiscale.*

**Mots-clés :** les Chocs Pétroliers- Politique Budgétaire- - Fiscalité Pétrolière- Model ARCH- Fonction de Réponse Impulsionnelle- cointegration JOHANSEN.

Abstract :

**Impact of oil shocks on the variables of fiscal policy:**  
**Case of Algeria 1970-2014**

The purpose of this study is to test the impact of oil price fluctuations on the variables of fiscal policy through the analysis of the effect of oil shocks on Overall Revenue  $R$  , General Spending  $G$ , the Overall Tax Rates in the state  $STC$  and Gross Domestic Product  $GDP$  for the period 1970-2014. To this end, we conducted a modeling of time series oil prices by making the extraction of volatile series expressed by the conditional standard deviation calculated by models  $ARCH$ . ...and using  $BOX JENKINS$  through  $EVIEWS6$  program.

and with the method of cointegration  $JOHANSEN$  we found that there is a long-term equilibrium relationship between oil prices and variables  $G, R, STC, GDP$  then by the use of impulse response function we notice the inexistence of Impact of oil Prices Changes on  $GDP$  in the short term, which explains the non implementation of a fiscal policy in the field mainly due to the weakness of the production system and expansion of the tax- evasion phenomenon.

**Key Words:** Oil shocks-Fiscal Policy -Oil Tax-  $ARCH$  Model-Impulse response function- cointegration  $JOHANSEN$ .